شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات

إعداد

د/ أحمد عابد إبراهيم عبدالمطلب

مدرس أصول التربية

قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة بنها

شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات

د/ أحمد عابد إبراهيم عبدالمطلب*

مستخلص البحث:

كيف تبني منظومة تعليمية من الطراز العالمي، انطلاقا من واقع هش، في زمن قصير؟ هذه هي المعضلة! والتي تفرض اعتماد عقلية ونظرية القفزة عند التفكير في تطوير النظام التعليمي ورسم سياساته والتخطيط لها، وعند تنفيذ الخطط التعليمية، وعند حل المشكلات ومواجهة التحديات التي تعيق التنمية التعليمية، ولهذا هدف البحث الحالي التعرف على مفهوم القفزة في التنمية، والقفزة التعليمية، والوقوف على مبررات اعتماد عقلية ونظرية القفزة في التقدم التعليمي، وتحديد شروط قفزات التنمية التي تساعد على بناء سياسات مرنة تمكن من الابتكار والنجاح، وتحليل التحديات التي تواجه مرحلة الثانوية العامة في مصر، ومن ثم التوصل إلى شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في مصر في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها أن التقدم التعليمي القائم على القفزات يتكون من ركنين أو عاملين أساسيين هما عامل المخاطرة، وعامل تقديم الدعم اللازم للنجاح في تلك المخاطرة، ومن شروط نجاح استراتيجية القفزة كعامل ممكن للتقدم التعليمي تهيئة البيئة، وتوفير الظروف المناسبة، وتنمية القدرات وفق منطق ديناميكيات وحركة التقدم والتنمية، إذ يجب أن تكون استراتيجية القفزة الشاملة أكثر من مجرد ابتعاد المنظمين عن الطريق، فيجب توفير البنية اللازمة، والحوكمة الرشيدة، والمرونة التنظيمية والاستعداد لاحتضان التجارب بما يساعد على الاستفادة من الفرص.

الكلمات المفتاحية: تطوير، رؤية استراتيجية، الثانوية العامة، نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات.

* **د/ أحمد عابد إبراهيم عبدالمطلب:** مدرس أصول التربية– قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة بنها.

Conditions for developing a strategic vision for the high school stage In light of the theory of leap-based educational progress

Abstract:
How do you construct a world-class education system, based on a fragile reality, in a short time? This is the dilemma! Which is imposed adopting the mentality and theory of the leap when thinking about the development of the educational system, drawing and planning its policies, when implementing educational plans, when solving problems and facing challenges that hinder educational development. The research aimed to identify the concept of the leap in development, the educational leap, the justifications for adopting the mentality and theory of the leap in educational progress, determine the conditions for development leaps that help construct flexible policies that enable innovate and succeed, analyze the challenges facing the high school stage in Egypt, and then reach the conditions for developing a strategic vision for the high school stage in Egypt in the light of the theory of educational progress based on leaps. The research used the descriptive approach. The research reached a set of results, including that educational progress based on leaps consists of two pillars or two basic factors, which are the risk factor, and the factor of providing the necessary support for success in that risk, the conditions for the success of the jump strategy as a possible factor For educational progress, creating an environment, providing conditions and developing capabilities according to the logic of the dynamics and movement of progress and development, as the comprehensive leap strategy must be more than just getting organizers out of the way, the necessary structure, good governance, organizational flexibility and willingness to embrace experiences must be provided to help take advantage of opportunities.

Keywords: Development - Strategic Vision - High School - Theory of leap-based Educational Progress.

مقدمة:

تعد التنمية والرفاهية والسعادة أهداف وغايات مشروعة يستهدف الوصول لها الأفراد والمجتمعات والأمم، ويتخذوا إلى ذلك سبيلا، باتباع كافة المداخل والوسائل والأدوات التي توصلت لها نظريات التنمية حول كيفية تحقيق تطوير لحياة الفرد والمجتمع بأفضل السبل، وغدت التنمية محور كل جهد، وغاية كل خطة حيث زاد الاهتمام بمعرفة موضوعاتها وتبيان مقاصدها وأهدافها، وأصبحت الشغل الشاغل لكل دعاة التغيير وبناء المجتمعات البشرية.

هذا وتطور مفهوم التنمية من تركيزه على البعد الاقتصادي إلى شمول الجوانب الاجتماعية إضافة إلى الجوانب الاقتصادية لتحسين ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى، ثم ظهر مفهوم التنمية الشاملة للاهتمام بجميع جوانب حياة الأفراد، ثم ظهر مصطلح التنمية المستدامة ليؤكد أن التنمية الدائمة لا يمكن تحقيقها إلا بالمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية خصوصا في ظل المخاطر البيئية التي تهدد أشكال الحياة على سطح الأرض.

ووفقا لدراسة كمال زموري وآخرون (٢٠١٩) فإن هناك نظريات عدة تناولت ظاهرة التنمية من زوايا مختلفة وتعكس وجهات نظر متباينة؛ وجهة نظر ترى أن المجتمعات لابد أن تجتاز عددا من المراحل إحداها وراء الأخرى في طريقها للنمو والتقدم وتشمل هذه المراحل في تسلسلها مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة المضي نحو النضج، ومرحلة شيوع الاستهلاك الواسع، وهي تعبر عن نظرية التطور الخطي، فالدولة التي تكون في المرحلة الأولى والثانية هي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة، لا هي متقدمة تماما ولا هي متخلفة، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية والاجتماعية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم، وتعتمد نظريات التنمية التي تقوم على فكرة أن التطور يكون من خلال السير في مسار اللحاق بركب الدول المتقدمة، ومن ثم بإمكان الدول النامية الاستفادة من خبرة الدول المتقدمة والتنبؤ بمستقبلها وفقا لمراحل التطور التاريخي(ص ص ١٧٦–١٧٧)، ومن ثم ترى نظرية اللحاق بالركب أنه على الدول النامية تقليد ومحاكاة المجتمعات المتقدمة واتباع المراحل التاريخية لتطويرها باستخدام الوسائل والمسارات والأدوات نفسها التي استخدمتها الدول المتقدمة.

وبالتالي أوضحت دراسة (إرول يايبوك وآخرون، ٢٠٢٠) أنه وفقا للنظريات التقليدية للتنمية فإن الطريق إلى ازدهار الاقتصادات الناشئة يجب أن يسير في مسارات الدول المتقدمة، حيث إنه إذا رغبت الدول أن تصبح أكثر ثراء فعليها ببساطة أن تلتزم باتباع سلسلة الخطوات نفسها التي سمحت للاقتصادات المتقدمة بالازدهار من خلال التحديث والتحضر والتصنيع،

فتترجم نظرية "اللحاق بالركب" (catch up) التنمية إلى عملية متسلسلة من الاستثمار في المهارات والقدرة الإنتاجية وتقنيات التصميم التي تسمح للدول النامية بالتحرك خلال مراحل التنمية نفسها التي مرت بها الدول المتقدمة، وستؤدي هذه العملية في النهاية إلى تضييق فجوة الدخل وتقديم ثروة جديدة لمواطنيها، ولكن في مقابل وجهة النظر هذه تزايدت في السنوات الأخيرة شعبية نظرية بديلة للتمية تقوم على فكرة "القفزة" بأن تحدث قفزات الصعود عندما تتجاوز الدولة المراحل التقليدية للتطور؛ إما للقفز مباشرة إلى أحدث التقنيات (تخطي المرحلة) أو استكشاف مسار بديل للتطور التكنولوجي يتضمن التقنيات الناشئة ذات الفوائد الجديدة والفرص الجديدة (إنشاء المسار) (Erol Yayboke et al., 2020, pp 1-3)، وبالتالي شغلت فكرة القفزة كعقلية ونظرية واستراتيجية ومسار بال مفكري التنمية والتقدم والازدهار.

وأشارت دراسة (كيون ليي، ٢٠٢١) إلى إن إحدى القضايا الرئيسة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للدول النامية والاقتصادات الناشئة، التي يمكن وصفها بالوافدين المتأخرين اقتصاديا، هي ما إذا كان ينبغي لهم أن يتبعوا المسار نفسه من الأسلاف المتقدمين، أو ما إذا كان ينبغي عليهم إنشاء مسار جديد واتباع مسار مختلف للتنمية، إن وجهة النظر الحديثة تشير إلى أن المتأخرين لا يتبعون المتقدمين في مسارهم في التطور التكنولوجي بل عليهم تخطي مراحل معينة، وأن تنشأ طريقها الخاص، والذي يختلف عن طريق السابقين، وهذه العقلية تتفق مع فكرة القفز والذي بموجبه قد يكون بعض المتأخرين قادرين على تخطي الطرازات القديمة من التكنولوجيا، وتجاوز الاستثمارات الضخمة في التكنولوجيا السابقة والأنظمة أو المراحل، والقيام باستثمارات استباقية في التقنيات الناشئة للحاق بالدول المتقدمة في الأسواق الجديدة، بل وتجاوزهم أيضا (keun lee, 2021, p.124) وذلك بتبني الخطط القائمة على استراتيجية القفزات مقابلة خطط التحول التدريجي القائمة على نظرية اللحاق بالركب.

وبذلك أكدت دراسة (ريتشارد بيركنز، ٢٠٠٣) إن البلدان النامية لا تحتاج إلى المرور بالمراحل نفسها من التقدم التي مرت بها الدول المتقدمة ولكن يمكنها القفز مباشرة إلى التقنيات الحديثة والنظيفة كجزء لا يتجزأ من إضافة القدرات؛ وهذا يتطلب فهم المتطلبات التكنولوجية والسياسية للتصنيع الأنظف، ومن ثم يجب تقديم عدد من الاقتراحات حول كيفية تطوير الأساليب الحالية من أجل ذلك، ومن بين هذه الاقتراحات توضيح أكبر للأهداف المحددة لتحقيق القفزات وتدخلات السياسة، واستراتيجيات القفزة تمكن البلدان النامية من تجنب تكرار الماضي، والسؤال هو ما إذا كان القفز فوق الواقع أمرا واقعيا وهدفا قابل للتحقيق؟ والجواب نعم؛

شريطة عدد من الأساسيات بحيث يتم استيفاء الشروط، وألا يكون النهج الحالي للقفز مفرطا في التفاؤل (Richard Perkins, 2003, p.177).

وهذا يعني عدم اشتراط المرور بمراحل التطور الخطي التي مرت بها الدول المتقدمة للحاق بالركب، ولكن يمكن تخطي هذا المسار التدريجي باعتماد فكرة القفزة في التنمية عبر تخطي المراحل المتسلسلة، وإنشاء مسار جديدة للدولة النامية؛ مسار خاص بها يمثل تجربة فريدة من نوعها في مسار التنمية، بحيث يبحث مجتمع التنمية عن طرق جديدة للاستفادة من التقدم التكنولوجي لدفع النمو ومساعدة الاقتصادات الناشئة على تجنب ما يسمى بفخ الدخل المتوسط بعيدا عن نظريات التطور الخطي واللحاق بالركب.

لذلك ذهبت دراسة كمال زموري وآخرون (٢٠١٩) إلى مطالبة كل مجتمع أن يفكر في إيجاد استراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وتطوير قدرات أفراده، وتعبئة الموارد المتاحة له من أجل التنمية المستقلة، باعتبارها أحد أهم استراتيجيات التنمية الشاملة كرد فعل على محاولات الدول الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على الدول النامية (ص ١٧٩).

وقد أشارت دراسة عصام عطية عبدالفتاح (٢٠٢١) إلى أنه توجد وجهة نظر مفتونة بالنماذج الغربية ومؤمنة بسياسة النقل الجاهز والتقليد الحرفي وهي سياسة مريحة تأخذ بها السلطات المسئولة لأنها أقل كلفة وأسرع في تحديث التعليم واختصار طريقه، وتروج لهذه السياسة هيئات وأجهزة دولية تعمل لتوحيد معيارية التعليم في أشكال تنظيمه، وطرائق تدريسه، وأساليب تقويمه، هذه التماثلية تقضي في الواقع على التنوع والإبداع وتتجاهل ظروف وحاجات ومشكلات كل دولة، إن سياسة التجديد التي تأخذ بالنقل عن الغرب وتقليد نماذجه إيمانا بأن التحديث لا يكون إلا على الطريقة الغربية، وبأن ما رآه الغرب حسنا يكون حسنا وفي كل مكان، هذه السياسة التي لم تثبت صحتها في كل الأحوال(ص ١٨)، وعليه يجب البحث عن استراتيجيات للتنمية التعليمية تعد حالة وتجربة فريدة للنظام التعليمي للدولة بعيدا عن نقل التجارب الجاهزة والسير في مراحل التطور التدريجي والتاريخي للدول المتقدمة، وذلك بتبني رؤية استراتيجية تحقق قفزات نوعية.

مشكلة البحث وسياقها:

يظهر سياق المشكلة من الفجوة التعليمية الواسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وعن حال هذه الفجوة قالت دراسة (تانيا كلارك، ٢٠٢٠): لقد زادت الفجوة التعليمية لمرحلة لم يعد ينفع معها الأساليب نفسها التي خلقت فجوة مئة عام، فهي لن تنجح، إن تطوير نظم التعليم في كل دولة يجب أن يستفيد من تراثها الخاص، وبناء الرؤية الذاتية، ورحلة تربية الأبناء وتعليمهم

يجب أن تكون صياغتها في السياقات المحلية لتحفيز الطلاب والعائلات مع مرور الوقت (Tania Clarke,2020, p.9).

وكما أشارت دراسة (كارتيكيا و بيرفي، ٢٠١٧) إلى إن التعليم يلعب دورا في كل مراحل نموذج القفزة التنموية، حيث يظهر ذلك في مرحلة اتخاذ القرارات فيما يخص اختيار التكنولوجيا، وتشكيل السياسات، واقتراح الأدوات المستخدمة، ويسهم التعليم في كل حركات التغيير، مثل بناء القدرات الفردية والمؤسسية لتهيئة البيئة للتكنولوجيا الجديدة والنظام الجديد (Kartikeya& Purvi, 2017, p.433)، وهذا يفرض تطوير التعليم وتحقيق قفزات نوعية به ليستطيع أداء دوره في تحقيق القفزات التنموية في المجتمع.

هذا، وتواجه أنظمة التعليم في العالم النامي حاليا العديد من التحديات الخطيرة وتشمل: ضعف البنى التعليمية المادية والتكنولوجية، وزيادة الكثافة الطلابية، وضعف التمويل، ونقص الموارد، وضعف تأهيل وتدريب الكوادر التعليمية، وضعف كفاءة النظم التعليمية والواضح في ضعف المخرجات التعليمية وقدرتها على إحداث فارقا في مجتمعاتها، ومن ثم يحتاج التعليم في المجتمعات النامية ليس فقط إلى تطوير أو تحسين أو إصلاح؛ فهذه مفاهيم تعبر عن نظرية اللحاق بالركب والسير في مراحل تطور متتالية تأخذ سنوات وعقود، ولكن لتجاوز حالة التأخر التعليمي وتحقيق أهداف تنموية في المجتمعات يتطلب الأمر نموذجا جديدا من خلال تصميم مبتكر، وتنفيذ دقيق لسياسات واستراتيجيات وتقنيات وممارسات متكاملة تحقق استراتيجيات سريعة الاستجابة، استراتيجيات القفزة (Leapfrogging)، القفزة على التحديات والحواجز والفجوات، القفزة إلى مرحلة التطور المستهدفة مباشرة، القفزة لتخطي مراحل متعددة وتجاوزها وتخطي المرحلة الراهنة من التأخر، القفزة على المنافسين المتقدمين ومساواتهم أو تجاوزهم، ولكن القفزة على المراحل للوصول إلى مرحلة التقدم مباشرة تتطلب شروط وسياسات مسبقة يجب توفيرها لنجاح استراتيجيات القفزة في تحقيق نمو تعليمي حقيقي ومستدام.

وفي هذه الحالة يوجد سؤال، ذو شقين، يطرح نفسه على صانعي السياسات وهو: كيف يمكن للبلدان تحقيق قفزات التنمية؟ وكيف يمكن ضمان أن القفزات هذه تنتج قيمة حقيقية؟ ولكن قد يفتقر صانعو السياسات في الدول النامية حاليا إلى إطار عمل للتفكير في هاتين المسألتين.

إن وتيرة التغيير التعليمي سوف تستغرق عقودا وقرونا ومن ثم يجب البحث عن احتمالية التقدم التعليمي السريع وغير الخطي، من خلال قفزات نوعية، والتفكير فيما يجب القيام به أكثر لجعل قفزات التعليم حقيقة واقعة، وأن يتبنى التربويون والمخططون عقلية القفزة عند النهوض بعملهم، وتبني استراتيجية القفزات النوعية، والتخطيط في ضوئها على تغيير المشهد التعليمي

عبر طرق عملية ورائدة لحل مشكلات التعليم وتحدياته في ظل التقدم المتسارع الذي يفرض ضرورة الاهتمام بمستقبل الأطفال في عالم غير مؤكد معالمه، فطالما أن بيئة التعليم ديناميكية، وجب تخطيط ديناميكي، ليس استاتيكي خطي يسير وفق مسار تقليدي، بل استراتيجية قفزات نوعية تحدث فارقا.

وكما وصفت دراسة (مركز استانفورد للإبداع الاجتماعي، ٢٠١٩) البيئة المحيطة بنظام التعليم بأنها بيئة يسودها تدفق الناس والأفكار عبر الحدود أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية؛ وإن التكنولوجيا أصبحت تمثل تحديا وفرصة، وإن اقتصاد العمل الحر آخذ في الارتفاع، فوتيرة التغيير سريعة جدا لدرجة أن طرق الحياة الجديدة هذه قد تصبح عالمية قريبا، وبسبب هذا التغيير الاجتماعي والاقتصادي سريع الخطى ليس من الواضح بالضبط ما هي المهارات التي سيحتاجها الأطفال لكي يزدهروا ويصبحوا مواطنين بناءين في عالم العمل المستقبلي، إن الأطفال سيحتاجون إلى أن يكونوا مجهزين جيدا بمجموعة من المهارات لمواجهة حالة عدم اليقين هذه، حيث يواجه الأطفال جميعا مستقبلا يتطلب مجموعة واسعة من القدرات من أجل التكيف بسرعة مع القوى الجديدة التي تؤثر على الاقتصاد والمجتمع والبيئة الطبيعية، وفي مواجهة هذه التحديات التعليمية العميقة هل يجب أن تتفاعل أنظمة التعليم من خلال معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالإتاحة والجودة أم مراجعة نموذج التعليم التقليدي في عالم سريع التغيير؟ (Stanford social innovation review, 2019, pp1-2).

وذهبت دراسة (موزيز وآخرون، ٢٠٢٢) إلى إن الدول تطمح في إيجاد مجتمعات مستدامة للتعلم العادل والتحول الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم جعلت من التعليم الأساسي الأداة الأساسية لتخطي عدم المساواى والفقر في المجتمع؛ فقامت الدول بإدخال التعليم الأساسي الشامل الإلزامي في المدارس الأساسية، وتم مده إلى مستوى المدرسة الثانوية لتعزيز العدالة، ولكن لاتزال تعاني العديد من الدول في جميع أنحاء العالم من عدم المساواة في فرص التنمية، وهي مشاكل عدالة اجتماعية كبيرة واضحة للعيان في العديد من الدول، وهذه الإشكاليات تتطلب استراتيجيات القفزات التعليمية (Moses Ackah Anlimachie et al., 2022, p34).

وكان قد أكد المنتدى الاقتصادي العالمي إنه لوضع أي نظام على طريق التنمية المستدامة يشترط فهم الوجهة المقصودة ورؤية النظام المثالي، ولكن أنظمة مثل الصحة والتعليم هي مسألة محلية ترتبط بالمجتمع ولا يوجد نموذج عالمي، بل لابد من رؤية خاصة بهم، وينبغي للنظام المثالي تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: نتائج أفضل لجميع الفئات السكانية والاجتماعية والاقتصادية في الوقت المناسب وبشكل فعال، وتحقيق رضا الأفراد عن النظام، والاستدامة المالية بمعنى الحفاظ على تقديم الخدمات بأسعار معقولة لكل الأفراد والمجتمع (World

(Economic Forum, 2014, pp. 5-6)، والأهداف الثلاثة مترابطة، يعزز كل منها الآخر، حيث تعمل الأنظمة على تحسين تجربة المستفيد وخفض التكاليف، أو قد تتطلب مقايضات مثل تحسين النتائج مقابل إجراءات جديدة ولكنها مكلفة، ويعتمد الأمر على فن التصميم، تصميم المسارات والوسائل والأدوات من أجل التنفيذ الذي يضمن تحقيق التوازن بين هذه الأهداف وجعلهم يعملون معا في دائرة من التعاون.

ووفقا لدراسة (آدم بارتون وإيلين، ٢٠١٨) فإن التقدم التعليمي القائم على القفزات أمرا بالغ الأهمية في هذه اللحظة من الزمن، حيث يتطلب الأمر نتائج مبكرة في غضون وقت قصير بدلا من السنوات أو العقود المعتادة لإصلاح التعليم، بما يعني استكشاف إمكانية تسخير الابتكارات من أجل إحداث قفزات تعليمية (Adam Barton & Eileen McGivney, 2018, pp. 2-3)

ولمرحلة التعليم الثانوي أهميتها القصوى كما أشارت دراسة خديجة عبدالعزيز علي (٢٠١٥) من حيث إن هذه المرحلة تتوسط السلم التعليمي وتقابلها مرحلة المراهقة، ومن ثم ينتظر من التعليم في هذه المرحلة تكوين الشخصية السوية المتزنة وبناؤها لتعبر مرحلة المراهقة بسلام والانتقال السليم إلى النضج والكمال وحياة المجتمع، وبالتالي حظيت هذه المرحلة بالدراسات العديدة والتي اتفقت على وجود تحديات ومشكلات بالتعليم الثانوي العام في مصر وضرورة إصلاحه وتطويره من عدة جوانب مختلفة (ص ١٤٩).

وكما ذهبت دراسة عصام عطية عبدالفتاح (٢٠٢١) إن الدولة المصرية بذلت جهودا كبيرة لتطوير التعليم وخصوصا التعليم الثانوي العام الذي تغير نظامه عدة مرات خلال العقود السابقة؛ وشمل التغيير جوانب متعددة كالتشعيب وسنواته، ومجموع الدراجات وتوزيعها، والتحول نحو التعليم الالكتروني ورقمنة المناهج التعليمية، وتوزيع التابلت التعليمي مجانا على طلاب المدارس الحكومية، ونطام البوكليت للتركيز على أسئلة الفهم والاستنباط التي تتطلب إجابات موجزة، ولكن من خلال تتبع واقع نظام الثانوية العامة في مصر خلال السنوات الأخيرة وما نجم عن محاولات تجديده من ردود فعل مجتمعية وإعلامية متباينة وحدوث تغييرات في نظام الثانوية على فترات متقاربة تبدو في كثير منها فجائية وصادمة للطلاب وأولياء الأمور والمجتمع الأكاديمي التربوي ما بين مؤيد ومعارض، فمن الواقع المعيش يتضح أن سياسة تطوير نظام الدراسة والامتحانات بالثانوية العامة في مصر لم تحظ بقبول مجتمعي مقبول سواء من الطلاب أو المعلمين أو أولياء الأمور بينما تواترت آراء كثير منهم على أن ما حدث يعد نوعا من التخبط وإحداث تغييرات غير مدروسة جيدا، ولم تستند إلى استراتيجية واضحة في التطوير، ولم

يتم الرجوع إلى الخبراء والمتخصصين في وضع استراتيجية واضحة لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر (ص ص ٥–٧).

بتاريخ الأربعاء ٤ أكتوبر ٢٠٢٣ أكد وزير التربية والتعليم إنه لن يكون هناك أي تغيير في أسلوب وطريقة امتحانات الثانوية العامة في العام الدراسي (٢٠٢٣/ ٢٠٢٤) ولكنه أكد إن هناك مؤتمرا قوميا سيتم عقده تحت رعاية رئيس الجمهورية لتطوير المرحلة الثانوية بكافة عناصرها من مناهج ومقررات وطرق وأساليب التقويم والامتحانات وأيضا أسلوب الالتحاق بالجامعات، وأكد إن هذا المؤتمر القومي سيتم عقده بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والجامعات المصرية وكافة الجهات التي تتعامل مع مخرجات هذه المرحلة المهمة، وأوضح الوزير إن كافة توصيات وقرارات المؤتمر سيتم طرحها في حوار مجتمعي تمهيدا لاستصدار التشريعات اللازمة لتطبيقها على من سيتم التحاقهم ببداية المرحلة الثانوية في السنة الدراسية التي تعقب صدور هذه التشريعات (www.m.gomhuriaonline.com/gomhuria/1341324.html).

والأهم هنا أن يتم طرح مسودة التشريعات إلى النقاش والحوار المجتمعي العام والشامل قبل اعتمادها من مجلس الشيوخ ومجلس النواب وليس بعدها، فالنقاش بعد الاعتماد لن يكون له جدوى سوى تعريف الناس بهذه التشريعات، ولكن قبله يمكن تنقيحها وتحسينها وإبداء الآراء حولها، وقبول البعض ورفض البعض؛ فيكون حوار حقيقي يثمر عن آراء تفيد في التعديل والتطوير، حيث يجب طرح المشاكل التي تواجه الطلاب خلال المرحلة الثانوية، وهل أهلتهم حقيقة للدراسة الجامعية أم هناك فجوات، وتحديد أهداف وأولويات تطوير التعليم الثانوي، وحلول واقعية يمكن تنفيذها في ضوء الموارد المتاحة أو التي يمكن تدبيرها، وتحديد: ما الأهداف التي يجب أن يحققها التعليم الثانوي؟ وما المحتوى الدراسي المناسب للتعليم الثانوي؟ وما طرق التدريس الفعالة في التعليم الثانوي؟ وما الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة لتطوير التعليم الثانوي؟ وما أساليب التقييم المناسبة في التعليم الثانوي؟ وكيفية بناء تطوير شامل وفعال للمناهج يتماشى مع الاحتياجات المستقبلية وسوق العمل.

وعليه فإن مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة لتطوير رؤية استراتيجية لتحقيق أهدافها وإحداث نقلة نوعية أو قفزة في هذه المرحلة؛ قفزة في فلسفتها، وأهدافها، ومناهجها، وطرقها، ووسائلها، ونتائجها، قفزة تتخطى المرحلة الراهنة التي تتسم بالعديد من التحديات والمشكلات وأحيانا التخبط في القرارات، ومن ثم يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف يمكن تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما مفهوم نظرية القفزة في التعليم، واستراتيجياتها؟

٢- ما مبررات اعتماد عقلية ونظرية القفزة في تطوير التعليم ورسم سياساته وخططه، وما شروط نجاحها؟

٣- ما مشكلات وتحديات تحقيق قفزات نوعية في التعليم الثانوي العام في مصر؟

٤- ما شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات؟

أهداف البحث:

يستهدف البحث:

١-تعرف مفهوم نظرية القفزة في التنمية، والقفزة التعليمية.

٢-رصد الاستراتيجيات المُمَكنة للتقدم التعليمي القائم على القفزات.

٣-الوقوف على أهمية نظرية القفزة في إحداث التقدم التعليمي وذلك باستنباط مبررات استخدام نظرية القفزة في التعليم.

٤-تحديد شروط قفزات التنمية والتي تساعد على بناء سياسات مرنة تمكن الابتكار والنجاح والتوسع والاستجابة لاتجاهات التكنولوجيا الجديدة بطرق تشجع على التبني وتعزيز القيمة.

٥-تحليل التحديات التي تواجه مرحلة الثانوية العامة في مصر.

٦-التوصل إلى شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في مصر في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من:

١-**الأهمية النظرية للبحث** في الوقوف على مفهوم القفزة في التنمية، والقفزة التعليمية، وتحليل التحديات التي تواجه مرحلة الثانوية العامة في مصر، ومن ثم التوصل إلى شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في مصر في ضوء نظرية القفزة.

٢-**الأهمية التطبيقية للبحث**؛ فهو بمثابة دعوة إلى اعتماد عقلية ونظرية القفزة عند التفكير في تطوير التعليم، ورسم سياساته والتخطيط لها، وتنفيذ الخطط التعليمية، وحل المشكلات ومواجهة التحديات التي تعيق التنمية التعليمية، وبالتالي يدعم البحث توجه وزارة التربية والتعليم إلى البحث عن سبل لتطوير مرحلة الثانوية العامة، بما يمكن أن يفيد صانعي السياسات التعليمية والمخططين لهذه المرحلة في التفكير في مسارات تحقيق طفرة أو قفزة أو

وثبة بعد فترة من المصاعب والمشاكل المتنوعة، ورسم خطوط عامة أو رؤية عند تطوير المرحلة، وبناء رؤية واضحة للتعليم الثانوي العام من حيث الاهتمام بنواتج التعلم والمهارات الحياتية، من منطلق أن التعليم ضرورة لازمة لدعائم التنمية والاستقرار والنهضة والرقي، ومن ثم إمكانية استفادة المسئولين عن سن القوانين التعليمية، وصنع السياسات التعليمية، ورسم الخطط التربوية، والمعلمين والإداريين في مدرسة الثانوية العامة، والباحثين التربويين، وذلك عند تطوير رؤيه استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في مصر، وعند مناقشة قضاياها في مؤتمر قومي لتطوير الثانوية العامة.

منهج البحث:

إن هدف البحث الحالي هو وصف وتحليل حال التعليم الثانوي العام في مصر للتوصل لشروط بناء رؤية مستقبلية لتطوير هذا التعليم لتحقيق قفزات نوعية حقيقية على مستوى التعليم نفسه وعلى مستوى آثارها الملموسة في المجتمع، كما إن استشراف المستقبل يعني استقراء الاتجاه إلى المدينة الفاضلة، والتنبؤ المشروط بحاله، وما يتعلق بالخيارات والمترتبات الخاصة بالمشكلات المرتبطة بالمستقبل، وذلك من أجل صقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني مثل الأعمال التعليمية، بما يساعد على الاختيار بحكمة من بين البدائل المتاحة للفعل في زمن معين، لاختيار البديل المرغوب فيه منها، بما يعني التفكير فيما نريد أن نكون عليه في المستقبل وفقا للمعايير التي نرتضيها بغية مساعدة صناع ومتخذي القرارات والسياسات، ثم التخطيط والعمل على تحقيق هذا المستقبل المرغوب (ضياء الدين زاهر، ٢٠٠٤، ص ص ٥١–٥٢).

واستنادا على ذلك، يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي الاستشرافي، وذلك بالتعرف على مفهوم القفزة في التنمية، والقفزة التعليمية، والوقوف على مبررات استخدام نظرية القفزة في التعليم، وتحليل الجوانب المختلفة للمشكلات والتحديات التي تواجه مرحلة الثانوية العامة في مصر، وتحليل العلاقات المتبادلة بينها، بتجميع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها عن الوضع التعليمي الحالي والمستقبلي للتوصل لشروط تطوير الرؤية المستقبلية المرغوبة التي تفكر فيما يجب أن يكون عليه التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات.

حـــدود البحث:

- **الحد الموضوعي:** حيث يتناول موضوع البحث مرحلة الثانوية العامة في جمهورية مصر العربية من حيث التحديات والمشكلات، وشروط تطوير رؤية استراتيجية لتلك المرحلة في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات، تلك النظرية التي تحاول أن توجد مسار

خاص لإحداث قفزات نوعية في مسيرة التنمية للدول دون إلزام المرور بالمراحل ذاتها التي مرت بها الدول المتقدمة، بل إحداث قفزات حقيقية واقعية مستدامة ذات نتائج ملموسة.

- **الحد الزمني:** حيث يتناول البحث الواقع الحالي لمرحلة الثانوية العامة في مصر، مع نظرة مستقبلية للأوضاع بما يمكن من تطوير رؤية استراتيجية لتلك المرحلة.

مصطلحات البحث:

تتحدد مصطلحات البحث في:

- **الرؤية الاستراتيجية strategic vision :**

وتعني تلك التصورات أو التوجهات لما يجب أن تكون عليه المنظمة أو المنظومة أو النظام بأكمله في المستقبل البعيد، أي تحديد أين تتجه المنظمة، وبالتالي فهي حلم صورة ذهنية للغايات المنشودة التي تصبو إليها المنظمة مستقبلا والتي لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر وضمن الظروف المتاحة، بينما يمكن استثمار الفرص المستقبلية وتطوير العمل والوصول إليها بعد فترة من الزمن، حيث تشير إلى ما تطمح المنظمة إلى تحقيقه، والوصول إليه من حيث المنافسة والأداء والجودة والكفاءة والفاعلية، ويقوم المخططون بمحاولة تحديد هذه الصورة بوضوح وذلك من خلال طرح مجموعة من الخيارات المختلفة لتحديدها بصورة دقيقة، وبالتالي فهي طموح عالي يرتقي بوضع المنظمات ويزدهر بها إلى ما هو أفضل، والرؤية هي المرشد في اختيار توجهات المنظمة في أنشطتها، ومساراتها، وبرامجها، ومشروعاتها، وقرراتها في الحاضر والمستقبل بهدف نموها، ومصطلح الرؤية يجيب عن كثير من الأسئلة مثل: ماذا تريد المنظمة أن تصبح عليه؟ وإلى أين ستصل في مسيرتها؟ ومن ثم تشمل على كثير من المعاني كالتصورات، والتوجهات، والطموحات، والآمال، والافتراضات العقلية، وتعد الرؤية أساس داعم لجميع العاملين من أجل الالتزام بالعمل (مركز البحوث والمعلومات، ٢٠٢٢، ص ص ٣-٤)، ويقصد في البحث الحالي بمصطلح شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة، التوصل لمجموعة من الشروط الممكنة لإعداد رؤية هادفة، وواقعية، ومرنة تطمح لتطوير مرحلة الثانوية العامة في مصر من وجهة نظر التقدم التعليمي القائم على القفزات.

- **نظرية التقدم القائم على القفـزة The Theory of leap-based progress:**

عرف معجم المعاني الجامع القفزة من قَفَزَ/قَفَزَ بـ/ قفز من يقفز قفزا وقفزانا، فهو قافز والمفعول مقفوز به، وقفز الغزال ونحوه: وَثَبَ؛ ارتفع بجسمه إلى أعلى، قفز قلبه في صدره: سر سرورا عظيما، قفز المتسابق بالمظلة نزل، هبط، وقفز من موضوع إلى موضوع آخر: انتقل من موضوع إلى موضوع آخر لا رابط يربطهما، وقفز من الصف الأول إلى الصف الثالث: اجتاز

مرحلة من دون توقف، قفزت فكرة إلى ذهنه: وَرَدَتْ، قَفَّاز صيغة مبالغة من قفز: شديد الوثب، تقافز الأطفال: تواثبوا أي قفز بعضهم على بعض، تقافزوا: تواثبوا، قافز اسم فاعل، قافز حواجز: عداء حواجز رياضي يقفز فوق الحواجز الخشبية، القفز الطويل رياضة تقوم على القفز من نقطة معينة ومحاولة بلوغ أقصى بعد ممكن، وقفزة اسم مرَّة من قفز/ قفز بـ/قفز من. (available at: https://www.almaany.com)

وبالتالي تعرف القفزة (Leapfrogging) على أنها محاولة القادمين المتأخرين القيام بشيء مختلف عن الأسلاف، وبالتالي القفز أسرع وأقوى لعبورهم وتجاوزهم.

وعرف قاموس كامبردج القفزة (Leapfrog) بأنها تعني: تحسين وضعك من خلال تجاوز الآخرين بسرعة أو من خلال تفويت بعض المراحل، ويقال: لقد قفزوا من المركز الثالث إلى المركز الأول، ولقد قفزت على العديد من زملائها الأكبر سنا للحصول على وظيفة المدير، وتحسين وضعك من خلال التحرك بسرعة بجوار أو فوق شيء يعيق طريقك، ويقال سوف نتجاوز بقية السوق في مجال التكنولوجيا، وتجاوز الآخرين من خلال تفويت بعض مراحل النشاط أو العملية، فيقال ماذا يمكننا أن نفعل في المملكة المتحدة لضمان أننا نتقدم على الولايات المتحدة واليابان؟ سيحاول البلد أن يتفوق على جميع منافسيه باستخدام التكنولوجيا ثلاثية الأبعاد، ويقال لقد قفزت إلى واحدة من أعلى المناصب، لا يمكن استعادة القوة والريادة دون القفز فوق المؤسسة كذا القوية وعبور خطوط الارتباط، وتعني التجاوز لتحقيق قفزات كبيرة. (http:www.cambridge.org/dictionary/english/leapfrog) وتعني نظرية التقدم القائم على القفزات: القدرة على تحقيق تقدم غير خطي وسريع لتحقيق الأهداف، والوصول إلى الهدف بسرعة أكبر، وعدم إضاعة الوقت والقوى والإمدادات، بما يعني تحديد ما الذي يفعله العاملون في القطاع لتسريع الأفكار الجديدة والابتعاد عن الوضع الراهن للنموذج التقليدي التدريجي للتقدم، وإفساح المجال لنموذج عقلي جديد تماما، ومن ثم يعني القفز الوثب إلى الأمام وإحراز تقدم سريع وغير خطي، بما يرتبط بالابتكار الذي يعطل النماذج الحالية بدلا من الحفاظ عليها في شكل مختلف، ويتم استخدام الوثب لوصف أمثلة التغيير السريع، بما يعني في التعليم أن القفزة النوعية الحقيقية لا تكمن فقط في إضافة مهارات جديدة إلى نظام قائم ولكن إعادة التفكير في أنظمة التعليم تماما.(Stanford Social Innovation Review, 2020, pp 1-3)

محاور البحث:

يسير البحث وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات (المفهوم والاستراتيجيات والمبررات والشروط).

المحور الثاني: التحديات التي تواجه مرحلة الثانوية العامة في مصر.

المحور الثالث: شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات.

وفيما يلي تناول لهذه المحاور بتفصيل مناسب:

المحور الأول- نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات (المفهوم والاستراتيجيات والمبررات والشروط):

يتناول هذا المحور مفهوم القفزة في التنمية عامة وفي التقدم التعليمي وإحداث قفزات نوعية في التعليم، واستراتيجيات القفزة، وأهمية نظرية القفزات في التقدم التعليمي، ومبررات اعتماد عقلية القفزة في التفكير في قضايا التعليم وموضوعاته:

١- مفهوم التقدم التعليمي القائم على القفزات:

بداية ظهر مصطلح القفزة في الستينيات من القرن العشرين في مجال الهندسة الصناعية، وظهرت نظرية القفزة على يد "برينر" في كتابه "التاريخ المقامرة البشرية" عام ١٩٨٣م، وتقوم فكرة النظرية: إن معظم البشر الأكثر ميلا إلى خوض المخاطر هم من يدركون أن أعظم المخاطر تكمن في عدم المخاطرة، ومن ناحية أخرى عندما يكون الأشخاص أو المؤسسات أو الدول في القمة فإنهم يقلقون في المقام الأول بشأن تأمين الوضع الراهن، فلابد من المقامرة والمضاربة والمخاطرة، إن مفتاح بناء ثروة الأمم يكمن في محاولة تسويق الأفكار الجديدة، لأن الذي لا يجرب يتخلف عن الركب، فقد يمكن أن يحدث أن تنجرف التجربة أولا ثم يتعثر المجتمع التجريبي، ولكن على مدى فترة أطول من الزمن فإن المجتمع الذي لديه المؤسسات القائمة لتشجيع التجريب ووقف التجارب الخاطئة بعد فترة هو الذي سيخلق الثروة، لكي تزدهر الدولة يجب عليها إنشاء مؤسسات جذابة للمخاطرة، وتوفير أفكار جديدة والتمويل اللازم للتجريب والتنفيذ، فأين كان من الممكن أن يكون المجازفون لو لم يتمكنوا من جمع المليارات التي تتطلبها مشارعهم؟ ومن الصعب تخيل البنوك العملاقة وهي تضع رؤوس أموالها تحت تصرف رجال الأعمال المبتدئين المسلحين بأفكار لم يتم اختبارها بعد، إن ما يميز الاقتصاد الأمريكي عن الاقتصادات الأخرى هو إمكانية وصول رواد الأعمال إلى أسواق رأس المال الواسعة والعميقة وذات القدرة التنافسية العالية، وعليه فإن الممولين المبدعين يشكلون قوى أساسية وراء الرخاء الذي تشهده أميركا حاليا (Forbes Media LLC, Leapfrogging Theory, available at: www.forbes.com). وهذا يعني إن مفهوم التقدم التعليمي القائم على القفزات يتضمن مفهوم ومعنى: المخاطرة، والمجازفة، والريادة، وتشجيع التجريب، والمجتمع

التجريبي، والمحاسبة لوقف التجارب الخاطئة، وابتكار أفكار جديدة، وتدبير موارد لتمويل لتجريب أفكار النمو والتقدم الجديدة وتعميم تنفيذها عند نجاحها.

وتم استخدام مصطلح القفزة على نطاق واسع لوصف العقلية والقدرة على الرؤية والفهم، والقفز يعني استخدام تقنية جديدة وتشغيلها، وهو نموذج أو نمط من السلوك لتسريع تطوير النظام سواء كان مؤسسة، أو صناعة، أو اقتصاد بأكمله من خلال مساعدته على تجاوز مراحل التنمية التي لم يمكن تجنبها في السابق، فنماذج الدول المتقدمة في التنمية يمكن أن تكون باهظة الثمن وصعبة التنفيذ، ويساعد القفز على تجنب مثل هذه العقبات بما يساعد على قفز مرحلة كاملة من التطور متجها مباشرة إلى مراحل التطور الأخيرة، وبالنسبة للاقتصادات الناشئة فإن الاستخدام الأكثر قيمة للقفز ليس مجرد اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة، ولكن استخدام الابتكار الذي يسمح لهم بأخذ طريقا مختصرا للوصول إلى تطور أكثر تقدما دون تراكم أوجه القصور على طول الطريق، يمكن أن يتحول تخلف الماضي إلى ميزة، ففي الاقتصادات المتقدمة التقنيات والهياكل التي تم إنشاؤها لمواجهة التحديات التنموية السابقة تميل إلى البقاء جزءا لا يتجزأ من النظم حتى ولو عفا عليها الزمن، ومن ثم يمكن للاقتصادات أن تتجنب مشكلة الاعتماد على مسار الاقتصادات المتقدمة لأن لديها استثمارات أقل في البنية التحتية المادية ومصالح خاصة أضعف، بما يمكنهم من القفز دون تكرار التجارب والمراحل السابقة (World Economic Forum, 2014, p. 9)، وهذا يعني أن مفهوم التقدم التعليمي القائم على القفزات يجب أن يشتمل على معاني: العقلية البعيدة عن مسار اللحاق بالركب، والقدرة على الفهم والاستخدام للتقنيات الجديدة وتشغيلها، وهي نمط من السلوك، السرعة في التطوير بالابتكار لاختصار الطريق ودون تكرار التجارب والمراحل السابقة، وتخطي العقبات، وتحويل التحدي إلى فرصة.

ومن ثم يمكن تفسير سلوك المجازفين الذين يدفعون العالم إلى الأمام في كلمة واحدة هي ما يسمى القفزة (leapfrogging)، وهي تعني بذلك أن الناس يغتنمون الفرص عندما يدركون أنه ليس هناك الكثير ليخسروه إذا فشلوا، في كثير من الأحيان يكون المحفز هو محنة أو صدمة غير سارة؛ كأن يأتي أحد المنافسين بمنتج متفوق فهنا تكون الطريقة الوحيدة للمضي قدما هي المخاطرة وتجربة شيئا جديدا، ومن النضال في مجال ريادة الأعمال تنمو ثروة العالم، وتفسير الأسباب التي تجعل الناس يخاطرون بوقتهم وأموالهم من أجل أفكار جديدة، لماذا تتقدم بعض الدول إلى الأمام في حين تعاني دول أخرى من الركود، فالخوف من المنافسة ومن الإفلاس والخطأ والخسارة تجعله كقوة محفزة رئيسة، فقط المذعور ينجو، ففترات من الأزمات والخوف من استمرارها والرغبة في تجاوزها لهي نقاط التحول، إما قبول التحدي بما يرفع المؤسسة أو النظام

إلى آفاق جديدة أو يصاب بالركود والفشل في نهاية المطاف، (Forbes Media LLC Leapfrogging Theory, available at: www.forbes.com)، وهذا يعني أن مفهوم التقدم التعليمي القائم على القفزات يجب أن يحتوي على معاني: اغتنام الفرص، والنضال، والخوف من الخسارة والهزيمة كدافع للنجاة وقبول التحدي نحو النمو والتقدم والتسريع بهما.

وللقفز مستويين؛ على المستوى الكلي والذي يعني تحول كل النظام، وهذا النوع من التغيير واسع النطاق للغاية وصعب ونادر، وعلى المستوى الجزئي فإن القفز يعني تغييرات منفصلة ولكنها مهمة ضمن مكونات محددة للنظام وهي قفزات فارقة في النظام تنقله من حال الواقع إلى الوضع المثالي المبتغى، وهذه القفزات المحددة يمكن أن يعزز بعضها بعضا، فالابتكارات الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى تحول على المستوى الكلي، والقفز هو نتيجة مقصودة ذات تصميم دقيق، وليتم اعتباره قفزة يجب أن يؤدي التغيير إلى إنشاء التأثير التحويلي، وذلك بأن يلبي ثلاثة معايير متميزة: يجب أن تعمل على تسريع عملية تطوير النظام، ويجب تقليل الوقت اللازم للحصول على النتائج، ويجب أن تكون فعالة من حيث التكلفة بما يعني تحقيق نتائج أفضل من الطرق التقليدية بتكلفة أقل، أو نتائج أفضل بالتكلفة نفسها، أو النتائج نفسها بتكلفة أقل، ويجب أن تكون قابلة للتطوير أي يجب أن تستوعب التوسع بكفاءة (World Economic Forum, 2014, p.10).

والقفزة تعني التقدم من مكان أو موقع أو موقف إلى آخر دون التقدم خلال كل أو أي من الأماكن أو المراحل بينهما، والقفزة في وقت قصير، والقفز هو وسيلة للتفكير في المشاكل بهدف تسريع التنمية، إن مفهوم القفز السريع مهم للتطوير والذي يعزز النمو المستدام، وذلك لأن الوقت قصير، وأن يكون التقدم نحو الأهداف المعلنة أسرع وأكثر كفاءة، والقفز السريع يمكن من تحقيق ذلك ولكنه يتطلب استخلاص الدروس من الممارسات السابقة وأن يكون هناك استعداد لتغيير التركيز والاتجاه في أهداف التنمية (Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2024, pp.4-5)

وتم استخدام مفهوم القفزة في سياق نظريات النمو الاقتصادي ودراسات الابتكار في المنظمات الصناعية مع التركيز بشكل خاص على المنافسة بين الشركات، وهو يعتمد على نظرية جوزيف شوميتر عواصف التدمير الخلاق (gales of creative destruction)، وتقترح الفرضية أن الشركات التي تمتلك احتكارات التكنولوجيات القائمة لديها حوافز أقل للابتكار مقارنة بالمنافسين المحتملين، وبالتالي فإنها تفقد في نهاية المطاف دورها القيادي التكنولوجي عندما تتبنى شركات جديدة– تكون على استعداد لتحمل المخاطر– ابتكارات

تكنولوجية جذرية جديدة، وعندما تصبح الابتكارات الجذرية في نهاية المطاف هي التكنولوجيا الجديدة، ومن خلال النموذج تقفز الشركات الوافدة الجديدة أمام الشركات الرائدة السابقة. (Drupal, 2023, pp.1-2)

ويتطلب تحقيق قفزات نوعية في النظم، مثل نظام التعليم، قدرا معينا من شروط التمكين، فلابد من بناء البيئة أو العقلية التي تشجع وتكافئ استراتيجيات القفزة والجوانب الرئيسة لمثل هذه البيئة هي: السياسة، وتعني خلق بيئة مواتية للابتكار سواء داخل النظام أو خارجه، وخفة الحركة أي المرونة للتكيف مع الاتجاهات الجديدة، والأنماط والاحتياجات التعليمية المتطورة، والمرونة في التصميم والتنفيذ.

وعند بناء مصفوفة القفز يتم تمثيل المكونات الأساسية للنظام على المحور الرأسي، مثلا المكونات الرئيسة للنظام يمكن أن تشمل: الوقاية وتعزيز الكفاءة، وتقديم الخدمات، والمنتجات، والقوى العاملة، والمعلومات، والتمويل، والحوكمة، وكل واحدة من هذه المكونات تمثل رافعة متميزة لتحويل النظام وتوفير الفرص، وتنظم المصفوفة لتعرض وتقدم فرص القفزة، ويتم كتابة الفرص على المحور الأفقي وتشمل هنا ثلاثة أنواع مثلا؛ الابتكارات التكنولوجية، وتغيير نموذج التشغيل، وتغيير السلوك، وفي المصفوفة يتم وصف هذا النوع من الابتكار والفرص الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق قفزات ضمن السبعة مكونات أو فئات، وتشمل التكنولوجيا الأنشطة الجديدة المتعلقة بالنظام والمنتجات، أما نموذج التشغيل يشير إلى أي تعديل في الإعداد التنظيمي وتصميم العمليات المتعلقة بأنشطة النظام ويتضمن ذلك تغييرات في الأدوار، وسير العمل وحوافز العاملين في خدمة معينة، ويشير تغيير السلوك إلى تطور تفضيلات وسلوك الأفراد داخل النظام سواء عاملين أو مستفيدين أو ممولين ويشمل أنماط الحياة من قبل الأفراد أو التغييرات في طريقة تفسير العاملين لأدوارهم داخل النظام، ومن ثم فإن الابتكارات التكنولوجية وتغيير نموذج التشغيل وتغيير السلوك، هي استراتيجيات تمثل مبادرات للنمو والتقدم، ويركز العمل المستقبلي على: قائمة الفرص التي يمكن القفز عليها، وهي قائمة موسعة للتعرف على مختلف مكونات النظام التي يمكن القفز عليها، وكذلك حجم التحول الذي يمكن إحداثه، واستكشاف الفرص حسب كل نظام، وحسب نوع الفرص التي يمكن تحقيقها مثل التمويل والقوى العاملة، وأفضل الطرق لتنفيذ القفزات، وسيتم تحديد الفرص، وكيفية التغلب على العوائق، وتعزيز عوامل التمكين، والبدء من قبل صناع السياسات في التخطيط الاستراتيجي لرحلتهم نحو التحول، وسيكون الطريق معقدا وطويلا لكنه ملئ بالقفزات وهي الفرص التي يمكن أن توجه البلدان إلى المجالات التي يمكن اتخاذ اختصارات فعالة، والقفز على تحديات الوصول والقدرة على تحمل التكاليف، من أجل ممارسات القفز الناجحة (World Economic Forum, 2014, p.11)

وهذا ينطبق عند تطوير رؤية لمرحلة الثانوية العامة من وجهة نظر التقدم التعليمي القائم على القفزات؛ حيث يتم بناء مصفوفة نظام التعليم على محورين: محور رأسي يمثل المكونات الرئيسة لنظام التعليم في مرحلة الثانوية العامة مثل: المعلم، والمتعلم، والإدارة المدرسية، والمناهج الدراسية، وطرق التدريس، والوسائل التعليمية، والأنشطة الصفية واللاصفية، والتمويل، وطرق التقويم والامتحانات، وغيرها، والمحور الأفقي يمثل الفرص المتوفرة في كل عنصر والتي يمكنها تحقيق القفزات النوعية المبتغاه، ويتم وضع الرؤية التي تجعل كل واحدة من هذه المكونات تمثل رافعة متميزة لتحويل النظام وتوفير فرص القفزة، ومن الفرص الابتكارات التكنولوجية في مجال التعليم بما يمكن من التحول الرقمي الحقيقي للتعليم بما يضمن كفاءة وفاعلية المدرسة الثانوية، وتغيير نموذج العمليات التعليمية والتي تعني كيفية التفاعل بين هذه المكونات، وتغيير سلوك وأدوار القوى البشرية العاملة في مرحلة التعليم الثانوي العام، والتركيز على تطوير مجموعة مبادرات للنمو والتقدم، مبادرات للقفز بمكونات النظام التعليمي نحو مستويات متقدمة تحدث فارقا في كفاءة وفاعلية المرحلة الثانوية، ويركز العمل المستقبلي على قائمة الفرص التي يمكن القفز عليها نحو المستقبل، وهي قائمة موسعة للتعرف على مختلف مكونات النظام التي يمكن القفز عليها، وكذلك حجم التحول الذي يمكن إحداثه.

واستكشاف الفرص حسب نظام التعليم الثانوي العام في مصر، وحسب نوع الفرص التي يمكن تحقيقها مثل التمويل والقوى العاملة واستخدام التكنولوجيا، وأفضل الطرق لتنفيذ القفزات، وفي الوقت ذاته البحث في كيفية التغلب على العوائق والتحديات التي تعيق القفزات، وتعزيز عوامل التمكين وهي المتطلبات والشروط الممكنة التي تضمن تحقيق قفزات حقيقية لها نتائج ملموسة على أرض الواقع في المرحلة الثانوية، وهذا كله لابد من البدء من قبل صناع السياسات في التخطيط الاستراتيجي لرحلتهم نحو التحول، يبدأ بالتحليل البيئي ليتم تشخيص بيئة التعليم الثانوي العام من منظور التقدم التعليمي القائم على القفزات، للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص والتحديات، ومن ثم تقدم الرؤية وذلك وذلك لوسيكون الطريق معقدا وطويلا لكنه ملئ بالقفزات، وهي الفرص التي يمكن أن توجه البلدان إلى المجالات التي يمكن اتخاذ اختصارات فعالة، والقفز على تحديات الوصول والقدرة على تحمل التكاليف، من أجل ممارسات القفز الناجحة.

٢- استراتيجيات التقدم التعليمي القائم على القفزات:

وللتقدم العديد من الاستراتيجيات: الاستراتيجية الأولى هي متابعة المسار وتعني تحرك المتأخرين على طول المسارات التقنية القديمة، وهذه التقنيات القديمة تميل إلى أن تكون متاحة

بسهولة وبأسعار منخفضة، ولكن المؤسسات الناشئة لا تستطيع المنافسة مع المؤسسات القائمة، والاستراتيجية الثانية هي تخطي المرحلة والتي تشير إلى الحالة التي تتبع المؤسسات الناشئة المسار نفسه الذي تتبعه المؤسسات القائمة ولكنها تتخطى الجيل الأقدم في التكنولوجيا باعتماد أحدث التقنيات وهنا قد تحدث منافسة شرسة لأن المؤسسات الناشئة سيعتمدون التكنولوجيا الحديثة، وهذا يرتبط بمدى توفر هذه التكنولوجيا الحديثة في السوق أو رغبة إحدى الشركات القائمة لنقل هذه التكنولوجيا إلى الشركات الناشئة، وفي هذا السياق فإن قوانين حماية التقنيات القائمة على حقوق الملكية الفكرية قد يكون عائقا أمام اللحاق بالركب.

والاستراتيجية الثالثة هي إنشاء مسار خاص وهي تتوافق مع فكرة التقدم القائم على القفزات، وإن كان الجيل الجديد من التكنولوجيا المستخدم هنا يمكن أن يكون مصدرا ونافذة من الفرص للمتأخرين، ولكن أيضا يحمل المخاطرة بتبني التقنيات الناشئة ذات الإمكانات المتطورة، وفي نهاية المطاف يمكن تحقيق إنتاجية أعلى وبالتالي الفوز بالسوق من المؤسسات المنافسة القائمة، فالقادمين المتأخرين لديهم حافز أكبر نحو المخاطرة باعتماد تقنيات جديدة، وعادة ما يتطلب خوض المخاطر من جانب المتأخرين دعما أوليا من الحكومة، ومن دون إعانات الدعم أو الحوافز لن يخاطر سوى عدد قليل من المؤسسات المتأخرة بتبني التكنولوجيات الناشئة، ويمكن للتكنولوجيا أن تساعد التعليم على تحقيق قفزات نوعية بعدة طرق؛ حيث يمكنه توفير التعلم الفردي، ودعم التعلم المرح، تتيح التكنولوجيا للطلاب التعاون والتفاعل مع أقرانهم في أجزاء مختلفة من العالم بما يحسن من نظم التعليم (Emiliana Vegas et al., 2019, pp.1-2) وبالتالي يتضح أن مفهوم التقدم القائم على القفزات يتكون من ركنين وعاملين أساسيين: عامل المخاطرة، وعامل تقديم الدعم اللازم للنجاح في تلك المخاطرة، بما يعني: التقدم = المخاطرة + الدعم.

وتقوم نظرية القفزة بتقديم اقتراحات لعملية النهوض، وماذا يعني القفز في الواقع في الممارسات العملية، فالقفزة هي استراتيجية تنموية، تقوم بالبحث عن كيفية خفض تكلفة تحقيق الأهداف، وسوف يتطلب تحقيق القفزات الكبيرة الاستثمار في بعض الجوانب مثل التكنولوجيا، فمن استراتيجيات القفزة: استراتيجية تشجيع المؤسسات مثل الجامعات العالمية فتح فروع لها في الدولة النامية بما يسهم في نقل التكنولوجيات والخبرات والموارد والأساليب الحديثة من الجامعة الأم إلى الفرع في الدولة النامية مما يمكن أن يسهم في نقل التكنولوجيا وتوطينها، واستراتيجية تعزيز نظام الحوافز من خلال التدخلات الحكومية لتعزيز حوافز التقدم، وذلك من خلال إصلاح السياسة الاقتصادية بما في ذلك خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة والتجارة والاستثمار، وتحرير العقل وإزالة ما يسمي بضلال الدعم للمياه والطاقة وغيرهما لإنشاء أسواق مفتوحة

وتنافسية، واستراتيجية تقديم أطر تشريعية قوية، وتحقيق قفزات سياسية، استراتيجية تعزيز القدرات الريادية والابتكارية للمؤسسة، ولكن من سمات الأساليب الحالية لتحقيق القفزات أهداف غامضة ومن ثم يجب الانتقال إلى أهداف أكثر تحديدا، والموارد التي تحتاج إلى تحديد أولوياتها، كل هذا من استراتيجيات تحقيق القفزات (Richard Perkins , 2003, p.179).

٣- مبررات اعتماد عقلية ونظرية القفزة عند التفكير في تطوير التعليم ورسم سياساته وخططه (The Need of Leapfrog Strategy):

تتعدد تلك المبررات والأسباب الملحة، والتي توضح أهمية الأخذ بمفهوم القفزة وعقليتها ونظريتها عند بحث قضايا التعليم ومشكلاته وتحدياته، والتي تعني: لماذا الحاجة إلى عقلية ونظرية القفزة عند التفكير في تطوير حال أنظمة التعليم، وعند رسم السياسات والخطط التعليمية، وعند اقتراح حلول للمشكلات والتحديات التي تواجه منظومة التعليم؟ ومن هذه المبررات:

أ- أهمية نظرية القفزة في إحداث نقلة نوعية في تنمية مهارات الحياة ومهارات المستقبل لدى الطلاب، والتي تحتاج إلى قفزات تعليمية، دون تأخير أو تباطؤ، لتهيئة مسارات وأدوات ووسائل جديدة وسريعة للتقدم التعليمي:

حيث تواجه الدول تحديات في التعليم تَظْهر في ضعف تنمية مهارات المستقبل لدى الطلاب؛ تلك المهارات اللازمة للحصول على وظيفة في المستقبل، ويحتاج الأمر إلى تدبير الموارد اللازمة للسماح للأنظمة المدرسية بالتركيز على التدريب على المهارات المعرفية، والاجتماعية، والعاطفية، والوظيفية المتنوعة وإعداد الشباب للعمل والحياة، وتتفاقم تحديات التعليم بسبب الوتيرة السريعة للتغيير الاجتماعي والتكنولوجي، حتى ولو تمكنت الدول من سد فجوات التحصيل الأكاديمي اليوم، فلن يتمتع الطلاب بمجموعة واسعة من المهارات اللازمة للعمل والحياة في العقود القادمة، ومن ثم يجب البحث عن استكشاف كيفية الاستفادة من ابتكارات التعليم في جميع أنحاء العالم لتخطي المرحلة الراهنة؛ أي تسريع التقدم التعليمي لضمان حصول جميع المتعلمين على المهارات التي يحتاجون إليها لتزدهر حياتهم (Rebecca Winthrop & Adam Barton, 2018, pp. 1-3)

إن تحقيق قفزات نوعية في التربية من الصعب أن تنفذه، ومن الأصعب أن تحافظ على نتائجه الإيجابية في ظل تحدي التقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري العالمي السريع، مما يفرض أن تتغير أهداف التعليم الثانوي العام من الأهداف التقليدية التي كانت حبيسة إعداد الخريجين للجامعة أو للعمل، إلى أهداف تعد الفرد إلى عالم تعصف به متغيرات اجتماعية

وتكنولوجية وعلمية متسارعة، وأن تعد الطالب للتنافسية بالكفاءة والقدرة على الإبداع (عماد صموئيل وهبة وآخرون، ٢٠٢٠، ص ص ٢٦٥-٢٦٧)، وهنا يضع منطق الوثب وعقلية القفزة نصب عينيها مساعدة جميع الطلاب على تطوير مجموعة واسعة من المهارات الحياتية.

ب- أهمية نظرية القفزة في معالجة إشكالية الإتاحة، ومواجهة تحدي التفاوتات في التعليم وضعف الإنصاف والمساواة، والتي تحتاج إلى ابتكارات أو قفزات تعليمية نوعية تستهدف المجتمعات والفئات المهمشة:

فإذا كان هناك ضعف في تنمية مهارات الحياة ومهارات المستقبل عند الطلاب بصفة عامة، فهناك من هم أولى بالرعاية التعليمية من الفئات التي حرمت من تكافؤ الفرص التعليمية مثل: المتعلمين ذوي الدخل المنخفض، والأطفال خارج المدرسة، والأطفال بلا مأوى، والطلاب ذوي الإعاقة، ومن ثم هناك حاجة إلى ابتكارات تستهدف المتعلمين المهمشين فهي في الواقع لا ترتقي إلى مستوى القفزات وبالتالي المطلوب تعهدات كبيرة لتسريع التقدم التعليمي.

إن التفاوتات العميقة بين الأغنياء والفقراء تزداد بشكل مستمر، فعدم المساواة في الدخل وتزايد التفاوت يعرض النمو الاقتصادي للخطر؛ حيث بلغ عدم المساواة بعض أعلى مستوياته منذ عقود بين الأثرياء والفقراء، ومن أحد أسباب هذا التفاوت وعدم المساواة هو التعليم، فهو من أهم العوامل التي تحدد الدخل والوضع في المجتمع، فمن خلال تتبع كيفية عمل الآليات الاجتماعية المختلفة لتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع والحراك الاجتماعي، مثل الأسرة؛ فالمستوى التعليمي للوالدين أكثر تأثيرا من دخلهم على موقع أطفالهم في نهاية المطاف على السلم الاقتصادي، وترتبط قدرة الآباء على إعطاء أطفالهم تعليما جيدا على الموارد المالية المتاحة حيث ينتهي الأمر بأبناء وأحفاد الأثرياء إلى الأثرياء أنفسهم (Adam Barton, Eileen McGivney, 2018, pp.1-2)

إنه بحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن يصل أكثر من نصف شباب العالم إلى سن الرشد دون المهارات التي يحتاجون إليها للازدهار في العمل والحياة، والأكثر إثارة للقلق هو أن الأمر سيستغرق عقودا، وفي بعض الأماكن أكثر من مئة عام حتى يتمكن أطفال الأسر الفقيرة من اللحاق بمستويات التعلم للأطفال من العائلات الأكثر ثراء، ولمعالجة عدم المساواة في التعليم يجب البحث في إمكانات الابتكارات التعليمية لتسريع التقدم في التعليم، أو إنجاز قفزاته بسرعة من خلال إعادة صياغة مسارات التعليم لمساعدة الشباب على الازدهار عن طريق سلسلة من الإجراءات لمساعدة جميع الشباب على تطوير مجموعة المهارات التي يحتاجون إليها للازدهار اليوم وفي المستقبل (The Center for Universal Education at The Brookings Institution, Leapfrogging in Education, available at: brookings.edu/collection/)

ولما كان وتيرة التغيير تستغرق عقودا وقرونا لسد الفجوة للأطفال الفقراء لمواكبة المستويات التعليمية لأطفال اليوم الأثرياء يجب الاعتماد على استراتيجيات تحقيق القفزات التي يمكن لها معالجة الإشكاليات التعليمية وتحسين النتائج التعليمية، كاستراتيجيات القفزة لمعالجة إشكالية الإتاحة والتفاوتات والعدل التربوي، بما يعني استراتيجيات تقفز وتتخطى عدم المساواة في التعليم لتقدم التعليم العادل للجميع، وهنا ممكن أن تدخل استراتيجية القفزات التكنولوجية، واستراتيجيات القفزة لمعالجة إشكالية الجودة، واستراتيجيات القفزة لمعالجة إشكالية ربط التعليم بالعالم الحقيقي لسد الفجوة بين المدرسة والمجتمع، استراتيجيات مثل: المشاركة المجتمعية، وزيادة الاستثمار في تعليم الفتيات وسكان الريف، واستراتيجية المساءلة الجماعية عن مخرجات التعلم لتحسين الكفاءة والنتائج بمراقبة أصحاب المصلحة على مستوى القاعدة، واستراتيجية تمكين المرأة من المشاركة بنشاط في المجتمع، واستراتيجية التعلم الرقمي وما تضمنه من تجهيز بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان وصول الكهرباء وسد فجوة التعلم الرقمي، ومواجهة تحدي ضعف البنية التحتية الذي يحرم الأطفال من فرصة الاستفادة من منصات التعلم عبر الإنترنتوإعادة بناء التعليم ليرسم مسار العدالة الاجتماعية، ويلبي الاحتياجات المحلية والوطنية والعالمية، وتقديم نهج متكامل لتخطي عدم المساواة والفقر من خلال تدخلات قائمة على الإنصاف في سياسات التعليم والتنمية لتخطي عدم المساواة (Moses Ackah Anlimachie et al., 2022, p.34)

ج- أهمية نظرية القفزة في تجاوز تحدي عامل الوقت في إحداث التقدم التعليمي عبر تدخلات سريعة الاستجابة لها مخرجات سريعة ملموسة على أرض الواقع:

هناك ثلاثة قضايا مهمة ومحركة للتقدم التعليمي وهي: الإتاحة، والجودة، وربط التعليم بعالم العمل والحياة، وهناك من يتعامل مع هذه القضايا بنظرة تدريجية؛ يسعى أولا لتحقيق الإتاحة ثم عندما تتحقق يسعى لتحقيق الجودة، وبعدها يسعى نحو تنمية مهارات العمل والحياة. بما يعني إتاحة الوصول إلى التعليم ثم بمجرد أن يذهب الأطفال إلى المدرسة يعملون لتحسين جودة المواد الأكاديمية الأساسية، وأخيرا التركيز على تنمية المهارات اللازمة لتزدهر في العالم، ولكن وفق نظرة القفزات غالبا ما توحي ضمنيا بأفكار التخطي فهي خطوات للتقدم على طريق معين، ويأخذ الإلهام من المفهوم الشامل السريع الذي يُمكن من إحراز تقدم غير خطي دون اتباع المسار المعتاد، التفكير فيما يمكن فعله لتحقيق القفزات ودور الابتكار في مساعدة التعليم للقفز، التفكير في الطرق التي يمكن بها القفز عبر اكتشاف مسار قفزة قائم على أساس منطقي لوجود أدلة حول كيفية التحويل من خلال كتالوج عالمي للابتكارات التعليمية التي تقترح طرقا

للمساعدة (Adam Barton, Eileen McGivney, 2018, pp.5-6)، من خلال نظرية القفزة يمكن السير في مسارات متوازية وليس فقط مسارات متتالية، حيث يتبنى التربويون عقلية القفزة وهي عقلية واقعية وتنفصل عن منطق راسخ لتحديد أولويات الوصول إلى المدرسة أولا، أي الإتاحة أولا، والثانية الجودة، والثالثة الصلة بالعالم الحقيقي.

والتقدم التعليمي القائم على نظرية القفزات يتضمن توجيه السياسات بتحقيق قفزة واقعية على عدم المساواة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وتشمل استراتيجيات القفز على عدم المساواة برامج شبكة الأمان مثل: برنامج التعليم المجاني، والتغذية المدرسية، والتوسع المادي للمدارس في المجتمعات الريفية والنائية باعتبارها تدخلات سريعة الاستجابة تسهم في تحقيق النجاحات المطلوبة، وتحسين معدلات الالتحاق للفئات المحرومة والمشاركة المجتمعية في المدارس وتحسين المساءلة عن نتائج التعليم، فالاستراتيجيات التي تتناول التغلب على حواجز الموقع الجغرافي، والجنس، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية في الوصول إلى المدارس توفر مسارات قفزة للتعليم في المناطق المحرومة، وهي تدخلات سريعة الاستجابة أي لها مخرجات ملموسة سريعة، إن زيادة الاستثمار في تحسين التعليم يوفر استراتيجيات قفزة على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لخلق مجتمعات مستدامة تستحق العيش وليس الهروب منها، توفير نهج شامل مناسب للسياق إعادة بناء التعليم بما يرسم طريق العدالة الاجتماعية ويلبي الاحتياجات تدخلات في سبل العيش المستدامة (Moses Ackah Anlimachie et al., 2022, pp.45-46)

د– أهمية عقلية القفزة في تقديم رؤية واقعية للتقدم التعليمي:

عبر استراتيجية القفز أو التخطي إلى وجهات مختلفة على طول المسار، يرسم المسار رؤية للقفز، والذي يعترف بالسياق الواقعي، ويترك مجالا للنمو المستمر، ويشمل التقدم خريطة للجهات الفاعلة في مجال التعليم لتأسيس نظرية القفزات في: البرامج، والمؤسسات، والسياسات، والمناهج المبتكرة المختلفة، وفي الأدوات؛ ابتكارات تعليمية تبشر بقفزات تعليمية لسد الفجوات الحالية.

من خلال التقدم التعليمي القائم على القفزات يمكن إيجاد طرقا لمنح جميع الأطفال الشباب تعليما جيدا من خلال الجهد المبذول لتسريع وتيرة التغيير في التعليم أو إحداث قفزة؛ وذلك للقفز إلى الأمام، والتحرك بسرعة وبشكل غير خطي لتحقيق التقدم التربوي، والبحث عن إمكانيات القفز من خلال ابتكار معين أو آخر، وممكن أن تكون هذه الابتكارات من خلال الحكومة، أو منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ويجب التفكير في كيف تبدو قفزات التعليم على مستوى العالم، واحتمالية التقدم التعليمي السريع وغير الخطي، والتفكير في الذي يجب القيام به

أكثر لجعل قفزات التعليم حقيقية وواقعية، وأن يتبنى هؤلاء الفاعلون التربويون عقلية القفزة عند النهوض بعملهم، فوتيرة التغيير تستغرق عقودا وقرونا لسد الفجوة التعليمية، هذا عن فجوة الحاضر فضلا عن المستقبل ونوع التعليم الذي سيحتاجه الأطفال في المستقبل، فالتغيير الاجتماعي والاقتصادي سريع الخطى بما يعني تغيير المهارات المطلوبة لأطفال اليوم للإزدهار في عالم العمل المستقبلي، وتقدم نظرية القفزة مقترحات لممارسات يمكن أن تعالج حالة عدم المساواة في المهارات، وعدم اليقين في المهارات في الوقت نفسه، وبسرعة أكبر بكثير من فجوة المائة عام الحالية (Adam Barton, Eileen McGivney, 2018, pp.1-4, pp. 7-8).

هـ- أهمية نظرية القفزة في تجاوز تحدي تطوير البنية التحتية:

رب ضارة نافعة، فقد تتحول المنحة إلى محنة، ويتحول التحدي إلى فرصة، والنقمة إلى نعمة، فقد يظن العض أن ضعف البنى التحتية في الدول النامية عائقا يستحيل تجاوزه في مسار التقدم والنمو، ولكن من وجهة نظر (Yayboke et al.,2020) فإن هناك إمكانات هائلة لتحقيق قفزات من أجل النمو إذا تم القيام بها بشكل صحيح، حيث تتمتع الدول النامية بمزايا حديثة مقارنة بالدول الأكثر تقدما عندما يتعلق الأمر بتبني التكنولوجيا؛ حيث إن الافتقار إلى البنية التحتية القديمة والمصالح الراسخة **يمكن** أن يسمح بالاعتماد السريع للتكنولوجيات الناشئة، لاسيما بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي تضطر إلى اتباع المزيد من خطط التحول التدريجي، فيمكن أن تسمح هذه المرونة للدول النامية بتخطيط سياساتها، وأنظمتها البيئية وبنيتها التحتية للابتكار مع وضع التقنيات الناشئة في الاعتبار منذ البداية، سيؤدي هذا النهج إلى تسريع انتقالهم إلى أنظمة أكثر كفاءة ويوفر لرواد الأعمال فرصة مبكرة ليصبحوا جزءا من سلسلة القيمة التي ستنمو حول تلك الابتكارات، وذلك بتبني استراتيجيات تقوم على قفزات واضحة لتشهد هذه البلدان بالفعل نجاحا في دعم التنمية القفزة، وتستفيد هذه البلدان من نماذج الأعمال المبتكرة والأساليب التنظيمية المرنة لتشجيع النمو عبر تهيئة الظروف التمكينية اللازمة لتحقيق قفزات التنمية لتحقيق النجاح.

والمثال الأكثر شهرة والذي يتم الاستشهاد به بانتظام لتخطي المسرح أو المرحلة هو ثورة الهاتف المحمول، التي وضعت الهواتف في أيدي ملايين الأشخاص مع السماح للدول النامية بالتخطي مباشرة إلى الهواتف المحمولة دون الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية للخطوط الأرضية، من ناحية أخرى تتجلى فرص إنشاء المسار السريع في انفجار أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، وتطبيقات الخدمات المصرفية الرقمية في العالم النامي، فأدت هذه الخدمات الجديدة إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بشكل كبير مع السماح للاقتصادات

الناشئة برسم مسار بديل متفوق للأنظمة القائمة على بطاقات الائتمان التي لا تزال مهيمنة في معظم الدول المتقدمة، ومن ثم أصبح مفهوم القفزات موضوعا شائعا للمناقشة داخل مجتمع التنمية الدولية كحل محتمل لتحديات التنمية في كل من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، فالتغييرات الدائرية التي أحدثتها الثورة الرقمية في العشرين عاما الماضية تحقق قفزات كبيرة، وبالنسبة للدول منخفضة الدخل توفر القفزات فرصة للاستفادة من التقنيات الجديدة لمعالجة فجوات التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي، وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل توفر القفزات حلا محتملا لفخ الدخل المتوسط من خلال السماح للدول بالتحول السريع إلى اقتصاد قائم على المعرفة مبني على الخدمات الرقمية والإنتاج ذي القيمة المضافة العالية، ولهذه الأسباب بدأ صانعو السياسات في الدول النامية في رؤية القفزات كاستراتيجية ممكنة للتقدم والنمو في بلدانهم، فتقنيات الثورة الصناعية الرابعة ستسمح للبلدان الأقل نموا بالقفز من الصناعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة، وعليه يجب إعادة التفكير في استراتيجية أو نظرية التنمية، باتباع استراتيجيات تواكب الآمال والتطلعات للمجتمعات، فعلى البلدان النامية أن ترى مستقبلها في الصناعات التي تحركها العلوم والتكنولوجيا وليس في المساعدات الخارجية التقليدية من الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وغيرها (Yayboke et al.,2020, pp.1-2).

و – أهمية نظرية القفزة في سد الفجوة بين الواقع والمثال:

لما كان ينبغي للنظام المثالي تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: نتائج أفضل لجميع الفئات السكانية والاجتماعية والاقتصادية في الوقت المناسب وبشكل فعال، وتحقيق رضا الأفراد عن النظام، والاستدامة المالية بمعنى الحفاظ على تقديم الخدمات بأسعار معقولة لكل الأفراد، ولكن كثيرا ما ينتهي الأمر بالاقتصادات إلى حلقة مفرغة فيوجد ركود في النتائج ورضا الأفراد، بينما تزيد التكاليف، ولتحقيق التوازن يجب مراعاة المبادئ الأساسية: التعليم حق فردي ومسؤولية ويجب أن تكون الخدمة متاحة وميسرة التكلفة للجميع، والتعليم عنصر من عناصر الصالح العام، والتعليم يتطلب منظورا شموليا، فالتعليم جزء من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجزء لا يتجزأ من جميع السياسات الحكومية، النظام التعليمي له حالة مثالية ومتطلبات للوصول إليها، وهناك الحالة الواقعية وتأتي استراتيجيات القفزة كطريقة لسد الفجوة بين الواقع والحالة المثالية وذلك بسرعة وبفاعلية وكلفة أقل وبمهارة (World Economic Forum , 2014, pp.7-8).

وهذا يعني إن هناك أهداف تمثل صورة معيارية أو مثلى ينبغي الوصول لها، وهذه الصورة لها متطلبات لتحقيقها ولكن هناك فجوة بين هذه الصورة المثلى المبتغاه وحالة الواقع فتأتي استراتيجيات القفزة لسد هذه الفجوة ولكن الفيصل هو سد هذه الفجوة بسرعة، وفاعلية، وبأقل

تكلفة، وعليه يمكن وصف استراتيجيات القفزة بأنها طريقة لسد الفجوة بسرعة وفاعلية، وتكلفة أقل، بين الحالة الفعلية والمثالية، فيتم وضع تصور لنظام تعليمي مثالي وما يتطلبه من موارد واستثمارات وتدخلات مختلفة مثل البنية التحتية وتدريب القوى العاملة لهذه التدخلات، وتأتي استراتيجيات القفزة لرسم مسارات التنفيذ من خلال تصميمات وأفكار مبدعة وابتكارية لتلبية متطلبات تحقيق الأهداف المبتغاه.

ز- أهمية نظرية القفزة في تخطي حاجز عامل التمويل وتوفير الموارد المالية اللازمة للتقدم والنمو:

تقوم فلسفة استراتيجية تحقيق القفزات على القفز السريع أي التغيير السريع الذي تقوم به المؤسسة إلى مستوى أعلى في التقدم والتطوير، والقفز (leapfrogging) هو فكرة أن المناطق التي لديها قواعد تكنولوجية أو اقتصادية ضعيفة التطور يمكنها أن تتحرك إلى الأمام بسرعة من خلال اعتماد الأنظمة الحديثة دون المرور بخطوات وسيطة، (leapfrog digital Strategies available at: https://leapfrog.cl/en/leapfrogging).

والقفزة هي قدرة الدولة النامية أو الأقل تقدما على تخطي التقنيات التي تتطلب رأس مال كثيف للغاية وتعتمد بشكل كبير على الشبكة والبنية التحتية الحالية التي غالبا ما تكون قديمة وغير فعالة، وبالنسبة للبلدان التي لا تستطيع تأمين رأس المال اللازم لهذه المشاريع عليها استخدام تقنيات تتخطى بها هذا الوضع، فمن الأمثلة على تلك القفزات تأثير الهواتف المحمولة في البلدان النامية ففي حين أن هذه التكنولوجيا لا تزال تتطلب بعض البنية التحتية مثل الأبراج الخلوية، فإن المبلغ الإجمالي أقل بكثير مما هو مطلوب لنظام الهاتف الأرضي التقليدي، إن استخدام الهواتف المحمولة يعني أن الحكومة لا تحتاج إلى إنفاق الأموال على تطوير البنية التحتية للخطوط الأرضية، ويمكنها التركيز على أهداف تنموية أخرى، علاوة على ذلك مع انخفاض أسعار تكنولوجيا الهاتف المحمول أصبحت التأثيرات أكثر إيجابية، ومن الأمثلة أيضا على القفزات تستخدم الدول النامية مصادر الطاقة المتجددة بمعدل أعلى من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذه الطاقة تنافسية من حيث التكلفة كما أنها أقل ضررا بالبيئة (leapfrogging available at: https://energyeducation.ca/encyclopedia/leapfrogging).

ح- ضعف العائد من نظرية اللحاق بالركب:

في المرحلة المبكرة من التطوير يمكن الحصول على العديد من الفوائد المباشرة من خلال التعلم وتقليد الممارسة لبعض الاقتصادات والتجارب الرائدة ولكن هنا الثمار منخفضة، وقد تحتاج بعض الاقتصادات إلى الوصول إلى ثمار عالية المنال بجهد كبير، ففي نهاية المطاف

قد يحتاج الاقتصاد إلى زراعة ثماره الخاصة بما يعني مفارقة اللحاق بالركب، وهذا أمر منطقي لأنه إذا استمر الوافد المتأخر في اتباع المسار نفسه الذي سلكه السابقون فلا يستطيع المتأخر اللحاق بهم أو تجاوزهم بسهولة، فإن الأدنى لا يستطيع التغلب على الأعلى إذا كان الأول يقاتل باستخدام الشيء نفسه من أسلحة واستراتيجيات، ولكن لابد من استخدام سلاح مختلف؛ حيث في سباق الماراثون هناك إرهاق تدريجي لتأثير اللحاق بالركب، ولذلك على المتأخر أن يجد طريقا بديلا؛ بديلا من استنفاد تأثير اللحاق بالركب، وقد يحاول الوافد المتأخر اتباع طريق مختصر ومع ذلك قد يصبح هذا الاختصار مزدحم عندما تصبح معروفة للجميع وبالتالي التشويش على الوافدين المتأخرين الطريق ويمنعه من الوصول إلى الهدف، وهي مشكلة الإضافة والتي تحاول جميع الاقتصادات المتأخرة تصدير المنتجات نفسها ومنتجات مماثلة فيتم إغراق السوق وينتهي الأمر بأسعار منخفضة قياسية، وبديلا عن ذلك يجب أن تتخذ الاقتصادات طرقا تحويلية قد تكون أطول ولكنها أقل ازدحاما من المسار الرئيسي مما يسمح لها بالتحرك بسرعة إذا كانت تمتلك قدرات الابتكار، والسبب الثاني الذي يدفع المتأخرين إلى محاولة القفز هو ما يتعلق بحاجز حماية حقوق الملكية الفكرية من قبل المؤسسات القائمة ضد التقليد المحتمل والإبداع المقلد (keun lee, 2021, pp.129-130).

ط- سياق المشكلات والتحديات التنموية:

من رؤية المشكلة التنموية وسياقها: تواجه الاقتصادات الناشئة تحديا كبيرا ومتناميا لطموحاتهم في وضع أنظمتهم على الطريق إلى الاستدامة، بينما يحاولون اللحاق بالنظم الأكثر تقدما، فإنها غالبا ما تكرر مسار البلدان المتقدمة، ولكن تصتدم هذه الاقتصادات الناشئة بثلاثة عوامل رئيسة تؤدي إلى تفاقم التحديات التي تواجهها : أولا تكاليف تطوير النظم بالطريقة نفسها التي تتبعها الاقتصادات المتقدمة فهي باهظة، فمن أجل اللحاق بالركب، على الدولة توفير كوادر بشرية أضعاف ما لديها، وتدريبهم، وتأهيلهم وهذا يعني عشرات أضعاف الإنفاق الحالي، ثانيا إنهم يكافحون من أجل تلبية الطلب على الخدمات الأساسية في هذه النظم، وثالثا محركات الطلب والعرض للخدمات في هذه النظم، ففي الدول الفقيرة هناك الفقر وسوء الخدمات التعليمية الأساسية مع العوامل المجتمعية التي تعني طلب قوي على الرعاية التعليمية، في الوقت ذاته ضعف البنية التحتية والأنظمة مما يحد من العرض، وتاريخيا كانت الاقتصادات الناشئة تعاني من نقص الاستثمار ونقص الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي مقارنة بالدول المتقدمة، وقد أدى ذلك إلى نقص في البنية التحتية وهذا يتطلب استثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية وتجهيز القوى العاملة، وهذا يحدد مسار التنمية لعقود قادمة (World Economic Forum , 2014, pp.

(4-5 وبالتالي تظهر أهمية نظرية التقدم القائم على القفزات للبحث عن مسارات بديلة يمكن من خلالها التغلب على تحديات التنمية في الدول الفقيرة.

ي- التغلب على تحدي المقايضة في التعليم:

تواجه الدول النامية تحديات ومشكلات تفرض عليها تبني المقايضة في التعليم مثل: **مقايضة الجودة بالكم، ومقايضة البطالة بالعمل غير اللائق، ومقايضة تعليم البنات بتعليم الأولاد، ومقايضة رفاهية الأطفال بتحصيلهم الأكاديمي، ومقايضة الاستجابة السريعة بالتأجيل لضعف الإمكانات، ومقايضة التعليم بعمالة الأطفال، وغيرها من المقايضات.**

من المقايضات في التعليم مقايضة الكم والنوع في تطوير التعليم، حيث ساد التركيز في الغالب على توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الابتدائي وخلال ذلك الوقت كان كثير من التركيز في تطوير التعليم موجه إلى زيادة عدد الأطفال والشباب الذين يتمكنون من الوصول إلى التعليم الأساسي بينما أولى اهتمام أقل بكثير لنتائج العملية التعليمية، ورغم التقدم الهائل الملحوظ في توسيع نطاق الحصول على التعليم الأساسي في معظم أنحاء العالم النامي بما في ذلك في كثير من أفقر البلدان، فلم يترجم الارتفاع الصافي في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية بعد بالكامل إلى ارتفاع في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في بلدان كثيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع معدلات التسرب التي لوحظت في كثير من السياقات مما يدل على أن العديد من الأطفال لا يتمون مرحلة التعليم الابتدائي الكاملة، وبالتالي لا يكتسبون المهارات الأساسية الخاصة بمعرفة القراءة والكتابة والحساب وحتى إتمام مرحلة كاملة من التعليم الابتدائي منخفض النوعية لا يضمن دائما اكتساب المهارات الأساسية في الحساب ومعرفة القراءة والكتابة، ونتيجة لذلك فإن أنماط التسرب من المدارس الابتدائية وانخفاض جودة التعليم في المدارس الابتدائية ملاحظة بدرجة كبيرة في بلدان عديدة على نطاق العالم، ويسهمان في تكاثر الأمية بين الشباب، وهكذا ينظر إلى المعضلة بشكل متزايد في إطار من مقايضة الجودة بالكم، بمعنى أن التوسع في أنظمة التعليم وفي إتاحة الفرص للدارسين المستبعدين منها حتى الآن وكثيرا ما ينتمون إلى مجتمعات أكثر حرمانا قد ترجم إلى انخفاض عام في متوسط مستويات التحصيل الدراسي في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي (صبحي طويل وآخرون، ٢٠١٢، ص٢).

بالنسبة لمعظم الشباب وأولياء أمورهم الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المرتفع يعد قرار الالتحاق بالمدرسة قرارا سهلا والتسرب من المدرسة يعني حياة ذات دخل منخفض نسبيا، ومع ذلك بالنسبة للعديد من الشباب في الاقتصادات النامية الذين يعيشون في فقر فإن هذه

المقايضة ليست واضحة تماما، إن فوائد التعليم ليست واضحة دائما، ولابد من مقارنتها بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة للالتحاق بالمدرسة؛ ففي نهاية المطاف إذا ذهب الطلاب إلى المدرسة فإنهم يتنازلون عن الدخل الذي يمكن كسبه من العمل لأنفسهم ولأسرهم، فإن القرار المترتب على المقايضة بين المدرسة والعمل يتشكل من خلال مجموعة من السياسات الحكومية التي تؤثر على قرارات التعليم من خلال التأثير على تكاليف وفوائد البقاء في المدرسة، إن الزيادة في الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة والطلب على عمالة المراهقين وخاصة الشباب الذكور من الممكن أن تحفز الأطفال على ترك المدارس بمعدلات أعلى؛ المطلوب استراتيجيات قفزة على أوضاع الفقر، فاتباع استراتيجيات تساعد في إخراج الأسر من الفقر قد يعني في نهاية المطاف المزيد من التعليم للأطفال الذين يمتلك آباؤهم المزيد من الموارد للاستثمار في تعليمهم، واستراتيجيات قفزة للوصول إلى توفير وظائف ذات عوائد أعلى للتعليم إلى تحسين التحصيل التعليمي للفقراء، والتغلب على تحدي تكلفة الفرصة البديلة للبقاء في المدرسة في ظل توافر فرص العمل التي ترفع أجور ذوي المهارات المنخفضة بما يكفي لتثبيط الالتحاق بالمدرسة (Tania Clarke, 2020, p.9)، ومن ثم فإن استراتيجية القفزة التي تستهدف حياة الأسر بضمان حياة كريمة لهم، مثل مبادرة حياة كريمة التي تتبناها الدولة المصرية، لهي عامل هام نحو تحقيق تقدم تعليمي قائم على القفزات، وبالتالي يجب الاهتمام بتنمية مثل هذه المبادرات وضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها.

هناك المقايضة الضرورية، حيث إن إدارة النظام التعليمي تنطوي على إجراء مقايضات بين الأهداف التعليمية المتنافسة، مثل الإنفاق على نشاط دون آخر، وبذل الوقت والمجهود في نشاط دون آخر، فهي مقايضات روتينية، ومع ذلك هناك مقايضات آخرى أكثر صعوبة لأنها تنطوي على قيم أساسية متضاربة.

وتتسع رقعة المقايضات في سياسة التعليم: فعند تحديد أهداف سياسة التعليم غالبا ما تتعارض الطموحات السياسية والتوقعات العالية مع الموارد المحدودة، ويسعى صناع السياسات إلى التوفيق بين هاتين القوتين المتعارضتين من خلال الاتخراط في المقايضات، إن تحديد أهداف سياسة التعليم يعني حتما التوصل إلى توافق مع معايير الميزانية، يتضمن ذلك تحديد الأهداف الواقعية والوسائل الممكنة لتحقيقها التي ينبغي اعتمادها، وتستند المفاضلات في سياسة التعليم إلى هذه العملية المتمثلة في تقييم السيناريوهات المختلفة التي تركز على أهداف قطاع التعليم، وهذا يعني تحديد احتياجات كل مستوى تعليمي من الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي وتقدير تكاليفها الضمنية بعد تقييم الاحتياجات وتقديرات تكلفة خيارات سياسة التعليم أمرا أساسيا في الإجراءات وذلك وفق نموذج محاكاة مالية لمؤشرات نظام التعليم الرئيسة، وقد يحتوي

النموذج على عدة مئات من الخيارات والأهداف المحتملة التي تحتاج إلى تحديد، فمثلا دولة تطمح أن يبلغ معدل إتمام التعليم الابتدائي فيها هو تحقيق تغطية مائة في المائة من الأطفال في المدارس الابتدائية، تنظر بأولوية إلى عدد المدارس التي يتعين بناؤها، وعدد المعلمين الذين سيتم تعيينهم، ومرافق التدريس واللعب، وعدد الموظفين الإداريين الذين ينبغي توظيفهم، ويتم تقدير مستويات الموارد المالية المطلوبة لتحقيق أهداف سياسة التعليم هذه، ويتم حساب التكلفة من حيث بناء المدارس، ومتوسط رواتب المعلمين، وعدد ساعات التدريس، ونسبة الطلاب إلى المعلمين؛ إن تحقيق فصول أصغر يعني توظيف المزيد من المعلمين وبرواتب تنافسية نسبيا لجذب المعلمين ذوي الكفاءة، مع تمكين أيضا من توظيف عدد كاف من المعلمين لتحقيق نسب مقبولة دون المساس بمعايير التحصيل، وإذا كانت الدولة عازمة على الوصول إلى الهدف وملتزمة سياسيا بذلك يصبح الهدف ونسبة مائة في المائة غير قابل للتفاوض وقد يكون أحد الاستجابات هنا هو تأجيل تحقيقه وتحديد تاريخ مستهدف يتوافق مع الموارد المتاحة وتقر السيناريو الخاص لتحقيق نتائج سياسة التعليم المستقبلية (Jonathan Jourde, 2016, p.10)

يرى البعض إن هناك مفاضلة حتمية بين رفاهية الأطفال وتحصيلهم الأكاديمي؛ فسعادة التلاميذ والإنجاز لا يسيران جنبا إلى جنب، مما يعني ضمنا أن على صناع السياسات اتخاذ قرارا، يعتبرونه الأولوية، أن هناك مقايضة بين الإثنين، وأن التحسينات في أحدهما ستأتي دائما على حساب الآخر، فهناك انقسام قديم يتساءل هل الهدف أطفال سعداء أم أطفال ناجحين؟ ولكن يرى البعض الآخر أن هذا التساؤل أمر خاطئ؛ إن التعليم الحقيقي لا يوفر أحدهما أو الآخر بل كليهما، الرفاهية والإنجاز، فإذا كان هدف التعليم هو الإنجاز فإن أساليب التدريس الأكثر فعالية هي التي يقودها المعلم والتي بدورها أقل متعة مما يؤدي إلى انخفاض سعادة التلاميذ، إن الواجبات المنزلية والمنافسة المدرسية وأساليب التدريس التقليدية تنطوي على مقايضة الإنجاز والسعادة، فهي تزيد من درجات اختبار التلاميذ بينما تقلل من سعادة التلاميذ، وهنا يجب على صناع السياسات أن يأخذوا على محمل الجد فكرة المقايضات في التعليم مثل الرفاهية مقابل الإنجاز، وأن يقرروا أي الأهداف يجب تعزيزها وأيها يجب التخلص منها، ويجب التحذير من تجاهل رفاهية التلاميذ تماما فالمدارس قادرة تماما على تحقيق أكثر من هدف واحد في الوقت نفسه (Tania Clarke, 2020, pp.2-3)، وهنا يجب اعتماد عقلية التقدم التعليمي القائم على القفزات بما يسمح باقتراح حلول ابتكارية للتغلب على مثل هذه المقايضة، بأن يقوم التعليم والتعلم الحقيقي على الرفاهية والإنجاز معا.

٤- الشروط المسبقة لنجاح التقدم التعليمي القائم على القفزات:

تقوم فلسفة القفزات على عدم اتباع المسار نفسه للسابقين أو تقليدهم، ولكن خلق مسارا جديدا، واتخاذ منعطفا لمحاولة القفز، وهذا يعني أن القادم المتأخر يجب أن يقوم في النهاية بالانتقال من التقليد إلى الابتكار، ليصبح أكثر استقلالية في مسار اللحاق والتجاوز من خلال اتخاذ مسار مختلف، وهنا يجب أن يقدم المتسابقون استراتيجية ممكنة وقابلة للتطبيق للحاق بالركب، وهذه الاستراتيجية للتقدم القائم على القفزات تعد شرطا ضروريا للتجاوز، ولكن هذه الاستراتيجية ليست كافية لأنها تنطوي على قدر أكبر من المخاطرة في السير في طريق مزدحم قد ينتهي الأمر بالفشل أو وقوع حوادث، وهنا مجموعة من الشروط المسبقة والعوامل والظروف المُمَكنة يجب توفيرها لحصاد نتائج ملموسة من اعتماد عقلية ونظرية القفزة في التقدم والنمو، ومن هذه الشروط:

- **تقديم حلولا إجرائية للتقدم**، فمن الدول التي أدرجت بشكل صريح القفزة كهدف في استراتيجياتها العلمية والتكنولوجية غالبا ما تؤطرها بعبارات عامة، بدلا من كونها خارطة طريق واستراتيجية ملموسة لدفع التنمية الاقتصادية، كأن تضع الدولة في أهدافها الانتقال إلى تقنيات أكثر كثافة في المعرفة، ويقتصر طموح التنمية القفزة على مجرد تجاوز الحاجة إلى الاستثمار في تصنيع منخفض القيمة في طريقها نحو بناء اقتصاد حديث عالي التقنية، فيمكن أن تكون هذه الأهداف مفيدة بقدر ما تؤدي إلى التركيز على الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير والحوكمة القوية، وحماية الملكية الفكرية وتطوير البنية التحتية.
- **يمكن إدراج استراتيجيات القفزة**، ومع ذلك فإنها لا تزال في نهاية المطاف تتبع استراتيجيات اللحاق بالركب، فهم ما زالوا يفترضون أن التكوين الاقتصادي للدول المتقدمة هو الهدف المنشود، ففي بعض الحالات ينظرون إلى وادي السيليكون في الولايات المتحدة من أجل النسخ واللصق.
- **إن استراتيجيات القفزة يجب** أن تكون علامات على التفكير فيما إذا كانت البلدان النامية تتمتع بمزايا تنافسية فريدة من شأنها أن تسمح لها بتشكيل مسار تنموي خاص بها عبر نسختها الفريدة من القفزات، وهذا الافتقار إلى استراتيجية واضحة هو فرصة ضائعة.
- الإجابة على سؤال ما إذا كانت الثورة الصناعية الرابعة تمثل نافذة جديدة لفرصة القفز أو ما إذا كانت تشكل مصدرًا لمزيد من المخاطر بالنسبة للقادمين المتأخرين، تتوقف وتعتمد كليًا على استجابة الدولة واستعدادها، مثل: سياستها الصناعية، ومحو الأمية الرقمية، والمهارة ومستوى التعليم مقارنة بمعدلات الأجور، فضلا عن حجم السوق المحلية، إن الاقتصادات التي لديها التصنيع هو الأساس هي المجموعة ذات الإمكانات الواعدة لتحقيق قفزات

مناسبة، لتقفز من مرحلة الصناعة ذات الإنتاج الضخم إلى المصانع الذكية وتجاوز المرحلة المتوسطة الصناعة القائمة على الأتمتة، المجموعة الثانية من الاقتصادات لديها تصنيع قائم على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا يتوقف القفز على الشركات متعددة الجنسيات التي لديها خيارات عديدة تحت تصرفها، مثل الانتقال إلى اقتصادات أخرى بحثًا عن أجور أرخص أو العودة إلى بلدانهم الأصلية، والعامل الرئيس للنجاح في هذا السياق هو المؤسسات المحلية إذا قامت بتعزيز التدريب ورفع مهارات القوى العاملة المحلية، يمكنهم بذلك إقناع الشركات المتعددة الجنسيات بالبقاء في البلاد، وهناك مجموعة الاقتصادات الواعدة التي لديها القدرة على تحقيق نتائج واعدة في مجال الثورة الصناعية الرابعة من خلال خطوات كبيرة في قطاع الخدمات أو في الصناعات التحويلية الخدمية، وقد يكون للنجاح في الخدمات تأثير معزز على التصنيع المحلي، ويمكن أيضًا تقديم توصيات سياسية للقفز لأنواع مختلفة من الشركات التي لديها مستويات مختلفة من القدرات الأولية حسب مستوى قدراتهم، ومن المرجح أن يحدث قفزات من نوع إنشاء المسار الخاص بهم، ومن ثم يمكن أن تكون التقنيات المتنوعة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة مصدرًا لابتكارات المنتج (أو نموذج العمل)؛ ومن ناحية أخرى، يعد ابتكار العمليات أكثر أهمية، وتميل المؤسسات في الاقتصادات الناشئة إلى امتلاك بعض هذه الأشياء مثل الخبرة في مجال التكنولوجيا والقدرة الاستيعابية لها، وبالتالي من المحتمل أن يكونوا في وضع يسمح لهم بالتخطي والقفز (keun lee, 2021,p. 124).

- وعلى الرغم من النجاحات المتوقعة من اعتماد عقلية القفزة في التنمية، يجب عدم إساءة فهم الطريقة التي يمكن أن تسهم بها القفزات في التنمية الاقتصادية للبلدان، إذ لا ينبغي للحماس من الاستفادة من فرص القفزة أن يصرف انتباه الدول النامية عما ينبغي أن يكون هدفها الشامل، وهو الإنتاج بدلا من مجرد الاستهلاك للتكنولوجيات والخدمات المطورة في مكان آخر، وإلا لن تخدم الوثبة دائما هذا الغرض، فعلى سبيل المثال من خلال تحسين وصول المواطنين إلى المعلومات والسماح لهم بأن يصبحوا مستهلكين للخدمات الرقمية الجديدة، لكن هذا الاستهلاك ليس هو الدافع وراء التنمية المستدامة، فإذا لم تكن هذه الطفرات في النشاط السريع مدعومة بالسياسات التي تترجم تلك الفرص إلى نمو مستدام فإن القفزة ستكون هباء، فيجب إنشاء قاعدة بنية تحتية للتنمية الاقتصادية، ونشر التقنيات الناشئة المتطورة.

- ويجب على الدول النامية أيضا أن تتجنب القفزات التي تبدأ بالحل ثم تحاول إيجاد مشاكل لتطبيقه عليها، ومن ثم أفضل طريقة لمقاربة القفزات هو البدء بفجوات التطوير ثم السؤال عن الكيفية التي يمكن أن تساعد بها التقنيات الجديدة في حلها.
- تتمتع التقنيات الناشئة بإمكانيات كبيرة ولكنها لن تكون مناسبة في جميع الظروف، لن تكون استراتيجية استخدام الكاميرات المتصلة بالشبكة لتحسين إدارة حركة المرور منطقية إذا كانت المدن تكافح حتى لتثبيت إشارات المرور أو فرض قوانين المرور الأساسية، وقد لا تنجح الاستثمارات في المركبات المستقلة أو الروبوتات المتقدمة للتصنيع في الدول النامية التي تكمن مزاياها النسبية في انخفاض تكاليف العمالة.
- ينبغي النظر إلى القفزات على أنها: عامل تمكين للتنمية المستدامة بدلا من حل لجميع تحديات التنمية في الاقتصادات الناشئة، عندما يتم دعمها بشكل صحيح من قبل نظام بيئي ديناميكي داعم للابتكار، والحوكمة الرشيدة، يمكن أن يكون للتنمية القفزة آثارا تحويلية، لكن القفزة نفسها ليست سوى قطعة واحدة من اللغز، والسؤال المطروح على صانعي السياسات في هذه الحالة ذو شقين: كيف يمكن للبدان أن تمكن من تحقيق قفزات التنمية، وكيف يمكنهم ضمان أن القفزات تنتج قيمة حقيقية؟ يفتقر صانعو السياسات في الدول النامية حاليا إلى إطار عمل للتفكير في هاتين المسألتين.
- ومن الظروف المُمَكنة المرونة التنظيمية، والاستعداد لاحتضان التجارب بما يساعد البلدان على الاستفادة من فرص القفزة.
- ويجب أن تكون استراتيجية القفزة الشاملة أكثر من مجرد ابتعاد المنظمين عن الطريق، بل يجب إدراك صانعو السياسات للفرصة الفريدة التي تتاح لهم واستعدادهم لتخيل طرق جديدة، وأن يلعب صانعو السياسات دورا مهما في الاستفادة من قوة الدولة لخلق فرص لترسيخ التقنيات الجديدة، إما من خلال توفير البنية التحتية اللازمة أو عن طريق خلق الفرصة والطلب على التقنيات الجديدة.
- ويمكن للمؤسسات الدولية أن تدعم هذه الجهود برأس مال أكثر تحملا للمخاطر للحكومات والشركات على حد سواء.
- ويجب أن تراعي استراتيجية تمكين التنمية القفزة دور صانعي السياسات المحليين والدوليين بأنه ليس فقط في تمكين الابتكار من قبل الآخرين ولكن أيضا في المشاركة في إنشاء أنظمة تكنولوجية جديدة، إن مسألة ضمان أن القفزات تنتج قيمة هي مسألة أكثر صعوبة لكن العديد من البلدان بدأت تدرك أهمية دعم التكنولوجيا القفزة مع سياسات الابتكار القوية.

- في حين أن القفزات قد لا تكون ممكنة حيث تستغرق البنية التحتية الداعمة وقتا لتطويرها فإن الهدف الرئيس للسياسة هو توفير الإطار العام الذي يمكن أن ينجح من خلاله أي قطاع ناشئ؛ فمن خلال استثمارات في البنية التحتية الرقمية ورأس المال البشري يمكن تحقيق أعلى معدل للالتحاق بالمدارس الابتدائية، وأحد أعلى معدلات نمو مستخدمي الإنترنت، وقد يساعد هذا البلد على أن يصبح أكثر من مجرد مستهلك للتقنيات الجديدة، وتظهر هذه التطورات كيف يمكن أن تساعد قفزات التنمية المدعومة بشكل صحيح في خلق وظائف جديدة عالية التقنية لمواطني الدول النامية، ومساعدة البلدان على بناء قاعدتها الصناعية.
- تساعد هذه الأفكار في الإشارة إلى الخطوط العريضة لاستراتيجية نهائية لتمكين التطوير القفزي، واستكشاف التقنيات الناشئة التي يمكن أن تحمل إمكانات للاقتصادات النامية في المستقبل.
- يجب تحديد شروط قفزات التنمية واستيعابها وبناء سياسات مرنة تمكن الابتكار من النجاح والتوسع والاستجابة لاتجاهات التكنولوجيا الجديدة بطرق تشجع على التبني وخلق القيمة (Erol Yayboke et al., 2020, pp. 2-6).
- لما كانت الحالات الناجحة في اللحاق بالركب هي التي تميل لإشراك أنواع مختلفة من القفزات على الرغم من أنها قد تبدأ من التقليد والتعلم ثم تخلق مسارا جديدا مختلفا، ومن ثم أنه لا يمكن للمرء اللحاق بالركب بمعنى التجاوز إذا كان يستمر في العمل على اللحاق بمعنى التقليد، وبالتالي يتطلب اللحاق بالركب والتجاوز أن تسلك الاقتصادات المتأخرة مسارا مختلفا مما أخذه أسلافهم، والمفترض أن يتم اللحاق الاقتصادي الذي يتكون من الدخول المتأخر، ثم التحولات، ثم القفز، وتم وصف القفز باعتباره المرحلة الأخيرة في رحلة اللحاق بالركب بعد مرحلة التحولات والتي تتضمن الالتفاف في البناء والقدرات التكنولوجية وذلك عبر المنعطفات الثلاثة: المنعطف الآول الترويج للابتكارات البسيطة من خلال براءات الاختراع الصغيرة بدلا من المستوى العالي من الابتكار من خلال براءات الاختراع العادية، والالتفاف الثاني هو زيادة حصة القيمة المضافة المحلية في الصادرات بدلا من الاستمرار في الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية، والمنعطف الثالث أو الأخير هو التخصص في تقنيات الدورة القصيرة بدلا من التقنيات طويلة الأمد، والقفزات ضرورية لأن المنعطفات ليست كافية لرفع مستوى المتأخرين، فالقفز ضرورة من أجل التخطي والتجاوز إلى أجيال جديدة من التقنيات ومن المرجح جدا أن تنجح القفزات عند تنفيذها أثناء التحول في النموذج بما يعني الاستفادة من نوافذ الفرص والتغلب على عقبات الدخول للاستفادة من القفزات.

- وشروط نجاح استراتيجية القفز كعامل ممكن للتنمية الاقتصادية تهيئة البيئة والظروف وتنمية القدرات وفق منطق ديناميكيات وحركة اللحاق الاقتصادي، فمثلا إن الطيران على المنطاد بديلا عن السلم التقليدي يتم فشله من اللحاق بالركب لأنه لا يمكن الطيران إلا ببالونات صالحة والظروف المناخية ملائمة، وبالتالي لا تصبح القفزات الاقتصادية ناجحة إلا عندما تكون نوافذ الفرص الخارجية متاحة، وبعض الشروط المسبقة للطيران موجودة أيضا مثل مهارات القيادة، وإلا فقد يسقط المرء على الأرض بدلا من الطيران في السماء (keun lee, 2021, pp. 124-125).
- استهداف القطاعات ذات الأولوية للاستثمار؛ بحيث تفتقر الاقتصادات النامية بشكل مميز إلى الكثير من هذه العناصر والمكونات اللازمة لبدء واستدامة نوع القفز من خلال استراتيجيات التنمية، ومن ثم هناك حاجة إلى مزيد من اعتماد النهج الاستراتيجي لتحقيق القفزات التنموية، وذلك بتوجيه الموارد العامة والخاصة المحدودة نحو القطاعات الرئيسة، وهي القطاعات التي يجب أن تحظى بالأولوية لتحقيق قفزات ويتم اختيارها على أساس ثلاثة معايير هي : مساهمة كبيرة في تحقيق قفزات في الأهداف، أقل تكلفة، العواقب والأضرار طويلة المدى صغيرة، بما يشترط لتحقيق القفزات أن يعطي الأولوية للقطاعات الاقتصادية التي تدعمها تقديم مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف، وتوافر القدرة على القيام بذلك، ويجب أن تكون الأولوية مخصصة للقطاعات التي من المرجح أن يستمر الاستثمار فيها لفترة طويلة، ونظرا لنقص رأس المال الاستثماري في البلدان النامية يشترط احتيار الأقل تكلفة وذلك يتطلب أيضا أن تكون الحلول الأقل تكلفة حلولا أكثر مرونة وفعالية (Richard Perkins, pp.182-183).
- **تحديد فرص القفزات**، والتحديات التي تواجهها الاقتصادات الناشئة، وتحديد رؤية للأنظمة، ويقدم القفز كنهج وعقلية لتحقيق تلك الرؤية، وهذا هو مجرد بداية رحلة نحو بناء أنظمة أكثر استدامة لاستكشاف الإمكانيات، ولكن ارتفاع الاستثمار لا يترجم بالضرورة إلى نتائج أفضل، فمن أجل رعاية عالية الجودة يشترط توافر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، فمسار الدول المتقدمة طويل ومكلف، فيجب البحث عن طريق مختصر، والاقتصادات الناشئة أنسب لها هذا الطريق المختصر، وقد يكون لديهم الفرص في ذلك، وهذا يشترط استحداث الأطر القانونية الجديدة التي لم تكن واضحة من قبل أو حتى ممكنة لتطوير الاقتصادات، ولوضع النظام على طريق التنمية المستدامة يشترط فهم الوجهة المقصودة ورؤية النظام المثالي(World Economic Forum, 2014, pp. 5-6)

المحور الثاني- مشكلات وتحديات تحقيق قفزات نوعية في التعليم الثانوي العام في مصر:

إن أعداد الطلاب بالتعليم الثانوي العام في زيادة مستمرة، وهذه الأعداد تستوجب الاهتمام بها والعمل على تنمية جميع القدرات والإمكانات والميول لديها، واستثمارها، وتعهدها بحسن الرعاية حتى تصبح قوى وثروة بشرية منتجة تسهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

وهذا يستدعي إعادة هيكلة النظم التعليمية بشكل يؤكد على أسبقية الإبداع وكرامة العمل والإنتاج، وينبغي أن يساعد التعليم الناشئة على التعامل مع مستقبل يكتنفه اللايقين وعلى اكتساب المرونة اللازمة لمواجهة ذلك وعلى المساهمة في عملية تشكيل المستقبل، عمال مهرة متعلمين أكفاء مواطنين صالحين، وأن تكون النظم التعليمية متجذرة بالكامل في المجتمعات التي تعمل فيها وبالتالي فإن المبادرات الناجحة هي التي تتكيف بحسب طبيعة كل مجتمع، ما من مجتمع واحد سواء في اليابان أو الولايات المتحدة أو سنغافورة أو فنلند، وبالتالي ما من نموذج واحد يمكن نقله بسهولة من سياق اجتماعي إلى آخر، تحمل جميع التجارب التعليمية في جعبتها دروسا قيمة وأبرزها ضرورة تجنب فرض رؤية واحدة تستجيب للمشاكل العامة، بدلا عن ذلك معالجة التحديات التي تواجه كل سياق على حدة.

ومن ثم تتعدد التحديات والمشكلات التي تعيق تحقيق تقدم تعليمي قائم على القفزات في مرحلة الثانوية العامة في مصر، ومنها:

- **ضعف عام في النظام التعليمي بمرحلة الثانوية العامة:** بداية، إن تطوير التعليم عملية مستمرة يمليها التغير السريع في حياة الناس والمجتمع، ويعد التعليم الثانوي حلقة بالغة التأثير بحكم موقعه من السلم التعليمي والمرحلة العمرية التي يختص بها، ولكنه لا يزال يعاني العديد من المشكلات التي كثر الحديث عنها في الدراسات والبحوث العلمية، فجهود ومشروعات ومؤتمرات ومبادرات تطويره لم تحقق التقدم المأمول منها، وأخفقت في معالجة الكثير من مشكلات المدرسة الثانوية العامة من حيث النظام، والمناهج الدراسية، والامتحانات، وتنسيق القبول بالجامعات حتى أصبحت من كبرى المشكلات التعليمية في مصر.

يعمل تطوير النظم التعليمية على تحقيق النهضة الشاملة ولا يتم ذلك إلا بالرؤية الشاملة والمتعمقة، إن عملية تطوير التعليم الثانوي أصبحت ضرورة ملحة تسعى إليها الدول والشعوب والمجتمع ككل لإن النهضة التعليمية هي البداية الصحيحة لأي إصلاح شامل في المجتمع،

ولكن يعاني التعليم الثانوي العام من تحديات ومشكلات وسلبيات بعضها مرتبط بالنظام التعليمي ذاته والبعض الآخر مرتبط بالسياق المجتمعي المصري وبعضها مرتبط بفلسفة التعليم وسياساته.

سياسة التعليم الثانوي العام في مصر لا تعتمد على إطار علمي محدد، ولا تسير على رؤية واضحة، فهناك غموض في السياسة، وتقتصر صناعتها على القوى الرسمية، وتتجاهل مشاركة القوى غير الرسمية (السعيد السعيد بدير سليمان وآخرون، ٢٠٢٢، ص ١٧٣) وبالتالي يعاني التعليم الثانوي العام المصري من ضعف في السياسات التعليمية والفلسفة الاجتماعية والفلسفة التربوية، ومثل هذا التحدي من الضعف العام يتطلب رؤية استراتيجية تقوم على عقلية تحقيق القفزات، في ظل سياق التحديات التي يفرضها القرن الحادي والعشرين التي تتطلب العمل على تطوير الأنظمة التعليمية ووضع الاستراتيجيات الحديثة من أجل التميز، ورفع مستويات الأداء والكفاءة وفق المعايير التعليمية المبتكرة لتحقيق التقدم التعليمي.

- **قصور اللوائح والقوانين:** فمن معوقات الإصلاح في المدرسة الثانوية العامة جمود مناخ العمل بالمدرسة الثانوية نظرا لكثرة اللوائح والتعليمات التي تصدرها الوزارة والتي تقف عائقا أمام التجديد لعدم استقرار السياسة التعليمية (عصام عطية عبدالفتاح، ٢٠٢١، ص٢٢).

من حيث التشريعات والقوانين: على الرغم مما صدر من قوانين وتشريعات وقررات متلاحقة لتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام، ومر نظام الدراسة بالثانوية العامة بعدد كبير من التغييرات، وما طرأ عليها من تعديلات متعلقة بالمقررات الدراسية وتنظيمها وما يرتبط بها من أنشطة وغيرها إلا إن الواقع مازال يشوبه العديد من أوجه القصور حيث مازال هناك الكثير من الغموض والجدل يكتنفان النظام وتطبيقه على نحو فعال (حنان عبدالستار محمود، سحر عيسى محمد خليل، ٢٠٢١، ص ٢٨٥)، وهذا يتطلب بناء رؤية استراتيجية تقوم على عقلية القفزة تستهدف تطوير تصور للوائح وقوانين التعليم الثانوي العام تتسم بالثبات النسبي مع المرونة والواقعية والعدالة والنظرة المستقبلية.

- **ضبابية الرؤية والأهداف:** إن أهداف تطوير التعليم في مرحلة التعليم الثانوي العام الجديد بشكل عام لم يطرأ عليها إلا تغيير طفيف فمعظمها مقتبس من قانون التعليم رقم (٢) لسنة ١٩٩٤، وقانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وهذا التغيير الطفيف يتركز في الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في المناهج التعليمية والامتحانات من خلال نظام التابلت مع محاولات لإنهاء ظاهرة الدروس الخصوصية (عصام عطية عبدالفتاح، ٢٠٢١، ص ص٢٩–٣٠).

وفي الواقع ابتعدت كل محاولات الإصلاح في أغلبها عن معالجة الأسباب الحقيقية والمشكلات الفعلية، حيث كانت التجارب والإصلاحات التعليمية منعزلة عن سائر قضايا

ومشكلات المجتمع مما أفقدها معناها، وهو ما جعل تلك الجهود تصب في النهاية لصالح إعادة وتغذية أزمة النظام التعليمي وتفاقمها، ومن ثم فرض تحدي ضرورة وضع رؤية لإصلاح التعليم الثانوي من منظور متكامل يستند إلى مجموعة من الأفكار الابتكارية لتخرجه من أزمته وتحقق الأهداف المستقبلية (عفاف محمد جايل، ٢٠١٦، ص ٤٠٦).

إن التعليم الثانوي يعاني من ضعف في السياسات التعليمية والفلسفة الاجتماعية، وغياب فلسفة تربوية واضحة وثابتة، وضعف مخرجات التعليم الثانوي، وضعف المردود الاقتصادي من التعليم الثانوي العام وضعف رضا أولياء الأمور والمجتمع عن مدارس الثانوي العام، والقصور في تلبية احتياجات الطلاب النفسية والاجتماعية والثقافية والإبداعية، وضعف قدرة التعليم الثانوي على تلبية مخططات التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي المستمر، والقصور في تقديم تعلم فعال يحقق أهداف المدرسة وأهداف المجتمع ومتطلبات سوق العمل؛ وهذا يفرض تحدي إيجاد طرق أكثر فعالية يتم من خلالها تصميم مناهج حديثة متطورة تواكب متطلبات العصر والتنافسية، وتعزيز ثقة المجتمع بالمدرسة الثانوية ودورها الرائد والمحوري في رفع المستوى العلمي والتعليمي والمهاري والوجداني للطلاب (أسماء محمد محمد المصري، وائل وفيق رضوان، ٢٠٢٣، ص ص ٢٦٩-٢٧٠)، وهذا يعني استهداف تحقيق قفزات في دور المدرسة الثانوية العامة وأهدافها ومخرجاتها لتحقيق نتائج تقدمية حقيقية ملموسة على أرض الواقع.

يقع على التعليم الثانوي العام تحديات كبيرة، فمن حيث الفلسفة والأهداف: هدف التعليم الثانوي هو إعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي والمشاركة في الحياة العامة، ولكن من الملاحظ إن التعليم الثانوي العام أحادي الوظيفة، بمعنى لم يعد إلا اختيار واحد أمام خريجيه هو مواصلة التعليم الجامعي لأنه تعليم نظري لا يرتبط حاليا بأي نوع من التأهيل للعمل والإنتاج، ولقد أدت أحادية الوظيفة إلى تخريج أعداد هائلة من الطلاب لا تصلح للعمل مع افتقار المناهج الدراسية إلى البعد التكاملي فهي لا تساعد على إدراك وحدة المعرفة وتكاملها الهادفة لإعداد الطالب لسوق العمل، فما زال التعليم الثانوي العام لا يضع أمام خريجيه إلا شيئا واحدا هي الكلية التي يأمل الالتحاق بها (عفاف محمد جايل، ٢٠١٦، ص ٤٧٦).

- **مناهج جامدة وقديمة:** منهج جامد وتقليدي يعتمد على مضمون محدد يؤدي إلى النمطية، وتجاهل القدرات والفروق الفردية والميول لدى الطلاب، قائم على المعلومات النظرية البحتة التي يجب على الطلاب حفظها، وقديمة غير مواكبة للتطورات العلمية (السعيد السعيد بدير

سليمان وآخرون، ٢٠٢٢، ص ١٧٤)، وهذا القصور يرجع إلى ضبابية الأهداف الموضوعة، وهذا يفرض تحقيق قفزات للمناهج بأن تتيح فرصا كافية للطالب لأن يستكشف معرفة جديدة لتعطي له حرية البحث والاستكشاف والحركة والتعبير والتعرف على ما لديه من قدرات وميول.

عند إدخال التابلت إلى منظومة التعليم الثانوي العام قامت الوزارة بالتنفيذ ولم تعمل على تغيير المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية، فكان ينبغي تغيير الكتب الدراسية وطريقة إخراجها بما يتوافق مع نظام الدراسة الجديد المعتمد على التكنولوجيا لتوجيه الطلاب إلى مواقع بحث على شبكة الإنترنت بعد كل موضوع دراسي واقتراح مصادر للمعرفة، وكان لابد من التدريب على نظام التعليم الجديد وإدارة التعلم الذاتي لدى الطلاب، ولابد أن يتم ذلك من بداية السلم التعليمي (محمد ماهر، ٢٠٢١، ص ص ٤٣٩-٤٤١)، وهذا يشير إلى أهمية بناء رؤية لتطوير المناهج التعليمية لتحقق قفزات نوعية في مخرجات التعليم بمرحلة الثانوية العامة.

- **قصور برامج الإعداد والتدريب المهني للمعلمين:** مع تطور بيئات التعلم الرقمي أصبح واجبا على المؤسسات التعليمية البحث عن كل الوسائل لتحسين جودة تقديم الخدمات وزيادة الكفاءة وتوفير التكاليف، حيث أصبح التحول الرقمي وسيلة ضرورية للبقاء والتقدم، ويتطلب هذا العالم الرقمي الجديد من المعلمين تغيير أدوارهم التقليدية التي كانت تركز على التلقين وتعد المعلم كمصدر رئيس للمعلومات إلى أدوار جديدة تتناسب مع تغيرات العصر الرقمي منها تكييف وتبني التقنيات والمنهجيات والعقليات الرقمية لتسهيل التعلم للمعلمين والطلاب وإتاحة التفاعل النشط للمتعلم مع المنهج ومع المعلم (منى محمد السيد الحرون، علي علي عطوة بركات، ٢٠١٩، ص ص ٤٣٢-٤٣٣)، وهذا يفرض تحديا جديدا على مؤسسات التعليم من حيث توفير المتطلبات اللازمة للتحول الرقمي ومنها تهيئة بيئة المدارس فيما يخص دعم التكنولوجيا وتدريب المعلمين وتأهيلهم نحو التحول الرقمي في التعليم والتعلم.

إنه على الرغم من الاهتمام بتدريب المعلمين أثناء الخدمة إلا أن هناك قصورا في البرامج والدورات التدريبية للمعلمين، وإنها دورات نظرية لا تتضمن جوانب عملية، وتنفذ في فترة زمنية قصيرة، وتتصف بعدم مرونتها، وعجزها عن معالجة المشكلات التربوية المستجدة، كما إن بعض المحاضرين ليسوا على مستوى من الكفاءات المطلوبة، وإن عملية الإعداد والتنمية المهنية تفتقر إلى إطار مفاهيمي واضح وإلى مساهمة المعلمين في تحديد موضوعات برامج التدريب، سواء في التخطيط والتنفيذ والتقويم، كما إن الدورات التدريبية شكلية إلى حد كبير ولا تحقق عائدا ملموسا في تنمية الكفاءات المختلفة للمعلمين، كما إنها تفتقر إلى أساليب تقويم فعالة لمعرفة الأهداف التي تتحقق منها، وتلك التي لم تتحقق، وإن البرامج قليلة الاهتمام

بتكنولوجيا التعليم، وبالتالي عدم ربط المحاضرات النظرية بالتدريبات العملية بما يكون اتجاهات سلبية نحو التدريب، وعدم شعورهم بأهميته في تنمية مهاراتهم الفنية، ولا يوجد في تلك البرامج ما يساعد على التفاعل والتكيف مع التغييرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع، أو مع تأثير هذه التغييرات على نظام التعليم،(حنان عبدالستار محمود، سحر عيسى محمد خليل، ٢٠٢١، ص ص ٢٩١-٢٩٢)، وهذا التحدي يتطلب بناء رؤية لتطوير برامج إعداد وتدريب المعلمين بما يتناسب مع الأدوار المتعددة للمعلم، ويمكنه من تطوير مهارات التعلم الذاتي، والتقويم الذاتي بما ينعكس إيجابيا على طلابه وتنمية مهاراتهم وتوجيههم بشكل صحيح نحو أفضل المسارات الملائمة لقدراتهم والمشبعة لرغباتهم، ومن ثم تحقيق قفزات نوعية حقيقية في مخرجات مرحلة التعليم الثانوي العام.

- **استمرار التقليدية في نظم التقويم والامتحانات:** لقد حظى امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وما يتعلق به من أنظمة وتعليمات باهتمام كبير من قبل وزارة التربية والتعليم ويظهر ذلك واضحا من خلال وجود مؤسسة علمية متخصصة في مجال التقويم التربوي تابعة لوزارة التربية والتعليم وهو المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي الذي أجرى العديد من التعديلات والتحسينات المستمرة على هذا الامتحان بهدف تحسين مخرجاته وتحقيق الأهداف التي وضعت من أجله، ولكن على الرغم مما أولته الوزارة من اهتمام بتطوير منظومة التقويم وسياسات القبول بالمرحلة الثانوية العامة بما اتخذته من قرارات بشأن تطوير نظام الامتحانات والتقويم إلا أن الواقع يشير إلى إنه مازالت الامتحانات بصورتها الحالية هي الوسيلة الوحيدة المستخدمة للتقويم، والمعيار الوحيد لتحديد مدى جودة منتج المدرسة الثانوية العامة المتمثل في طلابها هو الامتحانات التقليدية، الأمر الذي يعكس استمرار النظر لها على أنها غاية وليست وسيلة للتشخيص والعلاج بما يساعد على التخطيط والتطوير وتحقيق الجودة المنشودة بالمدرسة الثانوية العامة.

إن منظومة التقويم تظل أضعف جوانب العملية التعليمية مما يثير الجدل، والمناقشات دائما من جانب المسئولين والمهتمين بالتعليم حول نتائج امتحانات الثانوية العامة تنتهي هذه المناقشات كل عام بلا عائد حقيقي لمنظومة التقويم التربوي من حيث الأهداف والأساليب والأدوات، وغياب الرؤية المنظومية عن عملية التقويم التي لاتزال في حاجة إلى تخطيط، وتصميم، وتنفيذ دقيق، وتوفير البيئة المناسبة للتقويم (سلمى عزت محمد إسماعيل، ٢٠٢٣، ص ١٠٥).

ويعد تطوير نظام التقويم والامتحانات مدخلا من أهم مداخل الإصلاح التعليمي في المرحلة الثانوية وخاصة في نظام استمر لفترة طويلة مشدودا لنظام امتحان تقليدي ويعمل وفقا لمتطلباته، وأي تطوير في منظومة التعليم الثانوي لن يحقق أهدافه ما لم يتم تطوير نظم الامتحانات والتقويم، وفي هذا الشأن يتم وضع العديد من التصورات من قبل وزارة التربية والتعليم واتخاذ العديد من القرارات، ولكن يتم العدول هنا عند تجريبها بسبب ما تواجه من صعوبات التنفيذ مثل: الحديث عن تطبيق نظام التحسين، وإلغاء نظام الامتحان الموحد للثانوية العامة على مستوى الجمهورية واستبداله بامتحانات على مستوى المدرسة، وتقسيم الطلاب في كل مادة إلى مجموعات متعددة يتم إجراء الامتحان لكل منها على حدة في أوقات مختلفة ووفقا لنماذج مختلفة على أن تكون متكافئة في درجة الصعوبة؛ وعند التنفيذ الفعلي لم يتم تنفيذ الفكرة واكتفت الوزارة بإعداد اختبار واحد في كل مادة بنسخ متعددة يتم فيها تغيير ترتيب الأسئلة فقط، وأن تكون جميع الاختبارات بنظام الكتاب المفتوح المخزن على التابلت الموجود مع الطالب مع عدم الاقتصار على الأسئلة الموضوعية بوجود أسئلة مقالية ولكن تم بعد ذلك الاقتصار في الامتحانات جميعها على أسئلة الاختيار من متعدد، وتطبيق النظام التراكمي في التقويم بجمع درجات الطالب في الثلاث سنوات في الثانوية العامة لم يتم تنفيذه، ونظرا لمشاكل الاختبار على التابلت تم الدمج بين التابلت والامتحانات الورقية، واقترحت الوزارة تطبيق نظام التحسين بأن تكون المرة الأولى التي يدخلها الطالب للامتحان مجانية، وبعد ذلك برسوم ممكن أن تصل لخمسة آلاف جنيها ولكن تم الاعتراض عليه لعدم دستوريته لتعارضه مع مبدأ مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين (عصام عطية عبدالفتاح، ٢٠٢١، ص ص ٣٤–٣٦)، وهذا يستدعي تطوير رؤية استراتيجية لنظم التقويم والامتحانات في الثانوية العامة لأنها محورا مهما في تحقيق قفزات حقيقية في دور وأهمية هذه المرحلة وتحقيق أهدافها.

– **غياب أساليب الإدارة الحديثة:** يشير الواقع المعيش إلى إن هناك ضعفا في تطبيق سياسة اللامركزية وترجمتها لإجراءات ونتائج ملموسة على المستويات كافة وخاصة على مستوى المدرسة الثانوية العامة حيث لاتزال الحكومة تتخذ معظم القرارات على المستوى المركزي مع محدودية مشاركة المستويات المحلية في عملية تشكيل السياسة التعليمية، بالإضافة إلى فقدان المدارس الثانوية العامة لهذه الصلاحيات والسلطات التي تتيح لها الحرية في إدارة شئونها وتوفير مواردها يجعلها غير قادرة على معرفة وتحديد احتياجات المستفيدين من خدماتها ورغباتهم ومحاولة تلبيتها باستمرار في إطار ما تقدمه من خدمات من ناحية وتحقيق أهدافها في بيئة تنافسية دائمة التغير من ناحية أخرى (حنان عبدالستار محمود، سحر عيسى محمد خليل، ٢٠٢١، ص ص ٢٨١–٢٨٢).

يشير واقع التعليم الثانوي في مصر إلى افتقاده للديمقراطية والحرية والمشاركة عند التخطيط له وعند رسم سياساته التعليمية؛ حيث تستقل الإدارة المركزية بالوزارة بوضع السياسة التعليمية، ورسم الخطط، ووضع المناهج، والأهداف، وما على المديريات والإدارات والمعلمين والطلاب إلا التنفيذ دون إبداء رأي أو اعتراض على سياسة معينة (عصام عطية عبدالفتاح، ٢٠٢١، ص٣٩).

هناك تحديات لتلبية متطلبات إصلاح تمويل المدارس، وتحديد مسؤوليات التمويل، والإدارة الذاتية للمدرسة وتطوير مبادئ الحكم شبه المستقل، لا مركزية الإنفاق من الميزانية وتحويلها إلى موقع المدرسة كما تمنح المدارس سلطة اختيار وتعيين الأفراد العاملين، وتتمتع بالاستقلال والمرونة في صنع القرار من خلال مشاركة المجتمع المحلي، والحرية والاستقلال في اتخاذ القرار وفي استغلال الموارد المتاحة، وهنا لابد من مسارات لدعم الإدارة الديمقراطية التي تتيح فرص حرية اتخاذ القرارات مع تطبيق المساءلة والمحاسبية، فالمسئولية تحتاج سلطة للقيام بتنفيذ متطلبات وأعباء ومهام المسئولية الملقاة على عاتق الإداري، وهذا السلطة تحتاج تفويض فيها وحرية اتخاذ القرار والمشاركة من الجميع، وهذا يفرض تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة.

- **تحدي وجود تعليم موازي، وبالأدق بديل، خارج المدرسة وهو الدروس الخصوصية**، وهذا يفرض تحدي التطوير في الأهداف، والمحتوى، وطرق واستراتيجيات التدريس، ومخرجات التعليم لتتصف بالإبداع والابتكار، وأن المحتوى الدراسي يوفر محتوى علمي وحياتي وتعليمي، وله مردود ومهارات حياتية مناسبة مما يوفر فرص اندماج الطلاب مع المجتمع والتغيرات المحيطة ليكون إنسانا فاعلا في أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إليها الدول المتقدمة (أسماء محمد محمد المصري، وائل وفيق رضوان، ٢٠٢٣، ص ٢٧٠)، بما يعني تمحور العملية التعليمية حول المتعلم واكتشافه وبحثه عن المعلومة وتطبيقاتها، ولا يترك المجال للدروس الخصوصية التي تتركز حول المعلم وتوصيل المعلومة جاهزة ملخصة للطالب، هذا الطالب الذي دوره يقتصر فقط على حفظها واسترجاعها في الامتحان، فالدروس الخصوصية عامل هدم عند تصور بناء نظام تعليمي حديث يحقق قفزات نوعية في مسيرة الفرد والمجتمع.
- **ضعف المشاركة المجتمعية:** إن المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة الثانوية العامة منعزل بصورة كبيرة عن العملية التعليمية المدرسية، عدم تعاون أولياء الأمور مع إدارة المدرسة، واتساع الفجوة بين البيت والمدرسة، فكل منهما يعمل بمفرده وانعزال عن الآخر، وضعف وقصور في المشاركة المجتمعية من المجتمع الأهلي في دعم العملية التعليمية بالمدرسة، وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم الأدوار والاختصاصاتبين كل الأطراف المعنية بأمور

التعليم، وضعف مشاركة المدرسة في التنمية المحلية، وقلة اهتمام العاملين بها بمشكلات المجتمع المحلي، وانفصال أجهزة التخطيط المحلية عن المدرسة، وضعف مشاركة القادرين ماليا وماديا في المجتمع المحلي في توفير الأجهزة والوسائل التي تحتاجها المدرسة، وقصور مجالس الأمناء عن تحقيق أهدافها وقيامها بدورها، وعدم ممارستها لاختصاصاتها، وغياب دليل إرشادي يوضح لأولياء الأمور أعضاء مجالس الأمناء المهام والمسئوليات المنوطة بهم وكيفية تنفيذها، وغياب الربط بين المدرسة والبيت، وعزوف الكثيرين عن العمل التطوعي للانشغال بالبحث عن الفرص ذات العائد المالي المباشر (حسام الدين السيد، ٢٠١٣، ص ص ١٣٤-١٣٦).

- **صعوبات التمويل:** إن تمويل التعليم في مصر يواجه مشاكل كثيرة وصعوبات بالغة تحول دون تطويره أو تحقيق الأهداف المرجوة منه؛ مشكلات أضعفت الإمكانات المادية من مباني، وتجهيزات، ومعامل، وإمكانات بشرية، ومواءمته لسوق العمل وتوفير الفرص الكافية للتدريبات العملية والمعملية للطلاب، ونقص المعدات والخامات اللازمة للتدريب وتقادم القائم منها، مما يفرض تحدي الحاجة إلى ترشيد الإنفاق أو حوكمة الإنفاق بسبب عجز الموارد المالية وعدم كفاءتها لتلبية متطلبات إصلاح التعليم وتجويده، وهناك ضعف في مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم الثانوي وبالتالي فإن تمويلها مازال معتمدا على مصدر أساسي للتمويل على عكس البلدان المتقدمة؛ حيث يلعب التمويل الخاص دورا مهما، ومن العوامل التي تساعد على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما يمكن الكثيرين من تغطية تعليم أبنائهم، وازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل ما تحققه من أرباح وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية، مما يتطلب تحويل التعليم الثانوي العام من منظومة تقوم على توفير المدخلات إلى منظومة تقوم على النتائج وتعظم من الكفاءة في استغلال الموارد بأشكالها كافة وكذلك تحقق فاعلية في تحقيق العوائد وذلك في إطار متوازن من المركزية واللامركزية (حنان عبدالستار محمود، سحر عيسى محمد خليل، ٢٠٢١، ص ص ٢٨٢-٢٨٣)، وهذا التحدي يشكل قاسم مشترك عند تفسير، واقتراح حلول للكثير من المشكلات التعليمية، فقصور التمويل يؤثر بالسلب على كل جوانب العملية التعليمية من مناهج، وتدريب معلمين، وبنية تحتية وتكنولوجية وعلمية، وبالتالي إن تطوير تصور مقترح حول بدائل لدعم تمويل المدرسة الثانوية العامة لتحقيق قفزات نوعية في إمكاناتها من معامل، ومكتبات، وتكنولوجيا، وأنشطة علمية وثقافية واجتماعية، ومناهج، ووسائل تعليمية، هو متطلب ضروري لتحقيق قفزات نوعية في كفاءة وفاعلية مرحلة التعليم الثانوي العام.

- **تحديات التوسع في التعليم التكنولوجي:** قلة الميزانيات المرصودة للتحول نحو التعليم الرقمي، وقلة الخبرات التعليمية، ارتفاع تكاليف هذا النوع من التعليم من حيث المباني والصفوف التفاعلية، وصيانة الأجهزة والشبكات الإلكترونية فضلا عن ضعف ميزانيات برامج تدريب المعلمين على إتقان مهارات التعليم التكنولوجي، وضعف اللغة الإنجليزية لدى الطلاب والمعلمين، وضعف البنية المعلوماتية الأساسية، مما يجعل إتاحة المقررات الإلكترونية لأعداد هائلة من الطلاب من خلال الإنترنت أمرا صعبا خاصة في ظل التفاوت بين طلاب مدارس الريف والحضر فيما يتعلق بإمكانية الوصول للمحتوى التكنولوجي، وكذلك غياب محتوى تكنولوجي عالي الجودة، وتصميم المقررات لا يتبع معايير التصميم التعليمي السليم للمقررات الإلكترونية، الحاجة للدعم الفني المتواصل للمتعلمين والمعلمين، الحاجة إلى هيئات تدريس مثقفة إلكترونيا وتتمتع بمهارات تقنية عالية (ضياء الدين زاهر، سناء سيد راضي، ٢٠١٨، ص ص ١١٠-١١١).
- **مشكلات نظرية اللحاق بالركب، واستيراد التجارب التعليمية ضعيفة الملائمة مع بنية وظروف المجتمع:** تتحدث الكثير من الدراسات عن أهمية السعي نحو اللحاق بالركب وتطوير التعليم في ضوء الاتجاهات العالمية التي اتبعتها الدول المتصدرة والحاصلة على مراكز متقدمة في تطوير تعليمها ومن ثم أصبح من الضروري الآطلاع على أحدث سياسات تطوير التعليم في هذه الدول والتي أخذت أشكالا متعددة منها التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد والتنمية المهنية للمعلمين واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وغيرها من أساليب التطوير، ومن ثم تنصب هذه الدراسات على تجارب أبرز الدول الخاصة بجودة التعليم وذلك للاستفادة منها في تطوير التعليم في مصر والوصول به إلى التنافسية المنشودة نظرا لحصول مصر على مراكز متأخرة (حنان عبدالستار محمود، سحر عيسى محمد خليل، ٢٠٢١، ص ٢٩٣).

واعتمدت الوزارة في تجديد نظام الثانوية العامة على نتائج دراسات أجرى معظمها في بيئات مختلفة عن ظروف المجتمع المصري وما يحكمه من إمكانات، اتضح من تسلسل الأحداث عدم وضوح الرؤية لدى القائمين على السياسة التعليمية مما نتج عنه التخبط في اتخاذ القرارات وتغيير بوصلة كثير منها عما كان مقررا له منذ بدء الإعلان عن ملامح السياسة الجديدة لتطوير التعليم مما سبب ارتباكا لدى كثير من الأسر المصرية، (عصام عطية عبدالفتاح، ٢٠٢١، ص ص ٣٦-٣٧)، وهذا التوجه مخالف لنظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات، التي تنادي ببناء رؤية للتطوير والتجديد نابعة من إرادة مجتمعية تراعي ثقافة المجتمع

وخصوصياته، وفهم ماهية وفلسفة التجديد وحسن الإعداد له، بأن تكون رؤية تعبر مسار خاص بالمجتمع يمثل تجربة فريدة من نوعها في مسار التنمية التعليمية.

- **تحدي تلبية متطلبات النمو الشامل المتكامل للخريج:** يجب أن يكون التعليم الثانوي العام الأساس في تحقيق نمو متكامل في شخصية الطلاب، وإعدادهم بالشكل الذي يشبع رغباتهم واحتياجاتهم ويلبي احتياجات مجتمعهم ومتطلباته في ظل ما تفرضه البيئة الخارجية على المستويات كافة: المحلية، والإقليمية، والعالمية من تحديات تتطلب تحقيق الجودة والتميز فيما يقدمه هذا التعليم من خدمات.

وهذا يعني إن التعليم الثانوي العام في مصر يواجه العديد من التحديات مثل: التحديات التكنولوجية، والتحديات الاقتصادية، والتحديات السياسية، والتحديات الاجتماعية، ونمطية التعليم الثانوي، وضعف المهارات الأكاديمية، والدروس الخصوصية، وما نتج عنها من مشكلات للمجتمع المصري والطلاب وأولياء الأمور والمدارس، وهذا يفرض تحدي تطوير التعليم الثانوي بما يظهر في مردوده على الطلاب من حيث تلبية متطلبات النمو الشامل والمتكامل، ومهارات حياتية، ويؤهلهم للتعليم العالي وللحياة العملية والمجتمع، وتحقيق التقدم والتنمية والرفاهية.

- **تحدي تلبية متطلبات التطوير الشامل والمتكامل لمرحلة التعليم الثانوي العام:** فمن الضرورة أن تتم عمليات التطوير والتغيير للثانوية العامة أو غيرها من المراحل التعليمية وفق رؤى تطويرية شاملة لمختلف مراحل وأنواع التعليم المصري، ووفق استراتيجيات محددة قادرة على مواجهة التغيرات والتطورات المعاصرة وتحديات المستقبل ومن منظور أن التعليم يشكل قضية أمن مصر القومي بمفهومه الشامل لمختلف الأبعاد وأنه الطريق المضمون للنهضة والتقدم، واحتلال مصر المكانة اللائقة بها في كل الميادين والمجالات وعلى كل المستويات، وهذا التحدي يعني لكي تطور مرحلة التعليم الثانوي العام لابد لك أن تطوير جميع مراحل السلم التعليمي لأنها حلقات مترابطة وسلسلة متكاملة، وهذا يتطلب خطط، وتجهيزات، وإمكانات، وإعدادات شاملة ومتكاملة تأخذ فترات زمنية طويلة، ولمثل هذا التحدي فيجب العمل بعقلية القفزة للتفكير في مقترحات ابتكارية تحقق أهداف متكاملة وسريعة.
- **تحدي تلبية متطلبات التقدم الشامل والمتكامل للمجتمع:** في الحقيقة التعليم محرك الدول نحو تحسين نوعية الحياة ونهج المعيشة وزيادة الإنتاج وجودته وتوجيه الموارد المتنوعة لصالح الإنسان والبيئة المحيطة، والمحافظة على البيئة وتطوير مهارات وخبرات الطلاب والقدرة على الابتكار والتحليل والإبداع والقدرة على التحصيل الدراسي والمعرفي وبناء القدرات المتنوعة والمختلفة للطلاب ودعم النمو المتكامل والمتوازن للطلاب وتعزيز النمو

النفسي والأخلاقي والاجتماعي والفكري، هذا في الوقت الذي يعاني منه التعليم الثانوي من العديد من المشكلات منها ما يتعلق بالطالب، ومنها ما يتعلق بالمنهج والميزانية والتمويل، ومنها ما يتعلق بالمعلم والمدرسة والإدارة المدرسية والتعليمية، ومنها ما يتعلق بطرق التدريس ونظم التقييم والامتحانات ومركزية القرار وضعف المحاسبية، ومن ثم ظهرت الحاجة الضرورية لوضع مقترحات وخطط واستراتيجيات لتطوير التعليم مع التطورات العلمية والتقنية الهائلة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم (أسماء محمد محمد المصري، وائل وفيق رضوان، ٢٠٢٣، ص ٢٦٨).

- **مازال يعاني المجتمع المصري من حالة التذبذب في محاولات النهوض،** وذلك في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأمر الذي انعكس على حال التعليم المصري من تذبذب وتخبط وعدم استقرار وعدم إحراز تقدم ملحوظ، وهذا التحدي يعني لكي تطور التعليم لابد لك من تطوير شامل ومتكامل لجميع أنظمة المجتمع؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا يتطلب خطط، وتجهيزات، وإمكانات، وإعدادات شاملة ومتكاملة تأخذ فترات زمنية طويلة، ولمثل هذا التحدي فيجب العمل بعقلية القفزة للتفكير في مقترحات ابتكارية تحقق أهداف متكاملة وسريعة.
- **تحدي تلبية متطلبات المشاركة المجتمعية الفعالة في تطوير التعليم:** إن عملية تطوير التعليم بصفة عامة، والتعليم الثانوي العام بصفة خاصة، عملية تحتاج إلى مشاركة من الجميع، وفكر عميق وإحاطة تامة بماضي المجتمع وحاضره ومستقبله، وخاصة في ظل العديد من التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية التي تواجه المجتمع المصري، والتي لا يمكن تجاهلها بل يجب التصدي لها ومواجهتها.
- **مشكلة الضغوط النفسية على الطلاب والأسرة:** يسبب التعليم الثانوي العام في مصر تحديات وضغوط نفسية ومعنوية ومالية على أولياء الأمور والطلاب والمجتمع، ونظرا للمشكلات والتحديات التي يعاني منها التعليم الثانوي ولأهمية هذه المرحلة لأنها مطلوب منها تهيئة شخصية الطالب للانخراط في المجتمع والبيئة والعمل، ومن يفرض لتطويره تحديات مثل: إتاحة فرص متكافئة لجميع الطلاب بما يتناسب معهم، وتحسين جودة الخدمات التعليمية والتربوية وفاعليتها، وهكذا تتضح الحاجة إلى وجود تصور أو رؤية لتطوير التعليم الثانوي العام (أسماء محمد محمد المصري، وائل وفيق رضوان، ٢٠٢٣، ص ٢٧١).
- **تحديات تفرضها خطورة وأهمية مرحلة الثانوية العامة:** فالتعليم الثانوي هو بوابة النظام التعليمي التي تخرج منها مخرجات التعليم العام إلى الجامعات، وهي مدخلا لعمليات التقدم

المجتمعي الشامل، فالتعليم الثانوي العام هو المرحلة التي تقرر طبيعة التخصص الجامعي الذي سيلتحق به الطالب بعد تخرجه من الثانوية، أو طبيعة المهنة التي سيتعلمها لاحقا، وهذه المرحلة تقابل مرحلة المراهقة من مراحل نمو الطالب، إلا أن نظرة المجتمع والتربويين تؤكد ضعف المخرج وقلة كفاءته وخيبة أمل للمستفيد الخارجي من هذا النظام، وعليه يجب التفكير بعقلية القفزة للوصول إلى أفكار مبتكرة لتطوير هذه المرحلة المهمة من مراحل بناء الشخصية السوية، ومن ثم يجب أن يكون التعليم الثانوي متوافقا مع السياسات التنموية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد لأن التغيير الجذري لنظام التعليم لإخراجه من أزمته ليس إلا جزءا في عملية إصلاح مجتمعي شامل وجذري، وذلك للوفاء بحاجات الطلاب، ورغباتهم، وتطلعاتهم، وإعدادهم، بالإضافة للوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية، بمعنى الاهتمام بسياسات التعليم الثانوي وما تحتويه من أهداف ليكون متوافقا مع السياسات المجتمعية.

- **قصور سياسة القبول في التعليم العالي:** فقد مرت معايير القبول بالجامعات المصرية بتطورات طفيفة على مستوى الحياة الجامعية المصرية منذ إنشاء مكتب تنسيق القبول بالجامعات في عام ١٩٥٦، ولكنها في جملتها لم تخرج عن درجات الطالب في امتحان الثانوية العامة كلها تدور في فلك المجموع الكلي لدرجات الطالب في الثانوية العامة، مع ادخال بعض امتحانات قدرات لبعض الكليات، فما زال المعيار الوحيد للالتحاق بالجامعات هو الدرجات التي يحصل عليها الطالب في امتحانات الثانوية العامة (حنان عبدالستار محمود، سحر عيسى محمد خليل، ٢٠٢١، ص ٢٩٠).

وبعد، يواجه تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر مجموعة من المشكلات والتحديات التي تعيقها عن التقدم وتحقيق دورها وأهدافها في التنمية الشاملة والمتكاملة للفرد والمجتمع، وللتغلب على هذه التحديات يجب تطوير رؤية استراتيجية تقوم على مجموعة من القفزات، قفزات تحقق للتعليم الثانوي العام التقدم المنشود، قفزات فوق هذه التحديات، قفزات تحدث فارقا في نتائج ومخرجات التعليم الثانوي العام، تحسن من فاعليته الخارجية، قفزات تحدث فارقا في مدخلاته وعملياته وكفاءته الداخلية من حيث: الإدارة، والمناهج التعليمية، وطرق التدريس، ونظم التقويم والامتحانات، والتمويل، والفلسفة والأهداف، إذ لم تعد تصلح أفكار اللحاق بالركب ولكن لابد من اعتماد عقلية القفزات لابتكار مسارات عمل تحدث تقدم وقفزات حقيقية وواقعية لتقدم التعليم الثانوي العام في مصر.

المحور الثالث– شروط تطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في ضوء نظرية التقدم التعليمي القائم على القفزات:

يتناول هذا المحور الشروط المسبقة لتطوير رؤية استراتيجية لمرحلة الثانوية العامة في مصر بما يضمن أن تحقق هذه الرؤية قفزات حقيقية واقعية ملموسة في التقدم التعليمي؛ تقدم لهذه المرحلة وللتعليم عامة في مصر بما يمكن أن يحقق قفزات تنموية للمجتمع والدولة المصرية، ومن هذه الشروط:

- أن تنطلق الرؤية من إن التعليم حق فردي للطالب ومسؤولية على المجتمع والدولة.
- وإن الخدمة التعليمية يجب أن تكون متاحة وميسرة التكلفة للجميع.
- يجب انطلاق رؤية القفزة من: أسس التعليم وقواعده، ومهارات القرن الحادي والعشرين ومنها مهارات التفكير العليا مثل التفكير الناقد، وحل المشكلات الإبداعية، ومهارات التعلم مدى الحياة مثل ماوراء المعرفة، ومهارات التعامل مع الآخرين مثل التعاون والعمل الجماعي، كلها أمور مطلوبة لكي يزدهر الشباب في العمل والحياة اليوم وغدا، والانطلاق من المواطنة المستدامة وتعني تقديم المعارف والمهارات والعقليات التي تمكن الشباب من الآنخراط بنشاط في تعزيز الإشراف والدور المجتمعي، والعدالة الاجتماعية، والتكنولوجيا الأخلاقية وتقديم النهج الصحيح لبناء رؤية تلبي متطلبات اللحظة (Tania Clarke , 2020, p.14).
- وإن التعليم عنصر من عناصر الصالح العام، فالتعليم قضية مصيرية تمليها تطورات الحياة والمتغيرات المعاصرة التي تجتاح العالم وذلك من أجل إعادة النظر في النظم التعليمية من خلال التجديد التربوي المستمر والارتقاء بالتعليم ونوعية خريجيه، وأصبح لزاما على المدرسة اتخاذ كافة الإجراءات لإتاحة الفرصة كاملة لتوظيفها والانتفاع بما تحويه من أدوات وفنيات في صياغة مداخل تعليمية جديدة تتفق مع ما تنادي به الصيغ التجديدية في التربية، والتجديد يرتبط بمبادرات وبتجارب مرتبطة بسياقها المؤسسي ومن ثم فهي يجب أن تكون غير نمطية أو طفيفة أو شكلية مثل تعديل مواعيد الدراسة أو اليوم المدرسي أو فترات الحصص أو مواعيد الامتحانات أو ما شابه ذلك، بل يكون تقدم تعليمي قائم على القفزات يحدث فارقا رئيسيا أو جوهريا كما في تغيير المناهج الدراسية، أو نظم التقويم والامتحانات، أو تغيير بنية النظام التعليمي، أو استحداث أنواع جديدة من المدارس، أو إدخال التكنولوجيا التعليمية الجديدة، وأن يأتي من الداخل مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى مع مراعاة تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول.

- والتقدم التعليمي هو تغيير مقصود يستند على أسس علمية، وحتى إذا كان التجديد على مستوى جزئي، له أبعاد وانعكاسات ترتبط بالنظام ككل وكذلك بالثقافة البيئية التي يعمل فيها النظام، ويتطلب التجديد رؤية واضحة المعالم تمكن من التنبؤ والسيطرة على الأحداث لأن التجديد ينطوي على مشاكل معقدة لا يمكن حسمها بالقياس على معايير مستمدة من تجارب تربوية في مجتمعات أخرى، وبدون ذلك يكون مآل التجديد إلى الفشل الزريع والإخفاق نتيجة إرباك النظام التربوي وإهدار الوقت والموارد (عصام عطية عبدالفتاح عمر، ٢٠٢١، ص ص ٢٠-٢١).
- والتقدم التعليمي يتطلب منظورا شموليا، فالتعليم جزءا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجزءا لا يتجزأ من جميع السياسات الحكومية.
- تحليل مسارات التصحيح لبناء قدرات القفز، وهي بناء قدرات الابتكار في لمعالجة حالة الفشل، وهذا يستلزم استكشاف مسارا جديدا، أو تحويل في بناء القدرات الابتكارية بدلا من تكرار الممارسات، في البداية يمكن أن يستفيد المسار من خلال المشاركة في التجارب والخبرات العالمية، ولكن ينبغي له فيما بعد تقليل اعتماده عند نقطة معينة عن طريق بناء سلاسل قيمة محلية متزايدة بشكل تسلسلي، إن الشرط المسبق للقفز هو التصحيح، وبعبارة أخرى فإن الشرط المسبق للقفز هو تصحيح فشل القدرة من خلال تزويد المتأخرين بفرص التعلم حتى يتمكنوا من تحسين قدراتهم الابتكارية، وتتمثل نقطة البداية لبناء قدرات الابتكار في إنشاء مركز البحث والتطوير الداخلي الخاص بالمؤسسة، وإنشاء مختبرات داخلية، للبحث والتطوير فجهود البحث والتطوير مطلوبة لاستكشاف قنوات متنوعة للتعلم والوصول إلى المعرفة وتجربة طرق جديدة للتعلم، ومن طرق التعلم البديلة عقود التطوير المشترك مع مؤسسات أجنبية متخصصة في البحث والتطوير وبدء عمليات الاندماج والاستحواذ الدولية (keun lee,2021, p. 133).

وهذا يعني شرط إتاحة فرصة التعلم والاستفادة من الخبرات التعليمية الدولية في البداية، ثم عند نقطة معينة على مسار التقدم التعليمي يتم بناء قيمة مضافة محليا من خلال جهود البحث والتطوير التي تقوم بها مراكز للبحث والتطوير الداخلي خاصة بمرحلة الثانوية العامة.

- دعم تطوير القدرات المتفوقة والتقنيات، ومعالجة القدرات المحدودة وبناء قدرات الارتقاء التكنولوجي وذلك للتغلب على الافتقار إلى الموارد، والمهارات، والخبرة اللازمة بهدف بناء تقنيات القفز لتسريع تطوير القدرات، وذلك من خلال توفير المعلومات والتدريب والدعم الاستشاري في التحديد والاختيار والاكتساب واستيعاب نشوء تكنولوجيات القفزة، فضلا عن التمويل المبتكر والآليات التي تمكن المؤسسات من شراء تقنيات أكثر تطورا، فالأمر يتطلب

إنشاء تكنولوجيا وطنية قوية ودعم الابتكار، ونشر تقنيات القفزة (Richard Perkins, 2003, pp.184-185).

- أن تقوم الرؤية على التشخيص الشامل والنقدي لحال التعليم المصري عامة وحال التعليم الثانوي خاصة، للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في ضوء متطلبات التقدم التعليمي القائم على القفزات، كما يتم تشخيص الواقع الشامل للمجتمع المصري في ضوء متطلبات تنمية القفزة، وذلك للوقوف على الفرص والتحديات، وهذا لأنه بدون معالجة الأسباب الجذرية لعدم تحقيق الطلاب للأهداف الموضوعة لهم ينتهي الأمر بنهج الأعراض فقط لإصلاح نظام التعليم، لابد من تشخيص واضح لماذا لا تتحقق الأهداف التربوية؟
- إن النهج الحالي لتحقيق قفزات في البلدان النامية، هو نقد النظريات القائمة مع التركيز بشكل خاص على أهداف غامضة، وفهم غير كامل للعملية التكنولوجية ومن ثم يجب تحديد الأهداف الفعلية للقفز (Richard Perkins, 2003, p. 177)، فالنظام التعليمي له حالة مثالية ومتطلبات للوصول إليها، وهناك الحالة الواقعية، وتأتي رؤية القفزة كطريقة لسد الفجوة بين الواقع والحالة المثالية وذلك بسرعة، وبفاعلية، وكلفة أقل، وبمهارة.
- التدريس والتعلم من أجل التنمية الشاملة فالهدف هو تحويل التركيز المجتمعي الأوسع على الأداء الأكاديمي نحو التعليم الشامل بما يزود الطلاب بالمعرفة والمهارات والقيم والكفاءات التي تحتاجها الدولة بين مواطنيها في عالم سريع التغير، وهذا يعني أن تتجاوز القدرات المعرفية والأداء الأكاديمي إلى مجالات النمو الأخرى مثل التنمية الجسدية، والاجتماعية، والعاطفية، والفنية، بيئة توفر الوقت والمكان والفرصة لاستكشاف وتنمية المواهب، وتقوية شخصيتهم، وتنمية حبهم للتعلم مدى الحياة، وتعلم المواطنة والمهارات الاجتماعية والعاطفية من أجل دعم التنمية الشاملة للطلاب وتثقيف الأطفال جيدا، هناك حاجة إلى نهج مختلف تماما لإعادة التصميم، الإتاحة والجودة والملاءمة معا، لا يتم الانتظار حتى يتحقق الالتحاق الكامل ولكن جنبا إلى جنب، كيفية التقدم بسرعة، وتنمية تجارب التعلم المتنوعة في مكان العمل من خلال (٤٠ %) على أقل من العام الدراسي يقضيها الطالب في مكان العمل (Tania Clarke , 2021, p.20).
- القفزة التعليمية يجب أن تكون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ بحيث يكون تحقيق القفزات وسيلة فعالة للتبديل إلى نمط تنمية صديق للبيئة ومستدام، فالدول تتبع مسار النموذج الاتنوي الحالي، وعليها البحث عن إنشاء مسار تنموي باستخدام عقلية القفزة تفكر في إنه لكي تنتقل من الوضع الحالي عند النقطة (أ) لابد من المرور عبر مراحل على النقط

(ب)، (ج)، ولكن كيف يمكن القفز مباشرة إلى النقطة (د)؟ هذا مبدأ عقلية ونظرية القفزة واستراتيجياتها.

- ويجب تهيئة الظروف التمكينية الازمة لتحقيق قفزات تعليمية، والخطط القائمة على استراتيجية القفزات مقابلة خطط التحول التدريجي القائمة على نظرية اللحاق بالركب، واستراتيجية القفزات كعامل تمكين لنمو تعليمي مستدام، بما يمكن من تحقيق قفزات وضمان أن القفزات تنتج قيمة حقيقية وليس حلول قصيرة الأجل.
- استراتيجية القفزة الشاملة أكثر من مجرد ابتعاد المنظمين عن الطريق.
- استراتيجية القفزات يجب أن ينظر إليها على أنها عامل تمكين للتنمية المستدامة بدلا من أنها حل لجميع تحديات التنمية في الاقتصادات الناشئة.
- رؤية القفزة التعليمية تقوم على تخيل طرق جديدة للحل
- أفضل طريقة لمقاربة القفزات هو البدء بفجوات التطوير ثم السؤال عن الكيفية التي يتم بها التطوير، بما يعني أن تنطلق رؤية القفزة من تشخيص شامل متكامل نقدي لحال مرحلة الثانوية العامة وتحليل الأسباب وتفسيرها والتنبؤ العلمي واستشراف المستقبل المجتمعي والتعليمي، بما يساعد في صياغة أهداف قفزة قابلة للتحقق ويكون لها نتائج ملموسة على أرض الواقع يشعر بها المجتمع، والطلاب، وأصحاب المصلحة من تطوير التعليم، بدلا من خيبة الآمال المعلقة على نتائج التعليم في إحداث قفزات اقتصادية واجتماعية للمجتمع المصري.
- النظام التعليمي يجب أن يكون مدخلا فاعلا في قفز المجتمع المصري فوق تحدياته وأزماته الاقتصادية والاجتماعية والتنوية، بما يساعد المجتمع على تخطي الفجوات والقفز إلى حالة من الازدهار والنمو والتقدم.
- أن تنطلق من الرؤية التي التي من أجلها يكون التعليم، وهي رؤية عن الحالة المرغوبة للمجتمع وهذه الرؤية يجب أن تكون: **مجتمع ودولة مصرية قادرة على التنافس، لها مكانة متقدمة بين الدول، تنعم بالاستقرار والأمان والرفاهية، وينعم مواطنوها بالرخاء وجودة الحياة، قادرون على العمل والإنتاج التنافسى، متمكنون من مهارات التقدم، والإبداع، والابتكار، والبحث العلمى، يوجدون لأنفسهم ولمن حولهم فرص عمل مبتكرة، يقدمون من خلالها إنتاج وتطبيقات صناعية قادرة على التنافس المحلى والإقليمى والعالمى.**
- تحديد نوافذ الفرص لتحقيق قفزات حقيقية، لما كان معنى القفزات أنها تتضمن إنجازات المتأخرين في شيء يسبق الأسلاف، وبذلك يقفز فوقهم، ومن المرجح جدا أن تنجح عند تنفيذها أثناء التحول في النموذج أو الجيل بما يسمى نوافذ الفرص للتغلب على الصعوبات

والحواجز وتنحسر الحواجز، ولا تصبح القفزات ناجحة إلا عندما تكون هناك نوافذ خارجية مثل نماذج تكنولوجية، واقتصادية جديدة لتحقيق قفزات نوعية هذا النموذج التكنولوجي والاقتصادي يميل إلى تهديد ميزة قائمة، والنافذة الثانية ظروف الطلب أو أنظمة السوق بما يعني التغير المفاجئ في الطلب في السوق بما في ذلك ظهور مستهلكين جدد، والنافذة الثالثة تفتحها الحكومة من خلال مجموعة من اللوائح والإجراءات الداعمة للمشاركين (keun lee, 2021, p.137).

وهذا يعني تحليل نوافذ الفرص الممكنة للتقدم التعليمي، مثل اتساع استخدام تكنولوجيا التعليم، ووسائل وأدوات التعلم الرقمي، وظهور فرص جديدة داخل سوق العمل تتيح فرص للتقدم التعليمي لمرحلة الثانوية العامة، وكذلك فرص من توافر الدعم الحكومي للتطوير التعليمي من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات الداعمة لأطراف العملية التعليمية جميعا مثل دعم المستثمرين في إنشاء المؤسسات التعليمية.

- ليس من الواضح على الإطلاق أن التكنولوجيا المستوردة من الاقتصادات المتقدمة دائما تكون جيدة ومناسبة لمتطلبات المستخدمين في البلدان النامية، فالمطلوب تقنيات تلبي الاحتياجات المحلية، وتعميق قاعدة القدرات في فترة زمنية قصيرة نسبيا، وتطوير الأساليب الحالية لتحقيق قفزات نوعية حتى لا يكون القفز أمر غير واقعي، أو استراتيجية تنموية غير واقعية ومناسبة، وبالتلي يجب أن تقوم رؤية القفزة على: أهداف محددة للقفز نحو الأمام، وتعني أهداف أكثر تحديدا للقفز كخطوة أولى مهمة في استراتيجية القفز القابلة للتطبيق، حيث ينبغي تحديد الأهداف القصيرة والطويلة الأجل وتكون واضحة من حيث الأنواع والأنماط المجددة المبتغاه، والضرر الذي يجب تقليله وتجنبه، والعمق الذي يعنى المستوى المقبول، والموارد ومصادرها، فالقيام بذلك سيساعد صانعي السياسات العامة في تطوير السياسات والبرامج الداعمة ومعرفة القيود (Richard Perkins, 2003, pp.184-185).
- لإحداث قفزة نوعية في نظام التعليم يجب الاتفاق على الغرض، بما يعني تطوير رؤية مشتركة حول الغرض من التعليم، ثم الخطوة الثانية في رحلة التحول هي إعادة تصميم خبرات التدريس والتعلم لضمان تحقيق الطلاب لأهداف النظام وإعادة التصميم، وهذا النهج يضع الجوهر التربوي في قلب النظام وتتضمن بعدين مهمين: تحديد الطلاب الذين لا يحققون غرض النظام وأهدافه، ولماذا فشلوا، ثم إعادة تصميم خبرات التدريس والتعلم للمساعدة ليحققون النجاح، وذلك من خلال تحسين سلسلة من مدخلات مصحوبة بجرعة

كبيرة من الأمل سوف يحدوثون فارقا، إن مراجعة واسعة النطاق لعدة عقود من إصلاحات نظام التعليم في العالم يشير إلى إن الإصلاحات التي كان لها تأثير دائم هي تلك التي تحولت في الجوهر التعليمي؛ فهناك التفاعل بين المعلمين، والطلاب، والمحتوى الذي يشكل النواة التعليمية، فتحول في عنصر واحد مثل المحتوى أو المنهج الجديد سوف سيكون لها تأثير محدود إذا لم تتغير طريقة عمل المعلمين، ويعلم ويتعلم الطلاب أهمية التحويل، وفهم مسارات تغيير نظام التعليم حول العالم، وفهم الأبحاث العالمية الدقيقة حول بيئات التعلم المبتكرة، وفهم متغيرات السياسة المشتركة للهياكل والترتيبات المؤسسية، والموارد، وأصول التدريس، والممارسات على أرض الواقع التي تؤثر بشكل مباشر على التعلم، يجب أن يركز التغيير التعليمي على أسس التربية السليمة، لذلك هناك أربعة مكونات أساسية تتكون منهم النواة التربوية في العلاقات والتفاعلات بين: المتعلمين (من)، والمربون (مع من)، والمحتوى (ماذا)، والموارد (بماذا)، وعلم أصول التدريس هو غرفة المحرك للتعليم، ما الذي يحرك العلاقات بين المختلفين من مكونات الجوهر التربوي (Tania Clarke, 2020, p.16).

- التصميم الجيد للعمليات التعليمية داخل مرحلة التعليم الثانوي العام؛ أحيانا يحدث فشل في التصميم وليس فشل في الاستهداف، بما يعني فشل مسارات تحقيق الهدف وإجراءاته، تفشل المبادرات بسبب فشل التصميم أو القدرات؛ حيث تعني انخفاض قدرات التنفيذ، أولا الاستهداف بحيث يتم دراسة استقصائية على طبيعة الأعمال والمجالات التي يرون فيها المستقبل القريب، والوقوف على الإمكانات والفرص والتحديات والاختناقات عند الدخول أو البدء في هذه المناطق المستقبلية، ومجالات العمل التي سيتم تحديدها من خلال الدراسات الاستقصائية هي التي بها إمكانات سوقية معينة، وهنا سؤال يفرض نفسه: هل الثورة الصناعية الرابعة بمثابة نافذة جديدة للفرص وتحقيق قفزات أم مصدر لمزيد من المخاطر بالنسبة للمؤسسات الناشئة؟ وهذا الأمر يعتمد على شأن استجابات كل بلد واستعداده بما في ذلك السياسة الصناعية، والإنتاج المعرفي عن التحول الرقمي، والكفاءة والمهارة والمستوى التعليمي، وحجم السوق المحلية، والمكانة في سلاسل القيمة العالمية، ليس من الضروري أن يكون المتأخرون هم المخترعون الأصليون للابتكارات الجديدة إنما يكفي في كثير من الأحيات أن يكونوا مبتكرين متابعين أو حتى متبنين سريعا لأشكال القفز، واقتراحات السياسة العامة التي تنطوي على قفزات، ومن ثم يجب البحث عن نوع المسار الذي سيكون بمثابة قفزات نوعية، القفزة تعني تخطي المرحلة، واستيفاء الشروط المسبقة لمثل هذه القفزة، إن طبيعة الابتكار أن يكون ابتكار العمليات أكثر من ابتكار المنتجات، والنصيحة للمؤسسات

المتأخرة عدم محاولة تحقيق قفزات سابقة لأوانها، بل البناء أولا للقدرة الاستيعابية والقدرات التكنولوجية في المجالات المتخصصة (keun lee, 2021, pp. 151–155).

وهذا يعني أن رؤية القفزة تتم من خلال: تحديد المسار الذي يحققق القفزة، ثم الشروط المسبقة والعوامل الممكنة ومفاتيح هذا المسار ليحقق قفزات نوعية كبيرة وناجحة تكون بمثابة استجابة فعالة في تحقيق الأهداف مثل بناء قدرات الابتكار والتصميم الجيد للعمليات، ثم تحديد المخاطر التي تواجه المسار.

- أن تنطلق رؤية القفزة من بحث تحليلي لكيفية تطوير عمليات التقويم والامتحانات داخل منظومة الثانوية العامة، لأنها أحد أهم المعضلات في تطوير مرحلة الثانوية العامة، حيث يجب إتمام تحولات مهمة في مفهوم التقويم، وأدواته، وأهدافه، فيجب أن يكون تقويم تعلم الطلاب مدعم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعتمد على استخدام أساليب تقويم متنوعة كالمناقشات، والتعليقات، والمقابلات، واستخدام أنماط التغذية الراجعة التصحيحية بعد المناقشة لتنمية التفكير والإبداع، ومشاركة الطلاب في تقويم أدائهم وأداء أقرانهم (سلمى عزت محمد إسماعيل، ٢٠٢٣، ص ص ١٠٤–١٠٥)، ونشر ثقافة استراتيجيات التقويم التكويني الرقمي الحديث وأدواته
- تتجه الرؤية للقفز على الإخفاقات وتحويلها إلى نجاحات، إذ إن جوهر التغيير دراسة أسباب الفشل، فلابد من التوقف وفهم من الذي تم تركه في الخلف على وجه التحديد، وفهم سبب عدم نجاح الأنظمة، فهذه النتائج تعني الخطوة الأولى اللازمة لتقديم إصلاحات النظام، لماذا يتم استبعاد هؤلاء المتعلمين قبل البدء في إعادة التصميم؟ منع الأطفال من تحقيق الأهداف التعليمية المبينة لهم، وهذا يمكن أن يشمل العديد من الأسباب مثل: تسرب بعض المتعلمين بسبب عوامل تحد من قدراتهم على التعلم من سوء التغذية، وضعف البصر والصحة العقلية، والتنمر والإساءة، ويمكن أن يكون تعليميا فالطلاب يذهبون إلى المدرسة ولديهم الاستعداد للتعلم ولكن خبرات التدريس والتعلم لا تسمح لهم بتطوير مجموعة كاملة من الكفاءات التي يحتاجون لها، فالمقررات الدراسية عفا عليها الزمن، وسوء تدريب المعلمين، أو الأساليب التربوية المستخدمة، والنهج التربوي للتعليم المباشر هو النهج السائد في كثير من الأحيان في الفصول الدراسية في حين أنه من الضروري استخدام والتركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل مهارات المواطنة والتعلم الاجتماعي والعاطفي، وحتى إذا توافرت هذه الأنواع من الكفاءات في أهداف النظم التعليمية سيمنع من تطويرهم ما لم أنها تشمل طرق تدريس مبتكرة، إعادة تصميم التدريس والتعلم عبر تجارب لمساعدة السير خلف النجاح

وتغيير خبرات التدريس والتعلم اعتمادا على أهداف النظام، ومن يتخلف عن الركب من الطلاب، ولماذا؟ والعوامل السياقية مثل الموارد، والثقافة وبالتالي لا يمكن الاستمرار بنجاح، ثم دراسة ما يحتاج إلى التحول في المرحلة الابتدائية المبكرة، هناك حاجة إلى خبرات التدريس والتعلم وطرق التدريس المبتكرة لتحويل التعليم، وإشراك المعلمين أنفسهم في عملية إعادة التصميم أمرا بالغ الأهمية لتحويل التفاعلات وجوهر التربية، وليس المعلمين فقط هم الأفضل في تبادل الأفكار حول ما يمكن أو لا يمكن عمله في إعادة التصميم، ولكن بالإضافة إلى ذلك تحفيز الجهات الفاعلة الأساسية على تبني التغيير، (Tania Clarke , 2020, pp.17-19)، ويجب أن تقوم رؤية القفزة بتطوير العلاقات والتفاعلات في المدرسة الثانوية لتصبح جذابة للطلاب، فهم في نهاية المطاف مركز التدريس، فيجب إيجاد طرق جديدة لجذب الطلاب، فهذا هو عنصر أساسي في الكثير من النجاحات ودعم قدرة الطلاب على التطبيق الأكاديمي للمعرفة في حل مشاكل المجتمع المحلي.

- أن تتبنى الرؤية تحقيق كفاية تمويل التعليم لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وتلبية احتياجات الطلاب ومنحهم الفرصة للنجاح، ومراعاة الخصائص المميزة لكل طالب، وأن جميع الطلاب يحصلون على الموارد المالية نفسها، بما يعني يكون نصيب الطالب من الإنفاق التعليمي متساويا، وهذا يتطلب معالجة تمويل المدارس التي يقل فيها الإنفاق التعليمي، والتي تعاني من الحرمان المالي والتهميش الاقتصادي، كما يعني أن تقوم السلطات التعليمية بتخصيص مبالغ مالية إضافية لتمويل المدارس التي يكثر بها أعداد التلاميذ الفقراء، وأعداد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وكلما زادت قيمة هذا التمويل الإضافي زادت درجة تكافؤ الفرص (أحمد محمد نبوي حسب النبي، ٢٠٢١، ص ص ٣٣٧-٣٣٩).
- أن التقدم والتجديد التربوي يعرف بأنه كل تغيير في النظام التعليمي يهدف إلى التحسين المستمر للعملية التعليمية والتعبير عن آمال وطموح وحاجات المجتمع، وهو كل مبادرة تربوية صادرة عن وزارة التعليم وتهدف إلى تطوير أو إصلاح أحد أبعاد النظام التربوي، أي إحداث كل ما يمكن من تغيير وتطوير في العملية التعليمية الراهنة والمتمثل في النظريات العلمية الحديثة والوسائل والأساليب والاستراتيجيات والمباني والبرامج التدريبية وذلك من أجل تغيير الواقع الحالي لعملية التعليم للأفضل بما يتفق مع تغيرات العصر الحديث، ويعني أيضا استحداث بدائل جديدة لنظام التعليم القائم أو لبعض عناصره من خلال عمل قصدي يقوم على نتائج البحوث والدراسات التربوية التي تأخذ بالاعتبار جميع منجزات العلم الحديث والخبرات التربوية والممارسات الأكثر تطورا بما يؤدي إلى تطوير شامل أو تطوير جزئي

لنظام التعليم الثانوي بهدف تحسينه وإصلاحه ورفع كفاءته، بما يلبي احتياجات المجتمع ويسهم في تطويره (عصام عطية عبدالفتاح عمر، ٢٠٢١، ص١٠).

- أن تقوم الرؤية وفق ما ينص عليه دستور مصر ٢٠١٤ من إن: التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ورسائله وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقا للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن (٤%) من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها (جمهورية مصر العربية مجلس النواب الأمانة العامة، ٢٠١٩، مادة ١٩، ص ص ١٢-١٣).
- إعادة تحديد أهداف النظام التي كان لها صدى محليا وكانت ذات صلة بالتغيرات الأوسع في المجتمع، وتحديد المهارات الواجب اكتسابها: المهارات الفكرية، والمهارات الجسدية، والمهارات العاطفية، والمهارات الروحية والثقافية، بما يجعل الطلاب قادرين على الإبداع والابتكار والمساهمة والتعاون والتفكير النقدي بعد التخرج، وتوفير معلومات حول دور أنظمة التعليم في تشكيل المجتمع، والرؤية لا تقتصر على تعافي نظم التعليم بل كيف تسهم في تشكيل عالم أفضل، وهنا توفر أهداف التنمية المستدامة رؤية واسعة النطاق لمجموعة من القضايا التي يتناولها المجتمع، وينص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على التعليم عدسة مفيدة لتصور قطاع التعليم ودوره من دعم التعلم مدى الحياة، والتعلم العادل عبر مهارات المواطنة الأكاديمية والعالمية (Tania Clarke, 2020, p.14).
- أن تقوم الرؤية الاستراتيجية لمرحلة الثانوية العامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ استراتيجية التنمية المستدامة، بأن يكون التعليم بجودة عالية متاحا للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل يسهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، ويحترم الاختلاف، وفخور بوطنه، وقادر على التعامل التنافسي مع الكيانات إقليميا وعالميا (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ص ٣٢).

- يجب تطوير رؤية مشتركة حول الغرض من التعليم أي تحديد الأهداف، فلا يمكن لأي مؤسسة أو جهة فاعلة واحدة أن تعيد اختراع نظام التعليم في حد ذاته، يجب تجهيز إجابة حول ما الذي نريده؟ والمكان الذي نحاول أن نذهب إليه، ووجود رؤية مشتركة عن التحول إلى ماذا؟ وهي رؤية مشتركة على نطاق واسع داخل وخارج النظام التعليمي وتفي باللحظة الحالية التي يعيشها المجتمع، والفهم المشترك لغرض النظام وأهدافه لتمكين التحول الحقيقي أن يستمر مع مرور الوقت حتى مع تغير القيادات التعليمية أو موارد التمويل، القادة تحاول إجراء تغيير في التعليم بشكل متكرر ولكنه غير ناجح لأنهم يحاولون تغيير المرئي من عناصر النظام مثل: الموارد، والأشخاص، والمناهج، وأساليب القياس والتقويم، ولكن دون تغيير العناصر غير المرئية على سبيل المثال: العقليات، والأهداف، والمعتقدات، والقيم، فهناك معتقدات خاطئة حول الغرض من التعليم فتغيير النظام له فوائد عندما يكون هناك توافق واسع بين أطراف المجتمع والمعلمين وقادة التعليم على القيم وأهداف الإصلاح، وجود رؤية مشتركة على نطاق واسع للغرض والأهداف من أنظمة التعليم والقيم المشتركة، مساعدة قادة التعليم والمجتمعات على رسم خريطة المعتقدات والتصورات التربوية المختلفة لأصحاب المصلحة بما في ذلك أولياء الأمور والمعلمين والطلاب وأعضاء المجتمع والإداريين وإجراء سلسلة من المحادثات بين أصحاب المصلحة حول الغرض والأهداف الخاصة بهم لبناء رؤية مشتركة على نطاق واسع هذه عملية حوار هادف والمحادثات حول الهدف الشامل وتماسك الأهداف المشتركة (Tania Clarke, 2020, pp. 10–12).
- أن تراعي الرؤية أن للتقدم وللتجديد التربوي أنواع؛ منها التجديد القائم على الاستبدال أو التعديل أو الإضافة أو وضع بنية جديدة وإلغاء سلوك قديم أو تدعيمه وهناك التجديد القائم على المتغيرات المادية، أو التغيرات في المفاهيم أو في العلاقات البشرية، كما أن للتجديد جانبين أولهما جانب مادي يمثل الاكتشافات والمخترعات التي تحدث في العلوم الطبيعية والتي يترتب عليها تحديث المجتمع ماديا، وثانيهما جانب معنوي يتعلق بمحاولة تطوير وتحديث أفكار وقيم واتجاهات أفراد وعاداتهم وأساليب سلوكهم.
- ضرورة أن تخضع استراتيجية تطوير التعليم القائم على القفزات أولا للتجريب قبل تعميمها وكذلك طرحها للحوار المجتمعي وأخذ آراء الطلاب والمعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور وخبراء التعليم لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها في مدارسنا المصرية من أجل تكوين أرضية مجتمعية تدعم التنفيذ، وتكون قادرة على مواجهة التحديات المختلفة وهل هو بالفعل إصلاح حقيقي يحقق تطوير المنظومة التعليمية.

- أن تقوم الرؤية على إعادة النظر في النظام ككل وإدخال بعض التجديدات التربوية على كافة عناصره وليس الاقتصار على التطوير التكنولوجي حيث يجب أن يكون هناك تطوير ملموس في الموارد البشرية يوازيه، واستحداث بدائل جديدة لنظام التعليم القائم أو لبعض عناصره بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في حل مشكلاته وتلبية حاجات المجتمع الذي يوجد فيه والإسهام في تطويره بتبني وسائل وحلول غير تقليدية لإصلاح التعليم توسيعا لفرصه وتخفيضا لكلفته، ورفعا لكفاءته، وزيادة في فاعليته وملاءمته للمجتمع المصري.
- مراعاة عدة اعتبارات منها: الإلمام التام بالنظام التعليمي وخصائصه وردود أفعاله، والارتقاء بمستوى المعلم وتدريبه على مهارات التعامل مع الطلاب، وتشجيع عمليات التغيير عبر التدريب للعاملين، والعمل على ضمان دعم المتخصصين والإداريين لعمليات التجديد بإيجابية، ورؤية القفزة لا تمانع من الاستفادة من جهود الدول المختلفة وخبرات المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التجديد التربوي.
- مراعاة إن الهدف الرئيس من التعليم الثانوي العام هو بناء الشخصية المتكاملة من خلال إكساب الطالب المفاهيم العلمية الإنسانية وتسخيرها لخدمة المجتمع، وتزويد الطالب بالمهارات الفكرية ومناهج البحث العلمي، وتحسين مهارات الطلاب اللغوية وقدراتهم الأدائية وإعدادهم مهنيا وتكنولوجيا، وتزويد الطلاب بالمهارات السلوكية والقيم، وتنمية تقدير المسؤولية واحترام القانون والقيم، وتكوين اتجاهات الشعور بالانتماء والقدرة على التكيف، وتقدير نجاحات الإنسان وقبول مسؤولية المواطنة وإدراك المواقف والأحداث الدولية، ومساعدة الطلاب على معرفة ذواتهم وتقدير الآخرين، وتمكين الطالب من الالتحاق بالتعليم الجامعي (خديجة عبدالعزيز علي إبراهيم، ٢٠١٥، ص ص ١٦٤-١٦٥).
- يجب أن يتمثل الهدف الرئيس لرؤية تطوير التعليم الثانوي العام في تنمية قدرة المؤسسة التعليمية على بناء مجتمع معرفي يساعد على إعداد الطلاب وتهيئتهم للتكيف مع التغيرات المجتمعية الحادثة، وتوفير مناخ تعليمي يدعم القدرة على الإبداع والتفكير المنظم، ومهارات حل المشكلات لمواجهة الصعوبات الطارئة، وتطوير منظومة التعليم من خلال مراجعة مدخلاتها ومخرجاتها، ووضع خطط وسياسات تربوية جديدة لتفعيل العناصر التعليمية القائمة، أو استحداث بنى ونظم جديدة لرفع كفاءة التعليم وتحسين نوعيته، وزيادة قدرة المؤسسة التعليمية على البقاء والاستمرار وزيادة إحساس الأفراد العاملين بأهدافها، وتحقيق النجاح التنظيمي، وتحقيق المواءمة المرغوبة مع بيئتها الخارجية بما يجعل المدرسة قادرة

على التعامل الفعال مع الفرص والقيود التي تواجهها في ظل التغييرات المستمرة في بيئة العمل الداخلية والخارجية.

- إكساب المدرسة القدرة على الانتقال إلى وضع جديد يتماشى مع طبيعة العصر والاستجابة بشكل أفضل لمتطلباته وتحدياته وتقنياته، وبناء وتطوير رؤية مشتركة للمؤسسة وتحسين سبل وأساليب التواصل مع العاملين فيها وصنع القرارات التربوية داخلها بطريقة تعاونية وتشاركية.
- أن تقوم رؤية القفزة على تفعيل دور التعليم الثانوي في القيام بمساعدة طلابه على الاختيار للتخصص الدراسي المحدد لمهنة المستقبل، والانتقاء المهني الناجح الذي يترتب عليه التحاقهم بسوق العمل مما يسهم في التقدم الاقتصادي للمجتمع المصري، لإن عملية اختيار التخصص المهني الخاطئة تؤدي إلى ذيادة نسبة الفاقد في العملية التعليمية، إذ إن عملية الاختيار يترتب عليها نجاح الطالب في دراسته أو فشله فيها، ويتوقف عليها مدى حصوله على فرصة عمل من عدمه، كذلك درجة نجاحه في هذا العمل والرضا عنه والاستمرار فيه أو العكس، وبالتالي لابد من تبني رؤية تساعد على اختيار المستقبل المهني بكل عناية واهتمام ويستلزم ذلك توجيها وإرشادا للطلاب.
- أن تقوم الرؤية على تنمية دور مرحلة التعليم الثانوي في إكمال البناء المعرفي والوجداني والمهاري للطالب من حيث أن مرحلة التعليم الأساسي وضعت لها الأساس، وهي تقوم بإكمال البناء الشخصي للطالب ويتولى التعليم الثانوي العام تنميتهم وإعدادهم للمرحلة التالية وهي المرحلة الجامعية ليتخصصوا في تخصصات مختلفة تقوم بإعدادهم لمهن متعددة بالمجتمع.
- من خلال التقدم التعليمي القائم على القفزات النوعية يجب أن يضع التعليم فضول الطلاب في مركز التدريس وعملية التعلم، وإفساح المجال للتدريب العملي والمرح والتجريب، والتعلم القائم على الخدمة يجمع بين خدمة المجتمع مع التفكير في العمل، إنه يعزز الوعي باحتياجات المجتمع وأخلاقيات الخدمة، وفهم السياسة والأخلاق، واكتساب الطلاب الشعور بالمسؤولية المدنية من خلال المواقف العملية ليصبحوا مساهمين فاعلين في المجتمع، ويشجع الحضور المدرسي والدافع للتعلم والمشاركة المجتمعية عبر التعلم القائم على المشروعات والبحث والاستقصاء، بما يضع المتعلمين على اتصال مباشر مع ما يتم دراسته، وتتخذ هذه الأساليب من التجربة الإنسانية محورا لها، وتصميم بيئات التعلم، لتقوم على الملاحظة، والخبرة الملموسة، والتصور المجرد، والتجريب النشط، وهذه تمثل دورة التعلم

التي تعتمد على تنمية الدوافع والاهتمامات (David Istance & Alejandro Paniagua, 2019, pp 21-23).

- تبني الرؤية لوسائل تطوير نظم اختيار القيادات المدرسية للإلمام بالمستجدات التربوية والتعليمية فيما يخص الأدوار المنوطة بهم، مثل دورهم في إقامة علاقات تعاونية وشراكات مع مؤسسات التعليم الدولية للاستفادة في بناء مسارات ذاتية نحو تحقيق التقدم التعليمي المنشود (أميمة حلمي مصطفى وآخرون، ٢٠١٩، ص ٥٦).
- هناك مجموعة من الأهداف التي يجب أن تسعى رؤية القفزة إلى تحقيقها داخل المدارس الثانوية وهي: التركيز على التجديد في الكيفية التربوية التي يتم بها إعداد أبناء المجتمع لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين؛ بحيث يتم إعداد أبناء المجتمع لعالم المستقبل الذي يموج بالثورات المعرفية مما يستلزم تحديد صورة إنسان المستقبل، وأهم سماته التي ينبغي أن يسعى النظام التربوي القائم إلى تكوينها لتكون بذلك محكا للتجديد التربوي المنشود، وإيجاد بيئة تساعد على تحقيق أعلى مستويات تعليم عن طريق إشباع اهتمامات الطلاب وقدراتهم المختلفة وتدعيم السمة المميزة عند كل طالب وتحقيق نموه المهني، وتنويع الأنشطة التي تنمي قدرات الطلاب المختلفة بحيث يجد كل طالب ما يشبع هواياته فيكون أكثر ارتباطا وحبا للمدرسة وأشد انتماء لها (عصام عطية عبدالفتاح عمر، ٢٠٢١، ص ٢٠)، بما يعني أن تستهدف رؤية القفزة بناء المناهج الدراسية ذات الصلة بالحياة اليومية، وبيئات التعلم الرقمية، وفعالية تكنولوجيا التعليم، ودراسة ما يحتاج إلى التحول في جوهر العملية التعليمية بالمرحلة الثانوية، وتصميم مسارات هذا التحول لضمان تعزيز قدرة الطلاب على المشاركة في التعليم.
- وأن تستهدف رؤية القفزة لمرحلة الثانوية العامة دراسة أنظمة التعليم عالية الأداء والوقوف على المكونات الرئيسة لأنظمة التعلم الفعالة، بأن تسعى نحو بناء منهج عالي الجودة وغني بالمعلومات، وعمليات التقييم المتطورة، والتدريس عالي الفعالية، ودعم طلابي شامل، وقيادة قوية للتعلم، ونظام بيئي داعم للتعلم، و دعم مشاركة الجهات الفاعلة والعلاقات بينهم، كما أن هناك أبعاد عديدة لتنمية تماسك النظام التعليمي مثل: التفويض، والتمويل، وجمع المعلومات واستخدامها، والدعم والتحفيز، والمساءلة كلها ضرورية للأنظمة لتحقيق أهداف التعلم.
- أن تنطلق الرؤية من أن الحق في التعليم هو حق كل فرد في الحصول على تعليم عال الجودة، بما يمكنه من تحقيق ذاته ويصبح عنصرا فاعلا في المجتمع، وأن تعترف الرؤية

بأن تحقيق هذا الحق ليس بالسهولة، بل إنه كثير التعقيد، ويفترض التزاما من المعنيين باتخاذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لتأمين تكافؤ الفرص لجميع الأفراد فيما يخص الالتحاق، والمعاملة، والمتابعة، والنجاح، أي توفير بيئة تعليمية سليمة تحترم حقوق المتعلم، وتوفير جميع متطلبات جودة التعليم، وأن تصحيح اختلالات تكافؤ الفرص التعليمية يفرض مسئوليات مالية إضافية على الدولة ومؤسسات التعليم (علي صالح جوهر وآخرون، ٢٠١٧، ص ص ١٨٢–١٨٤).

- أن تركز المناهج الدراسية على الكفاءات والمهارات اللازمة للطلاب للوفاء بها، وأهداف الأنظمة ورؤيتها، وتوفير أطر إرشاد المعلمين حول كيفية تطوير الطلاب للكفاءات والمهارات المطلوبة، وأن تتم المشاركة والتشارك في عمليات تطوير المنهج.

إحداث نقلة نوعية تتحول فيها المناهج إلى نموذج تربوي جديد ينتقل من التعليم إلى التعلم لتنمية الإبداع والتفكير الناقد، ومهارات التعلم الذاتي المستمر، ودعم القدرات العملية والعلمية للمتعلمين لإعداد رأس المال البشري القادر على تحقيق التنمية في مختلف جوانبها، وهذا يتطلب منهجا مرنا ومتوازنا وملائما لاستمرار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (عفاف محمد جايل، ٢٠١٦، ص ٤٤٠).

- الاعتراف بأن التعليم ليس مرادفا للتدريس والحياة المدرسية فقط، أو إنه محدود بزمان معين أو مكان محدد بل يجب أن ينظر إليه على إنه عملية مستمرة تبدأ من بواكير الحياة ولا تنتهي، كما تتعدد قنواته وتتباين مصادره، وتتنوع وسائله وطرائقه (شبل بدران، سعيد أحمد سليمان، ٢٠٠٧، ص ٢٠٥).
- أن تركز تنمية الموارد البشرية على دعم تعليم وتدريب كفء للموظفين في النظام الجديد لتقديم التصميم التربوي المستهدف، وتشجيع الكوادر التعليمية على دعم التصميم الجديد، وذلك بأن يشاركوا في عملية إعادة التصميم، وتعزيز المعرفة والعلم والمهارات اللازمة لدعم إعادة تصميم الجوهر التربوي، وتوفير فرص لتطوير هذه المهارات بطريقة مستمرة من خلال ضمان التنمية المهنية بشكل مستدام، وتوفير الموارد بشكل كاف لتنفيذ ما يطلب منهم.
- أن يركز تطوير البيانات والتقييم على توفير أنظمة البيانات لتتبع التنفيذ والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف، وتصنيف البيانات لتوفير رؤية حول الاستراتيجيات الجديدة المستهدفة وآثرها، وضمان استمرار عملية التغذية الراجعة ذات الصلة بانتظام البيانات للعاملين في مجال التعليم والجهات الفاعلة الأخرى في النظام بطريقة تمكنهم من تكيف ممارساتهم،

وتعزيز لديهم المهارات اللازمة للقيام بذلك، وأن تكون البيانات شفافة ومتاحة للعامة بما في ذلك العائلات والطلاب.

- أن تركز القيادات العليا داخل النظام على دعم إعادة التصميم، بدعم مشاركة المعلمين والأسر والطلاب جنبا إلى جنب أفراد المجتمع في النواة التربوية لإعادة التصميم، وذلك بتنسيق الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ إعادة التصميم، وأن تدعم السياسة تنفيذ إعادة التصميم، والقيام بأنشطة تخطيط التعليم ودعم التنفيذ المستمر لإعادة التصميم.
- أن يركز التمويل المستدام على ضمان موارد مالية كافية متاحة لتنفيذ إعادة التصميم، والحفاظ على الموارد المالية اللازمة، وتوجيه الموارد، ومعالجة معوقات الوصول والتعلم والموارد المستثمرة في تعزيز القدرات، وضمان مساحات أو آليات للمعلمين والطلاب والأسر والمواطنين للمشاكة في صنع القرار حول الإنفاق على التعليم، مع وجود أنظمة فعالة للتخطيط، والرصد، وتقييم الإنفاق على التعليم.
- أن تتبنى الرؤية وضع لوائح مالية مطورة ومشجعة للأداء تتماشي مع متطلبات التنمية المهنية للمعلمين، بما يساعد على تميز أدائه وخدماته ورفع المستوى العلمي والعملي له بما يسهم في تحسين جودة العملية التعليمية والنهوض بها، والتدريب الجيد للمعلم على استخدام تقنية المعلومات ووسائل الاتصال وكيفية توظيفها في العملية التعليمية، وتفعيل المشاركة بين المدارس وكليات التربية في تعزيز وسائل وأدوات التنمية المهنية (سمية يوسف حسنين نعيم، ٢٠١٤، ص ٦٥٠، ص٦٥٢).
- أن يركز الارتباط بالمجتمع على تعزيز عملية مستمرة للمشاركة والحوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من: المجتمعات، وأولياء الأمور، والطلاب، والمجتمع المدني والمنظمات، وأصحاب العمل بشأن إعادة التصميم وكيف يتم التنفيذ (Tania Clarke , 2020, pp. 24-25) وتوفير نظاما تكنولوجيا لرقمنة البيانات وتقديم الرسائل النصية المجانية لتوفير الخدمة في الوقت المناسب لردود الفعل للآباء ومقدمي الرعاية وجميع أصحاب المصلحة بشأن الاختبارات الانتقالية للطلاب والتي تحدد مستوى تقدم الطلاب وتحقيق الأهداف المتفق عليها بين جميع الأطراف المشاركة؛ كأن يرسل رسائل لأولياء الأمور على الواتس يوميا أو أسبوعيا أو شهريا عما أحرزه أو أخفق فيه الطالب، وتتم مشاركة نتائج الاختبارات مع جميع المهتمين بالعملية التعليمية.

- التخطيط لتعديل الوضع المتسلسل للتعلم من حيث التغيير في قنوات الوصول إلى المعرفة، إن من الشروط والظروف والسياسات التمكينية لتحقيق القفزات بناء مستوى معين من القدرات في مجال تعزيز تقنيات الإنتاج وقدرات الابتكار مثل بناء الخبرات، ويجب أن تترافق جهود البحث والتطوير المحلية مع الوصول إلى قاعدة المعرفة العالمية، الانتقال من مرحلة استيعاب التكنولوجية إلى مرحلة إنتاج معارف جديدة للعالم، ومن ثم يجب تعديل الوضع المتسلسل للتعلم من حيث التغيير في قنوات الوصول إلى المعرفة، كان في الماضي، أي في مسار اللحاق بالركب، القنوات الرئيسة للتقدم تتم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن لابد من إنشاء المسار الخاص بالدولة من خلال فترة التحول النموذجي، وفيها تتاح الفرص لظهور قنوات جديدة مثل التنمية المشتركة مع الشركات الأجنبية، ثم تحمل المسئولية عبر الشركات الوطنية الناشئة مع الجامعات والمنظمات البحثية، والشيء المهم هنا هو إدارة المخاطر التي ينطوي عليها القفز، فالخطر الأساسي في القفزات يتعلق بكيفية اتخاذ الاختيار الصحيح بين العديد من التقنيات الناشئة البديلة وفي هذا الصدد يجب التعاون مع أجهزة البحث والتطوير العامة (keun lee, 2021, p.150).
- أن تهتم رؤية القفزة بإعطاء مجال من الحرية التنافسية بين المدارس الثانوية في جميع المحافظات وإعلان ذلك في مسابقات سنوية يدعمها الإعلام لتحقيق التقدم للبيئات المدرسية الأفضل بكل جوانب هذه البيئة المادية، والتدريسية، والتيسيرية، بتعاون جميع عناصرها من معلمين وهيئة إدارية وطلاب، وأولياء أمور لتحقيق الهدف الرئيس وهو تنمية المواطن الصالح علميا وخلقيا وسلوكيا وقيميا (سهير حسين أحمد البيلي، ٢٠١٦، ص ٢٧٠).
- تعزيز الشراكة التعاونية بين الجهات الفاعلة الرئيسة، فتحقيق أهداف استراتيجية القفز سيتطلب مشاركة كبيرة من الجهات الفاعلة والشراكة المتعددة الأطراف، وتفاعل المؤسسات وتعاونها كجزء من شبكات أوسع، يتطلب القفز على الإرادة شراكات تعاونية بين الحكومة والمؤسسات في التخطيط، وتنفيذ السياسات والأهداف من خلال النهج التعاوني بما سيمكن الحكومات من إعادة توجيه دورها من خلال شراكات مع المجتمع المدني في تطوير وتنفيذ استراتيجيات القفز، فالقفز يقدم استراتيجية واعدة للتقدم ولكنها أكثر صعوبة وتحديا إلى حد كبير، تحتاج تجميع القدرات اللآزمة للدعم بما يعد تنفيذ هذه الأنشطة عملية طويلة، فلابد من تحقيق قفزات كبيرة فيها، وعليه يجب أن ينظر إليها على أنها عملية طويلة الأجل

وتتطلب سياسة مستمرة من أجل الدعم والتوجيه، وتحقيق القفزة سوف يتطلب سياسة بعيدة المدى وإرادة حقيقية، وسوف تحتاج الحكومات الوطنية إلى الإرادة السياسية لتحدي المصالح القائمة التي تكمن في تفضيلات القوى المحلية والأجنبية الراسخة.

.(Richard Perkins, 2003, pp.184-185)

- إن جلب شركاء مثل أفراد المجتمع في عملية تصميم السياسات التشاركية لا يعني تخلي قادة التعليم عن المسؤولية لوضع رؤية لنظامهم التعليمي، وبدلا من ذلك فإنه يستلزم حوارا عميقا مع المعنيين وأصحاب المصلحة، ووجود قادة المجتمع والطلاب والمعلمين إلى جانب قادة التعليم والمناهج الدراسية كل منهم يجلب خبرته الخاصة إلى طاولة المناقشات، وهذا يشترط ثلاثة محركات للتحول: تحول في السلطة من قبل قادة التعليم بما يعني فتح عملية الحوار وصنع القرار، والتركيز على الغرض من التعليم والحوار حول الكفايات والكفاءات، وتحديد معتقدات المشاركين حول الغرض من التعليم، ثم النقاش حول موضوعات واسعة النطاق بدءا من محتوى المنهج، وتكون مجموعة العمل المجتمعية ذات قاعدة عريضة، وبناء رؤية مشتركة، وتكرار الحوار كل عدة سنوات لضمان الحفاظ على الحوار المستمر .(Tania Clarke , 2020, p.13)
- أن تسعى رؤية القفزة إلى إحراز تقدم في النظام التعليمي للثانوية العامة من حيث الأغراض: التحولات في الأهداف، والمعتقدات، والقيم الموجهة للنظام، وذلك عبر تغيير الأهداف، ودعم القدرة على تجاوز النماذج التقليدية، وتغيير العقلية العامة، وهذا هو المستوى الأصعب في التحقق، ومن حيث التصميم: التحولات في السلطة والهياكل، بمعنى تغيير سلطة تصميم النظام، و تغيير القواعد الحاكمة للنظام، وتغيير الوصول إلى المعلومات، ومن حيث التغذية الرجعية: التحولات في التفاعلات داخل النظم؛ بمعنى حلقات ردود الفعل الإيجابية والسلبية، وتغيير سرعة حلقات ردود الفعل، ومن حيث المتغيرات : التحولات في البنى التحتية والمواد والمقاييس؛ بمعنى تغيير تدفق الموارد، ومستوى الموارد، والمتغيرات القابلة للقياس وهذا يعد المستوى الأسهل. (David Sengeh & Rebecca Winthrop, 2022, p. 27)

خاتمة:

هدف البحث الحالي تقديم رؤية وخطوط عريضة حول كيفية العمل على تطوير نظام الثانوية العامة في مصر في ضوء نظرية القفزة، بالتوصل إلى مسارات عمل لرؤية تقوم على خطوات للتقدم التعليمي، وخلص البحث إلى:

- أن رؤية القفزة يجب أن تتم من خلال: تحديد المسار الذي يحقق القفزة، ثم الشروط المسبقة والطروف التمكينية لمحاولة تحقيق قفزات نوعية كبيرة وناجحة، وكذلك المخاطر المرتبطة، بها وكيفية إدارة المخاطر والتحديات ليصبح القفز استجابة فعالة من قبل المتأخرون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أن تقوم رؤية القفزة على التناغم والتوافق بين النظام ومكوناته، فالعبرة ليست فقط بتوفير أفضل المعلمين أو المدارس أو السياسات فهي ليست كافية، بل يتعلق الأمر أيضا بجعل الأجزاء تعمل معا بفعالية، من الضروري لمكونات نظام التعليم دعم التحولات المستهدفة، وبدون ذلك يمكن أن تتعارض الجهات الفاعلة في النظام.
- أفكار بحثية مقترحة من هذا البحث مثل: معالجة معضلات التعليم من منظور نظرية القفزة، معالجة تحدي المقايضة في التعليم من منظور نظرية القفزة، رؤية تقييمية لاستراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعي في ضوء متطلبات تحقيق القفزات التعليمية، استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي: الفرص والتحديات من منظور القفزات النوعية، تقويم مردود مبادرة حياة كريمة على تطوير التعليم من منظور نظرية القفزة، تقييم موارد التعليم في ضوء متطلبات تحقيق قفزات نوعية نحو التمويل المستدام.

المراجع

أحمد محمد نبوي حسب النبي: دراسة مقارنة لتمويل التعليم الثانوي العام في فنلندا وهولندا وإمكانية الإفادة منه في مصر، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، كلية التربية جامعة الفيوم، المجلد (١٥)، الإصدار (١٢)، سبتمبر ٢٠٢١، ص ص ٣٢٥-٥٢٥.

أسماء محمد محمد المصري، وائل وفيق رضوان: تطوير التعليم الثانوي العام الحكومي في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، **مجلة كلية التربية جامعة دمياط**، المجلد (٣٨)، العدد (٨٥)، الجزء (٣)، أبريل ٢٠٢٣، ص ص ٢٦٤-٣٣٣.

السعيد السعيد بدير سليمان، أم السعد أبوالعينين، إيمان عبدالسلام محمد: التعليم الثانوي العام في فنلندا وكيفية الإفادة منه في مصر، **مجلة كلية التربية جامعة كفر الشيخ**، العدد (١٠٧)، ٢٠٢٢، ص ص ١٥٩-١٨٠.

أميمة حلمي مصطفى، فاطمة منير اللمعي، هبة زكي زكي: دور الإدارة المدرسية في تحقيق أبعاد المنظمة المتعلمة بمدارس التعليم الثانوي العام في مصر دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية جامعة طنطا**، المجلد (٧٣)، العدد (١)، يناير ٢٠١٩، ص ص ٢٢-٧٠.

جمهورية مصر العربية مجلس النواب الأمانة العامة: **دستور جمهورية مصر العربية**، أبريل ٢٠١٩.

حسام الدين السيد محمد إبراهيم: معوقات التخطيط الاستراتيجي في مدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية، **مجلة رابطة التربية الحديثة**، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، المجلد (٥)، العدد (١٧)، أبريل ٢٠١٣، ص ص ٣٣-١٩١.

حنان عبدالستار محمود، سحر عيسى محمد خليل: تطوير التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية على ضوء خبرات بعض الدول، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، المجلد(١٥)، الإصدار (١١)، سبتمبر ٢٠٢١، ص ص ٢٥٣-٣٢٤.

خديجة عبدالعزيز علي: استراتيجية مقترحة لتفعيل دور التعليم الثانوي العام في توجيه طلابه لاختيار مستقبلهم المهني، **المجلة التربوية**، كلية التربية جامعة سوهاج، العدد (٣٩)، يناير ٢٠١٥، ص ص ١٤٥-٢٨٧.

سلمى عزت محمد إسماعيل: المتطلبات التربوية للتأهيل الرقمي لمدارس التعليم الثانوي العام والفني، **الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سوهاج، العدد (١٨٥)، ٢٠٢٣، ص ص ٨٥-١١٠.

سمية يوسف حسنين نعيم: التنمية المهنية لمعلم التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (٢)، أبريل ٢٠١٤، ص ص ٥٨٥-٦٦٦.

سهير حسين أحمد البيلي: تصور مقترح لتطوير البيئة المدرسية في التعليم الثانوي العام في مصر، **المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية جامعة عين شمس... توجهات استراتيجية في التعليم تحديات المستقبل**، المنعقد في الفترة ١٥-١٧ أكتوبر ٢٠١٦، بالقاعة الكبرى للمؤتمرات بكلية الصيدلة جامعة عين شمس، المجلد (٣)، ٢٠١٦، ص ص ٢٠١-٢٨٠.

شبل بدران، سعيد أحمد سليمان: **التعليم في مجتمع المعرفة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

صبحي طويل وآخرون: **ما وراء المتاهة المفاهيمية مفهوم الجودة في التعليم**، اليونسكو، مارس ٢٠١٢.

ضياء الدين زاهر: **مقدمة في الدراسات المستقبلية مفاهيم أساليب تطبيقات**، مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٤.

ضياء الدين زاهر، سناء سيد راضي: دور التكنولوجيا الرقمية في الارتقاء بالمؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة...التعليم العام نموذجا، **مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، المجلد (٢٥)، العدد (١١١)، ٢٠١٨، ص ص ٩٧-١١٨.

عصام عطية عبدالفتاح عمر: التجديد التربوي مدخل لتطوير نظام الثانوية العامة في مصر من وجهة نظر خبراء التربية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، **مجلة كلية التربية جامعة بورسعيد**، العدد (٣٦)، أكتوبر ٢٠٢١، ص ص ١-٧٥.

عفاف محمد جايل: رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر الواقع والمستقبل المأمول في ضوء التوجهات التنموية المستهدفة، **مستقبل التربية العربية**، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، المجلد (٢٣)، العدد (١٠٥)، ٢٠١٦، ص ص ٤٠١-٥١٨.

علي صالح جوهر، رانيا وصفي عثمان، أحمد محمد جابر: معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالي المصري، **مجلة القراءة والمعرفة**، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية جامعة عين شمس، العدد (١٨٦)، أبريل ٢٠١٧، ص ص ١٧٥-١٩٨.

عماد صموئيل وهبة، محمد فوزي زيدان، رجاء التوني حسين: رؤية لإصلاح التعليم الثانوي العام بمصر في ضوء معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، **مجلة شباب الباحثين**، كلية التربية جامعة سوهاج، العدد (٣)، أبريل ٢٠٢٠، ص ص ٢٥٧-٢٩٢.

كمال زموري، سامي حمودة، أيوب صكري: نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة ١٩٦٧-٢٠١٩، **مجلة أوراق اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل، الجزائر، المجلد (٣)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٩، ص ص ١٧٠-١٩١.

محمد ماهر: تجربة استخدام الكمبيوتر اللوحي التابلت في التعليم الثانوي العام في مصر دراسة تحليلية، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، بنها، العدد (١٣٠)، فبراير ٢٠٢١، ص ص ٣٢١-٣٤٨.

مركز البحوث والمعلومات: **الرؤية والرسالة إطار نظري لتعريف الرؤية والرسالة والفرق بينهما**، قطاع دعم الأعمال بغرفة الرياض، الرياض، ٢٠٢٢.

منى محمد السيد الحرون، علي علي عطوة بركات: متطلبات التحول الرقمي في مدارس التعليم الثانوي العام في مصر، **مجلة كلية التربية جامعة بنها**، المجلد (٣٠)، العدد (١٢٠)، أكتوبر ٢٠١٩، ص ص ٤٢٩-٤٧٨.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: **رؤية مصر ٢٠٣٠ استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الغاية المحاور الرئيسية الأهداف مؤشرات القياس**، ٢٠١٦.

Adam Barton & Eileen McGivney, leapfrogging inequality remaking education to help young people thrive, 2018.

David Istance & Alejandro Paniagua, Learning to Leapfrog Innovative Pedagogies to Transform Education, Center for Universal Education at Brookings, September 2019.

David Sengeh & Rebecca Winthrop: Transforming Education Systems Why, What, and How, Center for Universal Education, The Brookings Institution, June 2022.

Drupal, leapfrog digital Strategies, Leapfrog Soluciones Web EIRL, 2023, pp.1-2 available at: https://leapfrog.cl/en/leapfrogging

Emiliana Vegas et al., How ed-tech can help Leapfrog Progress in Education, Center for Universal Education at Brookings, November 2019.

Erol Yayboke et al., the Need for a Leapfrog Strategy, April 2020, available at: https://www.csis.ord/analysis/need-leapfrog-strategy

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Leapfrogging to Sustainability of Agrifood Systems by Investing in Bioeconomy Innovations, 2024, available at: https://www.fao.org/

Forbes Media LLC, Leapfrogging Theory, available at: www.forbes.com

Jonathan Jourde, Trade-offs in education policy, in The IIEP Letter, vol. (xxxii), No. (1), International Institute for Educational Planning IIEP, UNESCO, Paris, 2016, available at: www.iiep.unesco.org

Kartikeya Sarabhai& Purvi Vyas, The leapfrogging opportunity the role of education in sustainable development and climate change mitigation, Eur J Educ journal, Centre for Environment Education (CEE), Gujarat, India, No. (52), 2017, pp. 427-436.

keun lee, Economics of technological leapfrogging in: Jeong-Dong et al. (editors), The challenges of Technology and Economic Catch-up in Emerging Economics, Oxford University press, 2021.

Moses Ackah Anlimachie et al., Leapfrogging Inequality Strategies for Transformed Rural Education: A School District Case Ghana, Australian and International Journal of Rural Education, Vol. (32), No. (1), 2022.

Rebecca Winthrop & Adam Barton, Innovation to Leapfrog educational progress in Latin America, 22 march 2018, available at https://brookings.edu/articles

Richard Perkins, Environmental Leapfrogging in Developing Countries A Critical Assessment and Reconstruction, Natural Resources Forum, No. (27), 2003, pp177-188.

Stanford social innovation review: leapfrogging toward success in education, 16 Jun 2019, available at: https://givingcompass.org

Stanford Social Innovation Review: what leapfrogging in education means and how it helps young people, 9 January 2020, available at https://givingcompass.org/article/what-leapfrogging-in-education-means

Tania Clarke, Children's Wellbeing and their Academic Achievement the Dangerous Discourse of Trade-offs in Education, SAGE Journals Theory and Research in Education, Vol. (18), November 2020, pp. 1-32

The Center for Universal Education at The Brookings Institution, Leapfrogging in Education, available at: brookings.edu/collection/

World Economic Forum, Health Systems Leapfrogging in Emerging Economies, Project Paper, January 2014

https://www.m.gomhuriaonline.com/gomhuria/1341324.html

https://www.almaany.com

http:www.cambridge.org/dictionary/english/leapfrog.